

الجمهورية التونسية

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

مشروع ميزانية مصالح التجهيز لسنة 2016
وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف

(المشروع السنوي للقدرة على الأداء والميزانية مبنوية حسب البرامج)

أكتوبر 2015

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام

1. تقديم مهمة التجهيز والسياسة القطاعية 4
2. ميزانية الوزارة وبرمجة نفقاتها على المدى المتوسط 7

المحور الثاني: البرامج

I. البرنامج 1 "البنية التحتية للطرق"

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته 13
2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج 16
3. ميزانية البرنامج 22
4. بطاقات مؤشرات قياس أداء البرنامج 30

II. البرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي"

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته 47
2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج 50
3. ميزانية البرنامج 53
4. بطاقات مؤشرات قياس أداء البرنامج 58

III. البرنامج 3 "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان"

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته 71
2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج 74
3. ميزانية البرنامج 79
4. بطاقات مؤشرات قياس أداء البرنامج 85

IV. البرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء"

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته 104
2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج 107
3. ميزانية البرنامج 110
4. بطاقات مؤشرات قياس أداء البرنامج 116

V. البرنامج 9 "القيادة و المساندة"

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته 129
2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج 131
3. ميزانية البرنامج 134
4. بطاقات مؤشرات قياس أداء البرنامج 139

المحور الأول

النفذهم العام لقطاع النجهيز

1. تقديم مهمة التجهيز والسياسة القطاعية:

1.1 إستراتيجية القطاع

باعتبار الأهمية التي يحتلها قطاع التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في دفع الحركة الاقتصادية وكعامل أساسي لنمو قطاعات الإنتاج واندماج الاقتصاد الوطني في الدورة العالمية، تهدف إستراتيجية الدولة في هذا الخصوص إلى دفع جهود الإصلاحات الرامية إلى الإرتقاء بمستوى الخدمات المسداة من قبل الإدارة إلى الجودة المطلوبة والتي ستمكثها من الإلتحاق بنظيراتها من البلدان المتقدمة حيث يعتبر تكريس سياسة التصرف الرشيد شرطا أساسيا لتحسين أداء الاقتصاد الوطني وتطوير هيكلته.

ووفقا لأولويات المرحلة القادمة في وضع منوال تنمية جديد قادر على تحقيق نقلة نوعية في اقتصاد البلاد يكرس السلم والعدالة الاجتماعية ويحد من ارتفاع مستوى البطالة ويقلص التفاوت بين الجهات، فإن بلوغ الأهداف المرسومة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي يتطلب تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال من خلال مزيد إدماج مختلف جهات البلاد في النسيج الإقتصادي والاستغلال الرشيد والمستدام للثروات الوطنية والنهوض بمكانة القطاعات والأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع والقيمة المضافة العالية إلى جانب الارتقاء بنسق التنمية والإستثمار مما يستوجب مواصلة العمل على توفير بنية تحتية عصرية ذات مواصفات عالمية وعالية الجودة تكون قادرة على جلب الإستثمار الخارجي وحافزا هاما للمبادرة الخاصة.

وانطلاقا من هذا المنظور، ستهتم وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية سنة 2016 من خلال مجالات تدخلها بمواصلة تجهيز المدن والتجمعات الريفية بشبكة متكاملة من الطرقات والمسالك الفلاحية، إضافة إلى تكثيف برامج صيانة المنشآت الطرقية ومواصلة استحداث نسق إنجاز مشاريع شبكة الطرقات السيارة وهو ما سيمكن من مزيد إحكام تنظيم استعمال المجال الترابي وحسن التصرف فيه، بالإضافة للمحافظة على رصيد الطرقات المرقمة والارتقاء به تدريجيا إلى المواصفات العالمية مما سيمكن من إرساء مناخ تنموي قادر على استيعاب جميع متطلبات الجهات والدفع بعجلة الاقتصاد عبر ربط جل المدن التي تشهد توسعات عمرانية وتتميز بقدرات وموارد هامة يجب تميمها،

ويبقى السهر على ضمان الاستغلال الأمثل للفضاء العمراني أحد أهم أولويات المرحلة القادمة خاصة في ما يتعلق بانتشار ظاهرة البناء الفوضوي التي شهدت تزيادا ملحوظا وغير مسبوق خلال الآونة الأخيرة حيث تسعى الوزارة في هذا الخصوص إلى الحد من هذه الظاهرة عبر إيجاد حلول فعالة تأخذ بعين الإعتبار الجانب الإجتماعي منها وتكون قادرة في نفس الوقت على وقف هذه الخروقات وذلك بتظافر الجهود مع كافة المتدخلين. وقد شرعت مصالح الوزارة في مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير عبر استشارة موسعة بين جميع المتدخلين في استعمال المجال الترابي والعمراني التي أفضت إلى اقتراح جملة من الإصلاحات الضرورية والعاجلة والتي من ضمنها تطوير

أدوات التخطيط العمراني وتبسيط الإجراءات المعتمدة في إعداد الأمثلة والضغط على الآجال ووضع آلية تخطيط جديدة تعنى بالتعاون بين البلديات المتجاورة وإدراج مفاهيم المدينة وسياسة المدينة والمدن الجديدة.

واعتبارا لأهمية منظومة السكن كمحور أساسي في السياسة الاجتماعية، تركز خطة العمل المستقبلية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في هذا المجال والتي تعتبر "السكن الملائم من أسس التنمية المستدامة" على جملة من الدعائم على غرار:

- مراجعة السياسات المتعلقة بتمويل السكن والتدخل في مجال السكن القديم ومراجعة التشريع المتعلق بمنظومة البعث العقاري،
 - تنشيط قطاع البناء الذي يمثل حوالي 6.6% من الناتج الداخلي الخام فضلا عن مساهمته في تشغيل نصف مليون مواطن بصفة مباشرة،
 - الشروع في تنفيذ خطة عمل الإستراتيجية الجديدة للسكن التي تهدف إلى توفير السكن الملائم في وسط مستدام يستطاب فيه العيش،
 - الانطلاق في تقييم المنظومة التشريعية والمؤسسية التي تعيق عمل الصناديق التي تعنى بتمويل السكن من خلال مراجعة آليات التمويل وتطوير تدخلات الصناديق العمومية (صندوق الفوبرولوس وصندوق تحسين السكن،
 - تطوير أداء وتدخلات البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.
- كما ستواصل الوزارة العمل على إنجاز مشاريع حماية المدن من الفيضانات والشريط الساحلي من الانجراف البحري ومواصلة تأهيل الشواطئ إلى جانب إنجاز دراسات الاستصلاح والأشغال المتعلقة بتهيئة السبخ وتنظيفها ودعم برامج المراقبة الميدانية للملك العمومي البحري.

2.1 برامج الوزارة

في إطار السعي لضمان التصور الأمثل لهيكلية برامج مهمة وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والحرص على مراعاة جميع خصوصيات هذا القطاع تمّ تحديد البرامج على أساس تقسيم وظيفي بإعتباره أكثر نجاعة في التحكم في المنظومة وتسييرها لبلوغ الأهداف الوطنية المرسومة، وعلى إثر مهمات المساندة المنجزة في إطار تفعيل التوثمة بين تونس والإتحاد الأوروبي في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف بغاية توفير الدعم الفني من قبل خبراء أوروبيين،

قامت مصالح الوزارة خلال سنة 2015 بتعديل الخارطة البرمجية لقطاع التجهيز بالتقليص من عدد البرامج الفرعية من 16 إلى 11 وإعادة صياغة البرامج دون برنامج القيادة والمساندة على النحو التالي:

البرنامج 1: البنية التحتية للطرق

البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

البرنامج 4: تطوير وتنمية قطاع البناء

ليتم اعتماد هذه الخارطة البرامجية الجديدة انطلاقا من سنة 2016:

الخارطة الحالية



الخارطة الجديدة



2. الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط:

1.2 تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2016

طبقا لـ:

- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 42 بتاريخ 23 جوان 2012 المتعلق بالقدرة على الأداء للسياسات العمومية،
- ومنشور السيد رئيس الحكومة عدد 12 بتاريخ 16 أفريل 2015 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016،

تم ضبط:

❖ ميزانية الوزارة

تقدر ميزانية وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لسنة 2016 بـ 1 062 717 أ.د مقابل 989 196 أ.د بالنسبة لقانون المالية التكميلي لسنة 2015 أي بزيادة قدرها 73 521 أ.د (7,4 %) وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

- نفقات التصرف

حيث بلغت نفقات التصرف 150 820 أ.د لسنة 2016 مقابل 137 615 أ.د بالنسبة لقانون المالية التكميلي لسنة 2015 حيث سجلت زيادة قدرها 13 205 أ.د (9.6 %) مقارنة بالسنة المنقضية.

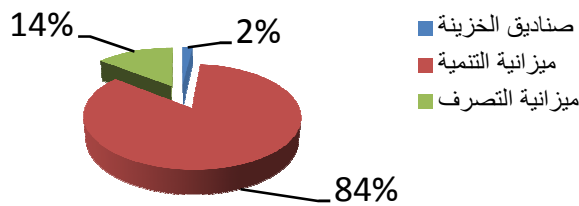
- نفقات التنمية

وبلغت تقديرات نفقات التنمية للوزارة 893 897 أ.د بعنوان سنة 2016 مقابل 825 581 أ.د بالنسبة لقانون المالية التكميلي لسنة 2015 أي بزيادة قدرها 68 316 أ.د (8.3 %).

- صناديق الخزينة

في حين تم رصد 18 000 أ.د بصناديق الخزينة للوزارة بعنوان سنة 2016، أي نفس الإعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015،

اعتمادات الدفع لسنة 2016



جدول عدد 1:

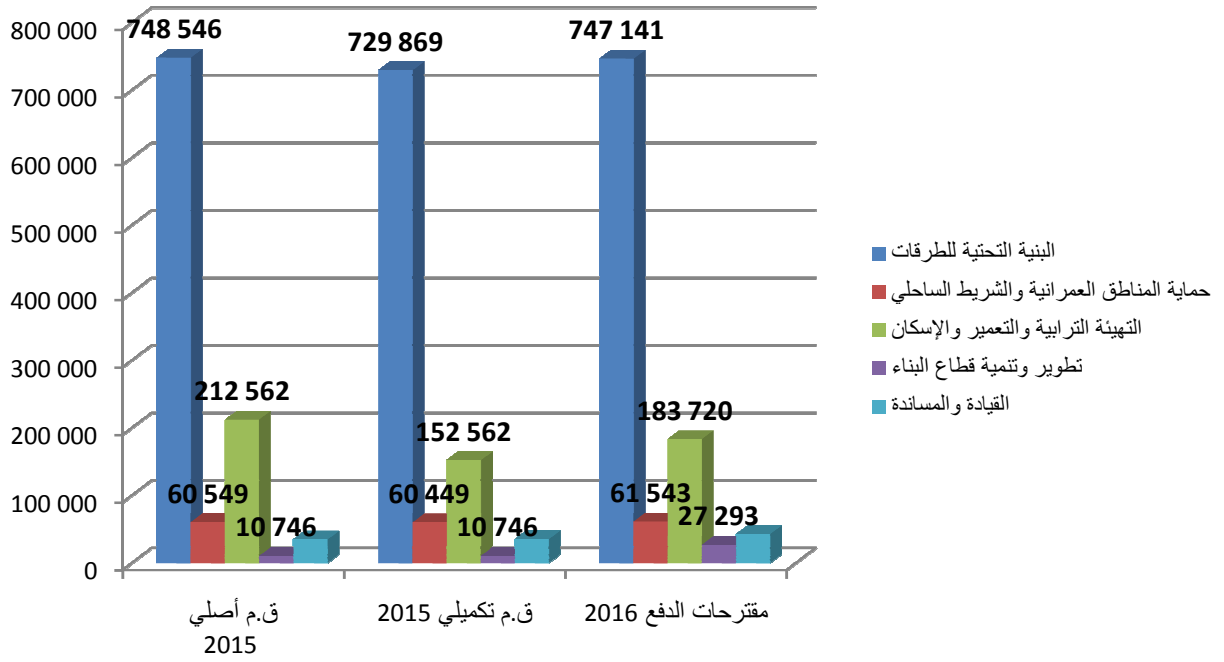
تطور ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور 2016-2015 (ق.م تكميلي)		نسبة التطور 2016-2015 (ق.م أصلي)		مقترحات الدفع 2016	مقترحات التعهد 2016	ق.م تكميلي 2015	ق.م أصلي 2015	إنجازات 2014	البرامج والبرامج الفرعية
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ						
12%	52 453	9%	40 494	485 866	1 490 345	433 413	445 372	352 489	تطوير البنية التحتية للطرق
-12%	-35 181	-14%	-41 899	261 275	339 208	296 456	303 174	275 015	صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية
2%	17 272	0%	-1 405	747 141	1 829 553	729 869	748 546	627 503	البنية التحتية للطرق
4%	2 001	4%	2 001	53 625	42 200	51 624	51 624	30 606	حماية المناطق العمرانية من الفيضانات
-10%	-908	-11%	-1 008	7 918	5 717	8 825	8 925	8 098	حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية
2%	1 094	2%	994	61 543	47 917	60 449	60 549	38 704	حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي
6%	84	-12%	-206	1 461	1 441	1 377	1 667	975	التهيئة الترابية
113%	5 994	125%	6 284	11 311	10 691	5 317	5 027	7 737	التعمير
17%	25 080	-17%	-34 920	170 948	345 948	145 868	205 868	79 442	الإسكان
20%	31 158	-14%	-28 842	183 720	358 080	152 562	212 562	88 154	التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
0%	22	0%	21	7 539	8 699	7 517	7 517	7 370	السياسة الوطنية للبناء
512%	16 525	512%	16 525	19 754	3 488	3 229	3 229	3 109	مثالية البناء العمومي
154%	16 547	154%	16 547	27 293	12 187	10 746	10 746	10 479	تطوير وتنمية قطاع البناء
22%	860	22%	860	4 760	4 760	3 900	3 900	4 261	القيادة
21%	6 591	22%	6 863	38 261	34 143	31 670	31 398	20 497	المساندة
20,9%	7 451	22%	7 723	43 021	38 903	35 570	35 298	24 758	القيادة والمساندة
7%	73 521	-0,5%	-4 984	1 062 717	2 286 639	989 196	1 067 701	789 598	المجموع العام للبرامج

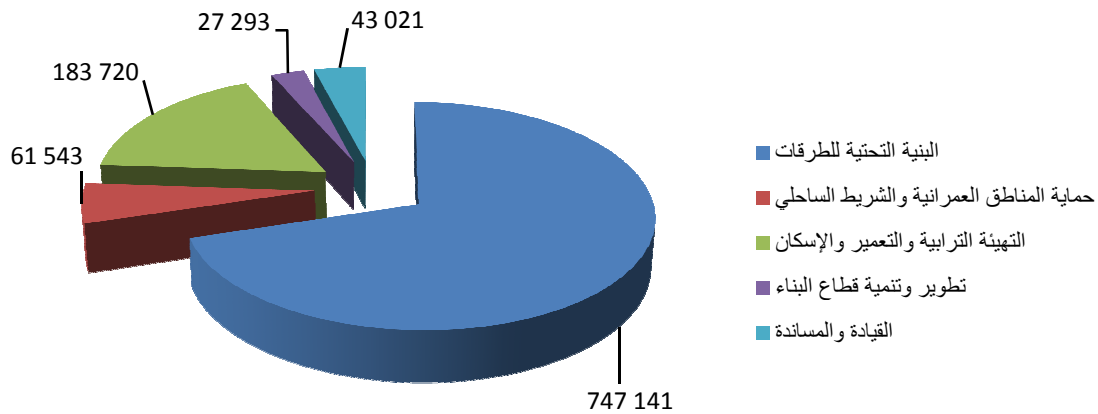
رسم بياني عدد 1:

تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2015 - 2016 حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)



رسم بياني عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)



جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

المجموع	القيادة والمساندة	تطوير وتنمية قطاع البناء	التهيئة الترابية والتعمير والمدن	حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي	البنية التحتية للطرق	البرنامج أصناف النفقات
150 820	40 401	9 747	14 650	3 543	82 480	نفقات التصرف
95 425	34 116	9 715	14 129	2 037	35 428	التأجير العمومي
54 633	5 538	32	506	1 506	47 052	وسائل المصالح
762	747	0	15	0	0	التدخل العمومي
893 897	2 620	17 546	151 070	58 000	664 661	نفقات التنمية
891 997	2 620	17 546	151 070	56 700	664 061	الاستثمارات المباشرة
613 936	2 620	17 546	87 070	31 700	475 000	على موارد الميزانية
278 061	0	0	64 000	25 000	189 061	على القروض الخارجية الموظفة
1 900	0	0	0	1 300	600	التمويل العمومي
1 900	0	0	0	1 300	600	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
18 000	0	0	18 000	0	0	صناديق الخزينة
1 062 717	43 021	27 293	183 720	61 543	747 141	المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات

2.2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة

❖ نفقات الوزارة على المدى المتوسط

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م تكميلي	ق.م أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
168 666	158 605	150 820	137 615	141 061	119 095	120 039	112 611	نفقات التصرف
107 701	100 399	95 425	82 448	81 948	74 642	74 935	69 412	التأجير العمومي
60 153	57 394	54 633	54 405	58 351	43 514	44 313	42 550	وسائل المصالح
812	812	762	762	762	939	791	650	التدخل العمومي
1 194 690	1 296 440	893 897	825 581	863 640	669 857	770 582	753 455	نفقات التنمية
1 187 690	1 289 940	891 997	823 681	861 540	668 641	762 132	652 939	الاستثمارات المباشرة
722 190	742 940	613 936	558 681	596 540	499 091	602 652	408 962	على موارد الميزانية
465 500	547 000	278 061	265 000	265 000	169 551	159 480	243 978	على القروض الخارجية الموظفة
7 000	6 500	1 900	1 900	2 100	1 216	8 450	100 516	التمويل العمومي
7 000	6 500	1 900	1 900	2 100	1 216	8 450	100 516	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
70 000	60 000	18 000	26 000	63 000	646	24 476	26 856	صناديق الخزينة
1 433 356	1 515 045	1 062 717	989 196	1 067 701	789 598	915 097	892 923	المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة: التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م تكميلي	ق.م أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
951 656	1 001 124	747 141	729 869	748 546	627 503	729 437	743 131	عدد1 "البنية التحتية للطرق"
60 988	77 555	61 543	60 449	60 549	38 704	28 666	20 725	عدد2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي"
364 411	379 929	183 720	152 562	212 562	88 154	123 029	97 564	عدد3 "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان"
12 451	15 332	27 293	10 746	10 746	10 479	12 240	11 640	عدد4 "تطوير وتنمية قطاع البناء"
43 850	41 105	43 021	35 570	35 298	24 758	21 725	19 863	عدد9 "القيادة والمساندة"
1 433 356	1 515 045	1 062 717	989 196	1 067 701	789 598	915 097	892 923	المجموع

المحور الثاني

نقدتهم براءمب فطاع النجهيز

البرنامج 1

البنية التحتية للطرق

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته



المؤشرات	الأهداف	مسؤول البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة 	<p>الهدف 1.1:</p> <p>اندماج تونس في الفضاء المغاربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية</p>	<p>السيد صلاح الزواري</p> <p>المدير العام للجسور والطرقات</p> <p>الميزانية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> الجدوى الإقتصادية و الإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال 	<p>الهدف 2.1:</p> <p>تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية</p>	<p>اعتمادات الدفع بحساب ألف دينار</p> <p>المبلغ: 747 141</p> <p>النسبة: 70,3 %</p> <p>نفقات التصرف</p>
<ul style="list-style-type: none"> النسبة التراكمية لتقدم انجاز تهيئة المسالك الريفية للمخططين 11 و 12 	<p>الهدف 3.1:</p> <p>تحسين ربط التجمعات الريفية الداخلية بشبكة الطرقات المرقمة</p>	<p>82 480</p> <p>نفقات التنمية</p>
<ul style="list-style-type: none"> معدل كلفة صيانة الكلم الواحد من شبكة الطرقات المرقمة معدل كلفة تدعيم و صيانة الكلم الواحد من شبكة المسالك الريفية النسبة التراكمية لتقدم انجاز معالجة النقاط المحددة (أماكن تكرار الحوادث و أضرار الفيضانات 2011 - 2012) 	<p>الهدف 4.1:</p> <p>صيانة واستغلال البنية التحتية الحالية (طرقات مرقمة و مسالك ريفية).</p>	<p>664 661</p> <p>صناديق الخزينة</p> <p>0</p>

1.1 البرامج الفرعية القطاعية:

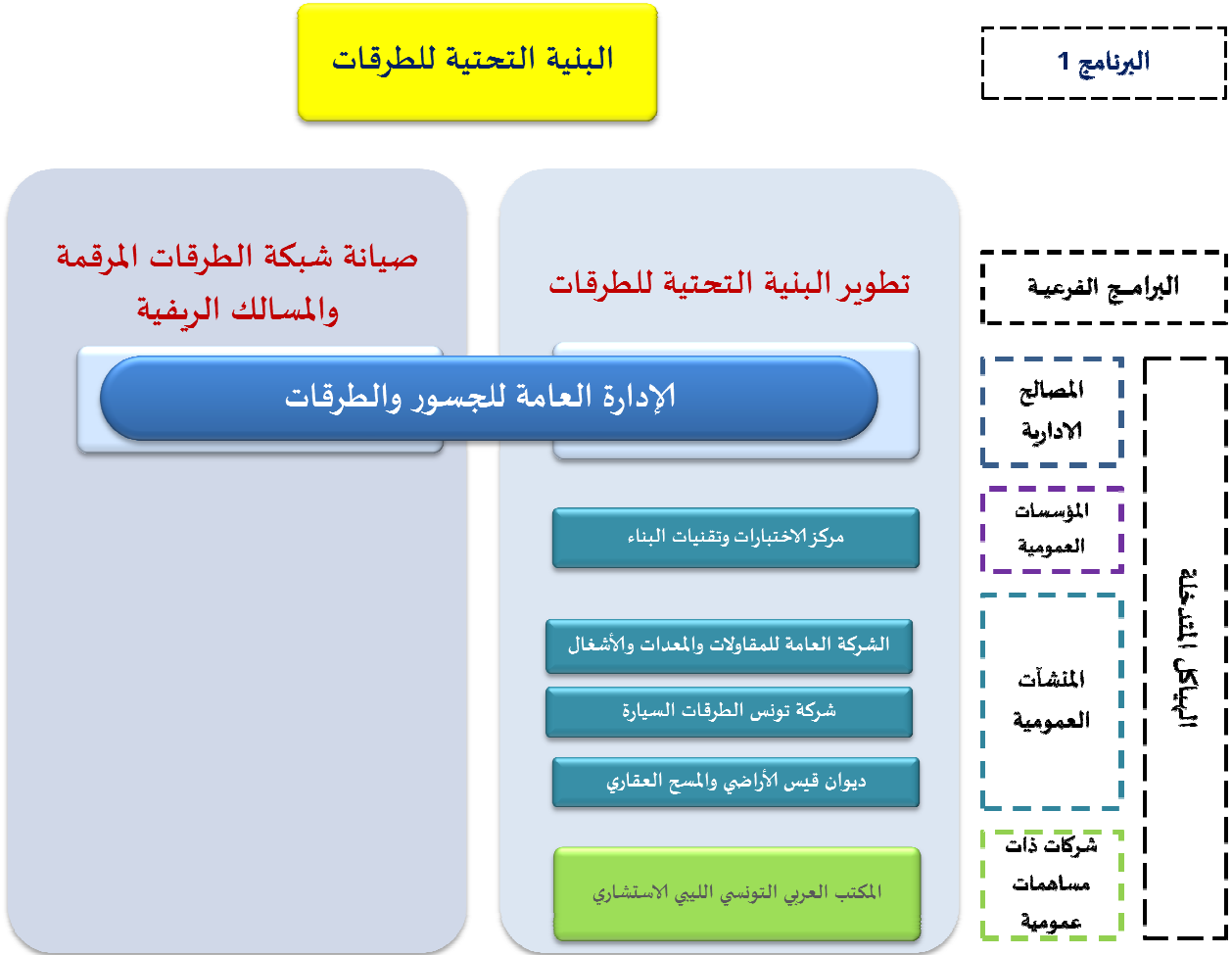
يتكون برنامج البنية التحتية للطرق من البرامج الفرعية التالية :

- تطوير البنية التحتية للطرق
- صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية

2.1 خارطة البرنامج:

الهياكل المتدخلة

في برنامج "البنية التحتية للطرق"



3.1 تقديم استراتيجية البرنامج:

ترتكز إستراتيجية البنية التحتية للطرق إلى أفق 2030 على محورين أساسيين:

(1) إعطاء صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرق والمسالك الريفية الأولوية الأولى وذلك عبر:
- إحداث طريقة عمل للتعرف على حالة المعبد بهدف تحديد أولويات الصيانة و العناية بالبنية الأساسية للطرق والمسالك الريفية

- وتحسين طريقة التعاقد (القيام بصفقات إطارية للصيانة)

(2) تطوير شبكة الطرق والمسالك على كامل تراب البلاد من أجل الحصول على شبكة مصنفة كما يلي:

- شبكة من الطرق السريعة بطول جملي في حدود 2000 كم من الطرق، لها طابع يتراوح بين الطريق السريعة إلى طريق سيارة و تمكن من تقسيم ترابي يسمح لحركة المرور العامة من الالتحاق بها على مسافة لا تفوق معدل 60 كلم تقريبا.

- شبكة أساسية مكونة من طرق أولية لوصلات ربط بين الجهات بطول يقارب ستة آلاف كيلومتر، تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات و مرتبطة بشبكة الطرق السيارة بواسطة محولات.

- شبكة محلية مرقمة تؤمن على المستوى الجهوي التكامل الجماعي لمنظومة النقل، مكونة من بقية الشبكة المرقمة.

- نظام طريقي خاص بالمسالك الريفية يربط التجمعات السكنية بشبكة الطرق المرقمة. و هذا يمكن من ربط أفضل مع مراكز الولايات والخدمات العمومية لفك العزلة عن المناطق الداخلية و التقليل من التفاوت بين الجهات.

و يساهم هذين المحورين في تحسين السلامة على الطرق من خلال تقديم مستوى جيد من خدمات البنية الأساسية لمستعملها في جميع أنحاء التراب الوطني.

و بالتالي توكل للإدارة العامة للجسور و الطرق مهمة إعداد و تنفيذ سياسة الوزارة في مجال انجاز الطرق والمسالك الريفية و صيانة البنية الطرقية. و تهدف هذه السياسة إلى جعل البنية الأساسية للطرق تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و ربط كافة جهات البلاد بطرق تضمن ديمومة حركة المرور والسلامة لمستعملها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وذلك لمواكبة نسق التطور الملحوظ لأسطول السيارات.

وينقسم برنامج البنية التحتية للطرق إلى برنامجين فرعيين:

في مجال تطوير البنية التحتية للطرق

يسهر هذا البرنامج الفرعي على التخطيط و القيام بالدراسات و انجاز أشغال البنية الأساسية للطرق ومتابعة سير المشاريع بمساعدة وحدات الانجاز والإدارات الجهوية للتجهيز. و تتمثل أهم الأنشطة في:

- متابعة دراسات الطرق السيارة و القيام بعملية تحرير الحوزة واقتناء الأراضي وتحويل شبكات المتدخلين العموميين ومتابعة المراحل الإجرائية الخاصة بطلبات العروض التي تقوم بها شركة تونس للطرق السيارة في إطار عقد اللزمة،
- القيام بالدراسات اللازمة لانجاز المشاريع،

- تمكين المدن الكبرى من شبكة مهيكلية و مجهزة بمنشآت عصرية تساهم في تسهيل حركة المرور والحد من الاكتظاظ على غرار انجاز المحولات والمنعرجات و تثنية الطرقات،
- تأهيل الشبكة الأساسية للطرق المرقمة و ذلك بتهديبها حتى تصبح مطابقة للمواصفات العالمية ثم تدعيمها لضمان ديمومتها و توفير رفاهة أفضل لمستعملي الطريق،
- بناء جسور تتناسق مع الطرقات التي تم تهديبها، و تعويض القديمة و الضيقة منها و ذلك لتأمين سيولة حركة المرور عند فيضان الأودية،
- تطوير طول الشبكة المعبدة للطرق المرقمة،
- تهيئة و تعبيد المسالك الريفية لفك العزلة عن المناطق الداخلية و في هذا الإطار تلعب العناية بالمسالك الريفية دورا أساسيا في الحد من الفوارق الإجتماعية و الإقتصادية.

في مجال صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية

تحرص الإدارة العامة للجسور و الطرقات على المحافظة على الحالة الحسنة للمعبد و التجهيزات فتقوم مصالحتها بعملية الصيانة و التعهد الدوري لشبكة الطرقات و المتمثلة في تجديد الطبقة السطحية للطرق المعبدة من نوعية Monocouche و Bicouche و خرسانة اسفلتية. و يجدر التذكير أن هذا التدخل السنوي كان ينجز على ميزانية العنوان الأول و منذ سنة 2000 أصبح ينجز على العنوان الثاني (أشغال تنجز من قبل المقاولات). أما الصيانة الإعتيادية و المتمثلة في إصلاح جنبات الطريق، تركيز علامات التشوير و التشوير الأفقي، صيانة المنشآت المائية، الإنارة العمومية ... فتتجز على ميزانية العنوان الأول عن طريق شركات خاصة أو عن طريق الوسائل الخاصة للإدارات الجهوية. كما تقوم بأشغال معالجة نقاط تكرار الحوادث التي لا يمكن انجازها على حساب إتمادات العنوان الأول باعتبارها تتطلب إتمادات هامة. و عند حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة تهاطل الأمطار أو الثلوج بنسب كبيرة فإن الإدارة العامة للجسور و الطرقات تتدخل لإصلاحها و معالجتها.

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء

- تتمثل أهداف البرنامج 1 " البنية التحتية للطرق " وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي:
- الهدف 1: اندماج تونس في الفضاء المغاربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية.
 - الهدف 2: تهيئة شبكة الطرق المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية.
 - الهدف 3: تحسين ربط التجمعات الريفية الداخلية بشبكة الطرق المرقمة.
 - الهدف 4: صيانة و استغلال البنية التحتية الحالية (طرقات مرقمة و مسالك ريفية).

الهدف 1-1: اندماج تونس في الفضاء المغربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية.

تقديم الهدف: تطور شبكة الطرقات السيارة لتأمين العبور بين مختلف دول المغرب العربي ولتحسين التنقل بين مختلف جهات البلاد

مرجع الهدف: إستراتيجية القطاع المعتمدة بالمخططين 11 و12
ممرات اعتماد المؤشرات: أهمية الانجاز لبلوغ التطور المرجو لشبكة الطرقات السيارة
تحليل المؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 1.1: اندماج تونس في الفضاء المغربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية.
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
61	60	54	46	40	37	30	%	المؤشر 1.1.1.1: نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة

الهدف 2-1: تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية.

تقديم الهدف: تعصير شبكة الطرقات المرقمة لتتلاءم مع تطور حركة المرور

مرجع الهدف: إستراتيجية القطاع المعتمدة بالمخططين 11 و12
ممرات اعتماد المؤشرات: التأثير المباشر للمشاريع الكبرى و تهيئة الشبكة على تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع و تنقل الأشخاص

تحليل المؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 2.1: تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
20,5	27,9	25,1	21,1	26,5	-	26,5	%	المؤشر 1.2.1.1: الجدوى الاقتصادية و الإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال

الهدف 3.1: تحسين ربط التجمعات الريفية الداخلية بشبكة الطرقات المرقمة.

تقديم الهدف: تحسين ربط التجمعات الريفية الداخلية بشبكة الطرقات المرقمة

مرجع الهدف: إستراتيجية القطاع المعتمدة بالمخططين 11 و12

ممرات اعتماد المؤشر: لتهيئة و تعبئة المسالك الريفية دور أساسي في فك عزلة التجمعات الريفية تحسين الربط بين مناطق الإنتاج ومناطق التوزيع. وهذا سينعكس ايجابيا على استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعالم الريفي.

تحليل المؤشر :

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 3.1: تحسين ربط التجمعات الريفية الداخلية بشبكة الطرق المرقمة
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
100	76,5	54,3	24,95	12,74	9,54	0,79	%	المؤشر 1.3.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز تهيئة المسالك الريفية للمخططين 11 و 12

الهدف 4.1: صيانة واستغلال البنية التحتية الحالية (طرق مرقمة و مسالك ريفية).

تقديم الهدف : صيانة واستغلال البنية التحتية الحالية (طرق مرقمة و مسالك ريفية)،

مرجع الهدف: إستراتيجية القطاع المعتمدة بالمخططين 11 و 12

ممرات اعتماد المؤشرات: من أجل الحد من تدهور الشبكة الطرقية وشبكة المسالك الريفية وكذلك التحكم في المحافظة عليهما

تحليل المؤشر :

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 4.1: صيانة واستغلال البنية التحتية الحالية (طرق مرقمة و مسالك ريفية)
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
35,7	34,2	32,9	31,6	10,7	13,1	13,9	%	المؤشر 1.1.2.1: معدل كلفة صيانة الكلم الواحد من شبكة الطرق المرقمة
31	29,9	28,9	27,9	30,3	52,4	10,9	%	المؤشر 2.1.2.1: معدل كلفة تدعيم و صيانة الكلم الواحد من شبكة المسالك الريفية
100	97	93	47,9	29,7	15,8	-	%	المؤشر 3.1.2.1: النسبة التراكمية لتقدم إنجاز معالجة النقاط المحددة (أماكن تكرار الحوادث وأضرار فيضانات 2011-2012)

2.2 تقديم أنشطة البرنامج

الوحدة 1000 دينار

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2016	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
4 000	مواصلة الدراسات بالنسبة للطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية و ECOSO و الشروع في الأشغال الطبوغرافية المختلفة للطريق السيارة ECOSO مواصلة تحرير الحوزة العقارية للمشاريع الجارية	54	%	المؤشر 1.1.1.1 : نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة	الهدف 1.1 : إندماج تونس في الفضاء المغاربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها و مع الأقطاب الساحلية
	• مواصلة انجاز المشاريع الكبرى منها وصلة ط و 1 برج السدرية الطريق السيارة، مضاعفة الطريق الوطنية 3 بين ط ج 133 و الفحص، محول اكس 2 - ط و 10، مضاعفة ط ج 27 تركي نابل، مضاعفة ط و 5 د منعرج الكاف - ط و 5- ط و 17، مضاعفة ط و 1 طينة المحرس و منعرج ط ج 82 المهديّة، منعرج ط ج 92 المنستير، مضاعفة ط م 814-812 عبر ط م 844 بسوسة، و الإنطلاق في انجاز بعض المشاريع منها مضاعفة ط و 12 بين سوسة و القيروان، المرفأ المالي برواد : مضاعفة ط م 533، محول اكس 20 - اكس 2 و اكس 3، محول اكس 20 - ط م 532، ربط ايكس - ط و 10 قرب ديوان المواني الجوية والبرية= 3 كلم ب 22x مسالك مع محولين ايكس ، ط و 10 و محول بتونس يضم منشأتين DT ربط محمد الخامس LNS بشارع ضفاف البحيرة بجهة القرش الأكبر نهج غانا، • الإنطلاق في أشغال منعرج تالة بولاية القصرين • لإنطلاق في انجاز مواصلة الطريق X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15 كلم (مقطع 2)، محول اكس 2 ط و 9 بتونس، و تهيئة و مواصلة الطريق اكس 4 إلى اكس 20	25,1	%	المؤشر 1.2.1.1 : الجدوى الإقتصادية و الإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال	الهدف 2.1 : تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2016	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
398 610	<p>• مواصلة تهيئة 903,1 كلم من الطرقات المرقمة برنامج سنوات 2009 - 2010 - 2011</p> <p>• تهيئة ط و 20 ن ك 167 - 198 (طول 31 كلم) قبلي</p> <p>• تهيئة ط ج 60 ن ك 92 - 108 (طول 16 كلم) الكاف</p> <p>• تهيئة مداخل المدن: 24 مشروعا بولاية بطول 61,2 كلم برنامج 2015 والإنطلاق في انجاز 25 مشروعا بولاية بطول 68,1 كلم</p> <p>• تحسين الطرقات الحدودية بطول 139 كلم بولايات جندوبة، الكاف، القصيرين، تطاوين وتوزر</p> <p>• تهيئة 362,5 كلم بولاية برنامج 2014</p> <p>• تدعيم الطرقات المرقمة برنامج 2009 (إتمام 3 صفقات)</p> <p>• تدعيم 329 كلم بتمويل BAD-5 والإنطلاق في تدعيم 625 كلم</p> <p>• مواصلة إنجاز 5 جسر بأريانة و جندوبة والمنستير و سيدي بوزيد و قفصة</p> <p>• الإنطلاق في 12 جسرا برنامج 2014 وإعلان طلب العروض لـ 11 جسرا</p> <p>• مواصلة انجاز سد الثغرات بالطريق المؤدية إلى قرماسة بتطاوين بطول 39 كلم وانجاز سد الثغرات لـ 1411 كلم</p> <p>• الإنطلاق في أشغال سد الثغرات لـ 201 كلم</p>	25,1	%	المؤشر 1.2.1.1: الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال	الهدف 2.1 : تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية
92 240	<p>• مواصلة انجاز تهيئة 760 كم – 23 ولاية برنامج 2010 - 2011</p> <p>• مواصلة انجاز 389 كلم</p> <p>• مواصلة أشغال تهيئة 750 كم – 22 ولاية برنامج 2012 التي انطلقت في أكتوبر 2015</p> <p>• الإنطلاق في أشغال تهيئة 630 كلم من المسالك الريفية برنامج 2016 وكذلك القيام ببرنامج خاص بـ 14 ولاية ذات أولوية بطول 309 كلم</p>	54,3	%	المؤشر 1.3.1.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز تهيئة المسالك الريفية للمخططين 11 و 12	الهدف 3.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2016	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
133 210	تم برمجة القيام بالصيانة الإعتيادية بكلفة 38,660 م د على العنوان الأول و الصيانة الدورية لشبكة الطرقات و الجسور بكلفة 100 م د أما الجسور فبكلفة 10 م د	32,9	%	المؤشر 1.1.2.1: معدل كلفة صيانة الكلم الواحد من شبكة الطرقات المرقمة	الهدف 4.1 : صيانة شبكة الطرقات المرقمة و المسالك الريفية بصورة دائمة و عملية
60 345	تم برمجة القيام بالصيانة الإعتيادية بكلفة 12,345 م د على العنوان الأول و الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية 86 مسلك بطول 444 كلم بكلفة 55 م د	28,9	%	المؤشر 2.1.2.1: معدل كلفة تدعيم و صيانة الكلم الواحد من شبكة المسالك الريفية	
62 600	مواصلة معالجة أضرار الفيضانات و الإنزلاقات و نقاط تكرار الحوادث. مواصلة تهيئة السلامة المرورية ببعض المقاطع كالطريق الوطنية 1 بين تونس و بن عروس و الطريق الوطنية 3 بين عروس و و الوطنية 4 و 12 بسليانة و كذلك الإنارة بالطاقة الشمسية و انجاز 2 ممرات علوية على الطريق الوطنية 9 بتونس	93	%	المؤشر 3.1.2.1: النسبة التراكمية لتقدم إنجاز معالجة النقاط المحددة (أماكن تكرار الحوادث و أضرار فيضانات (2011-2012)	

3. نفقات البرنامج

1.3 تقديم ميزانية البرنامج

جدول عدد 1: تطور إتمادات برنامج "البنية التحتية للطرق"

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

التطور (ق.م تكميلي) (2016-2015)		التطور (ق.م أصلي) (2016-2015)		تقديرات 2016		قانون المالية التكميلي 2015	ق.م الأصلي 2015	إنجازات 2014	أصناف النفقات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد				
3%	2 652	-1%	-1 066	82 480	82 440	79 828	83 546	70 532	العنوان الأول: نفقات التصرف
9%	2 887	9%	2 887	35 428	35 428	32 541	32 541	33 680	التأجير العمومي
0%	-235	-8%	-3 953	47 052	47 012	47 287	51 005	36 852	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
2%	14 620	0%	-339	664 661	1 732 270	650 041	665 000	556 362	العنوان الثاني: نفقات التنمية
2%	14 020	0%	-939	664 061	1 731 670	650 041	665 000	556 296	الاستثمارات المباشرة
-2%	-8 041	-5%	-23 000	475 000	946 370	483 041	498 000	454 901	على الموارد العامة للميزانية
13%	22 061	13%	22 061	189 061	785 300	167 000	167 000	101 395	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	600	-	600	600	600	0	0	66	التمويل العمومي
-	600	-	600	600	600	0	0	66	على الموارد العامة للميزانية
0%	0	0%	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0%	0	0%	0	0	0	0	0	610	صناديق الخزينة
2%	17 272	0%	-1 405	747 141	1 814 710	729 869	748 546	627 503	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

قدرت إتمادات الدفع لبرنامج الجسور و الطرقات لسنة 2016 بـ 747 141 أد موزعة بين نفقات التصرف بنسبة 11 %

ونفقات التنمية بنسبة 89 % و التمويل العمومي 0 %.

وتجدر الإشارة إلى تسجيل ارتفاع في ميزانية البرنامج بنسبة 2,36 % و ذلك مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015.

إتمادات المخصصة للتأجير العمومي ارتفاع بنسبة 9 %

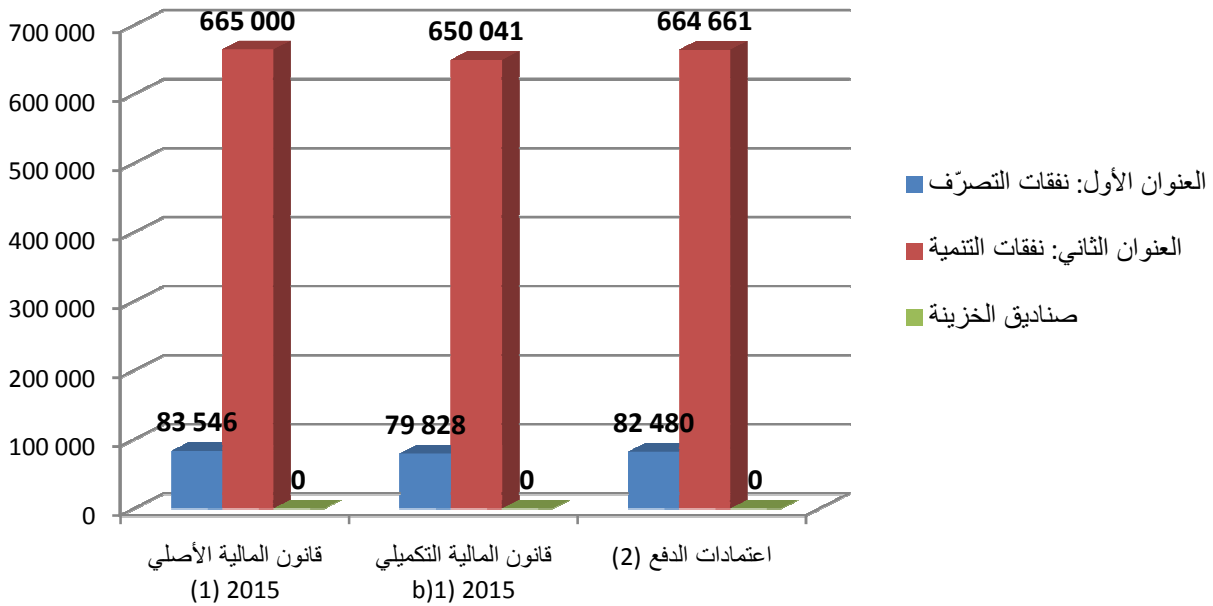
إتمادات المخصصة لوسائل المصالح تراجع بنسبة 0,5 %

إتمادات الإستثمارات المباشرة سجلت ارتفاع بنسبة 2 %

إتمادات المخصصة لصناديق الخزينة بنسبة 0 %

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



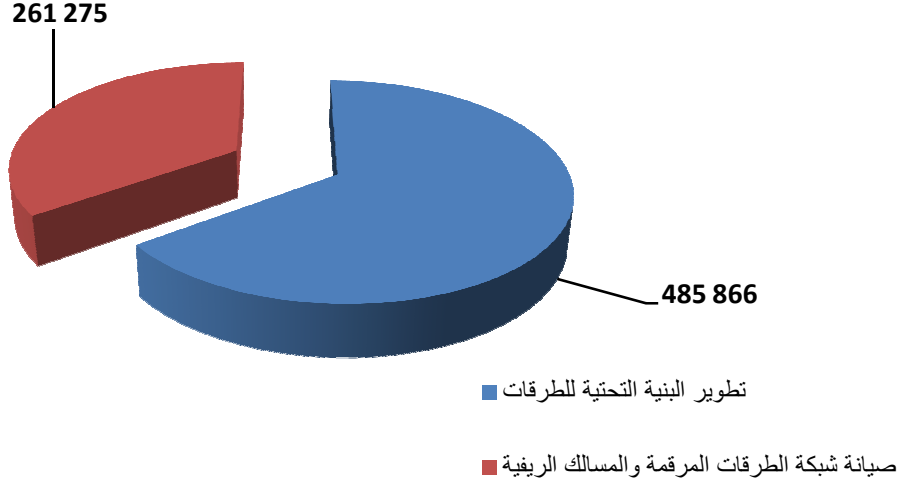
جدول عدد 2: توزيع ميزانية البرنامج 1 "البنية التحتية للطرق" لسنة 2015
حسب طبيعة النفقة و البرامج الفرعية

الوحدة : ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية	تطوير البنية التحتية للطرق	البرامج
82 480	71 105	11 375	نفقات التصرف
35 428	24 268	11 160	التأجير العمومي
47 052	46 837	215	وسائل المصالح
0	0	0	التدخل العمومي
664 661	190 170	474 491	نفقات التنمية
664 061	190 170	473 891	الاستثمارات المباشرة
475 000	182 970	292 030	على الموارد العامة للميزانية
189 061	7 200	181 861	على موارد القروض الخارجية الموظفة
600	0	600	التمويل العمومي
600	0	600	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	صناديق الخزينة
747 141	261 275	485 866	المجموع حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



من خلال الجدول و الرسم البياني لتوزيع إعتمادات برنامج البنية التحتية للطرق حسب البرامج الفرعية تبين ما يلي :

البرنامج الفرعي 1.1 تطوير البنية التحتية للطرق

تمثل الإعتمادات المرصودة للبرنامج الفرعي " تطوير البنية التحتية للطرق " نسبة 65% من جملة اعتمادات البرنامج و يفسر ذلك بحجم اعتمادات الإستثمارات المباشرة المقدرة 473 891 أد و التي تمثل 98% من إعتمادات البرنامج الفرعي وهي موظفة بالأساس لانجاز عدة مشاريع تتلخص فيما يلي:

- مواصلة انجاز المشاريع الكبرى منها وصلة ط و 1 برج السدرية الطريق السيارة، مضاعفة الطريق الوطنية 3 بين ط ج 133 و الفحص، محول اكس 2 - ط و 10، مضاعفة ط ج 27 تركي نابل، مضاعفة ط و 5 د منحرج الكاف - ط و 5- ط و 17، مضاعفة ط و 1 طينة المحرس و منحرج ط ج 82 المهديّة، منحرج ط ج 92 المنستير، مضاعفة ط م 812-814 عبر ط م 844 بسوسة، و الإنطلاق في انجاز بعض المشاريع منها مضاعفة ط و 12 بين سوسة و القيروان، المرفأ المالي برواد : مضاعفة ط م 533، محول اكس 20 - اكس 2 و اكس 3، محول اكس 20 - ط م 532، ربط ايكس - ط و 10 قرب ديوان المواني الجوية والبرية= 3 كلم ب 22x مسالك مع محولين ايكس ، ط و 10 و محول بتونس يضم منشأتين DT ربط محمد الخامس LNS بشارع ضفاف البحيرة بجهة القرش الأكبر نهج غانا،

- استكمال 897,3 كلم من الطرقات برنامج سنة 2009 - 2010 و 2011 و تهيئة ط و 20 بطول 31 كلم بقبلي و تهيئة ط ج 60 بطول 16 كلم بالكاف و الإنطلاق في تهيئة 362,5 كلم من الطرقات المرقمة ب 13 ولاية برنامج 2014 و برنامج 2016 الذي يحتوي على تهيئة 374,2 كلم من الطرقات المرقمة ب 15 ولاية (بعد امضاء اتفاقية القرض مع البنك الإفريقي للتنمية)

- مواصلة انجاز تدعيم 329 كلم من الطرقات المرقمة بـ12 ولاية ذات أولوية و الإنطلاق في تدعيم 625 كلم من الطرقات المرقمة بـ19 ولاية بتمويل من الصندوق العربي للانماء الإقتصادي والإجتماعي مرحلة 4
- مواصلة اتمام 3 جسور بأريانة و المنستير و جندوبة و الإنطلاق في بناء 12 جسرا بـ12 ولاية برنامج 2014 و برنامج 2016 الذي يحتوي على بناء 11 جسرا بـ10 ولايات (بعد امضاء اتفاقية القرض مع البنك الإفريقي للتنمية)
- الإنطلاق في انجاز محول اكس 2 ط و 9 بتونس بعد توفر التمويل،
- الإنطلاق في انجاز تهيئة و مواصلة الطريق اكس 4 إلى اكس20 بتونس بعد توفر التمويل،
- الإنطلاق في انجاز مواصلة الطريق X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15 كلم (مقطع 2) بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية
- الإنطلاق في تدعيم 9,5 كلم و تهيئة 6 كلم من الطرقات المرقمة بـ3 ولايات،
- الإنطلاق في تهيئة 1380 كلم من المسالك الريفية المرسمة بميزانيتي 2012 و 2016 حيث تم تمويل 750 كلم منها عن طريق الصندوق العربي للانماء الإقتصادي والإجتماعي مرحلة 3 و630 مرحلة 4 و مواصلة انجاز 389 كلم بتمويل من البنك الإفريقي مرحلة 5
- الإنطلاق في تهيئة مداخل المدن: 24 مشروعا بـ24 ولاية بطول 78,5 كلم
- تحرير حوزة إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان و سيدي بوزيد و القصرين و قفصة ECOSO تحرير حوزة الطريق الحزامية X20 و الطريق الحزامية X30 الرابط بين مختلف الطرقات السيّارة تحرير حوزة مشاريع الطرقات المهيكلية بالمدن الكبرى و جسر مدخل مدينة بنزرت
- الإنطلاق في انجاز مشاريع خاصة بالولايات ذات الأولوية و تتمثل في تهيئة 309 كلم من المسالك الريفية بـ14 ولاية ذات الأولوية
- انجاز دراسات.

البرنامج الفرعي 2.1: صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية

تمثل الإعتمادات المرصودة للبرنامج الفرعي " صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية " نسبة 35% من جملة اعتمادات البرنامج الأول أما حجم اعتمادات الإستثمارات المباشرة المقدرة بـ 170 190 أد تمثل 73% من إعتمادات البرنامج الفرعي 2 و هذا يوضح الأهمية التي أصبحت تحضى بها صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية و يلاحظ أن ميزانية وسائل المصالح لم تسجل أي تغيير مقارنة بميزانية 2015 الأصلية و لكن سجلت ارتفاعا بـ 8% مقارنة بميزانية سنة 2015 التكميلية.

وهي موظفة بالأساس لانجاز الأنشطة التالية:

- الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة و ذلك بتجديد التغليف السطحي و التغليف بالخرسانة الإسفلتية للطرقات التي تتطلب التدخل و تغليف حواشي الطرقات التي يفوق عرضها 7 أمتارا و قد تم الترفيع في كلفة الصيانة الدورية لشبكة الطرقات و الجسور من 35 م د سنة 2014 إلى 120 م د سنة 2015 و إلى 100 م د سنة 2016،
- تخصيص إعتمادات بقيمة 10 م د لصيانة المنشآت فنية و فواصل جسور

- القيام بالصيانة الدورية للمسالك الريفية و قد بدأ العمل بهذا البرنامج على إتمادات العنوان الثاني منذ الميزانية التكميلية لسنة 2012 وهو يتمثل في الصيانة الكبرى للمسالك المهيئة فيحين أن الصيانة العادية تنجز على ميزانية التصرف (العنوان الأول). وقد تم برمجة 2016 صيانة 86 مسلك بطول 444 كلم بـ 24 ولاية سنة 2016 ،
- تخصيص إتمادات لصيانة بطاحات جربة
- مواصلة انجاز معالجة البعض من نقاط تكرار الحوادث و تهيئة السلامة المرورية ببعض المقاطع من الطرقات المرقمة (ط و 1 بين تونس و بن عروس و ط و 3 بين عروس و ط و 12 و ط و 4 بسليانة) و إصلاح أضرار الفياضانات والإنزلاقات و التي شهدتها البلاد خلال سنوات 2011 و 2012 و 2013 و أيضا 2014 - 2015.

2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج 1 :

- تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،
- تقديم إطار النفقات متوسط المدى لكل برنامج فرعي،

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج :

جدول عدد 3: إطار النفقات متوسط المدى الجملي للبرنامج : التوزيع حسب طبيعة النفقة

برنامج البنية التحتية للطرق

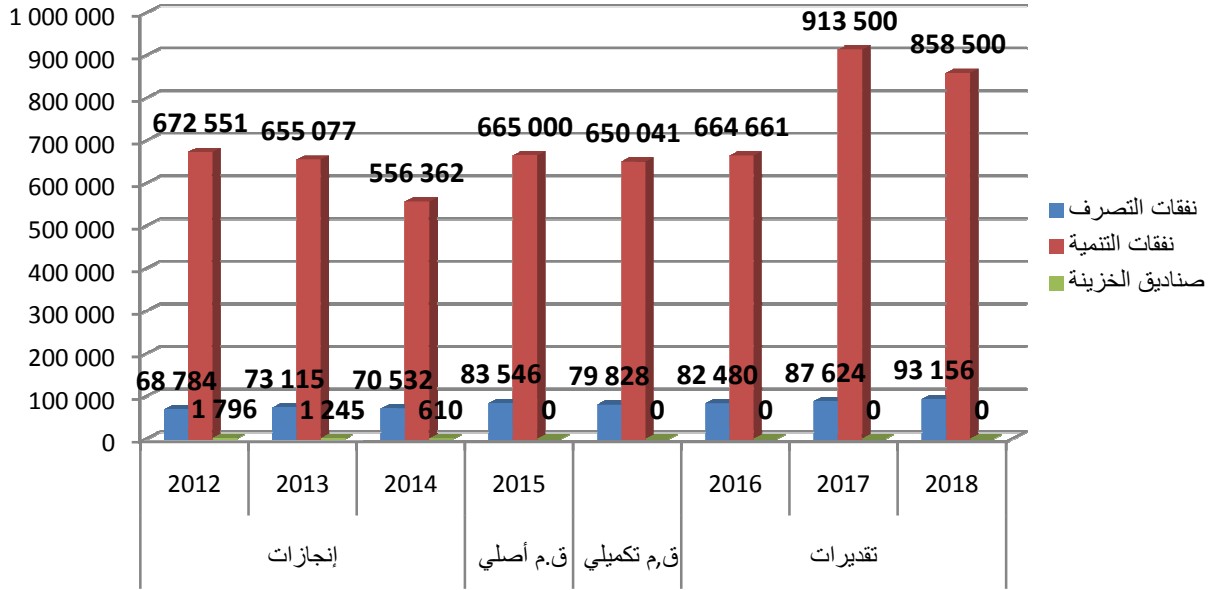
(إتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م. تكميلي	ق.م. أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
93 156	87 624	82 480	79 828	83 546	70 532	73 115	68 784	نفقات التصرف
41 323	38 262	35 428	32 541	32 541	33 680	34 834	32 033	التأجير العمومي
51 833	49 362	47 052	47 287	51 005	36 852	38 281	36 751	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
858 500	913 500	664 661	650 041	665 000	556 362	655 077	672 551	نفقات التنمية
858 500	913 500	664 061	650 041	665 000	556 296	648 227	573 835	الاستثمارات المباشرة
568 500	583 500	475 000	483 041	498 000	454 901	488 747	330 000	على الموارد العامة للميزانية
290 000	330 000	189 061	167 000	167 000	101 395	159 480	243 836	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	600	0	0	66	6 850	98 716	التمويل العمومي
0	0	600	0	0	66	6 850	98 716	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	610	1 245	1 796	صناديق الخزينة
951 656	1 001 124	747 141	729 869	748 546	627 503	729 437	743 131	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



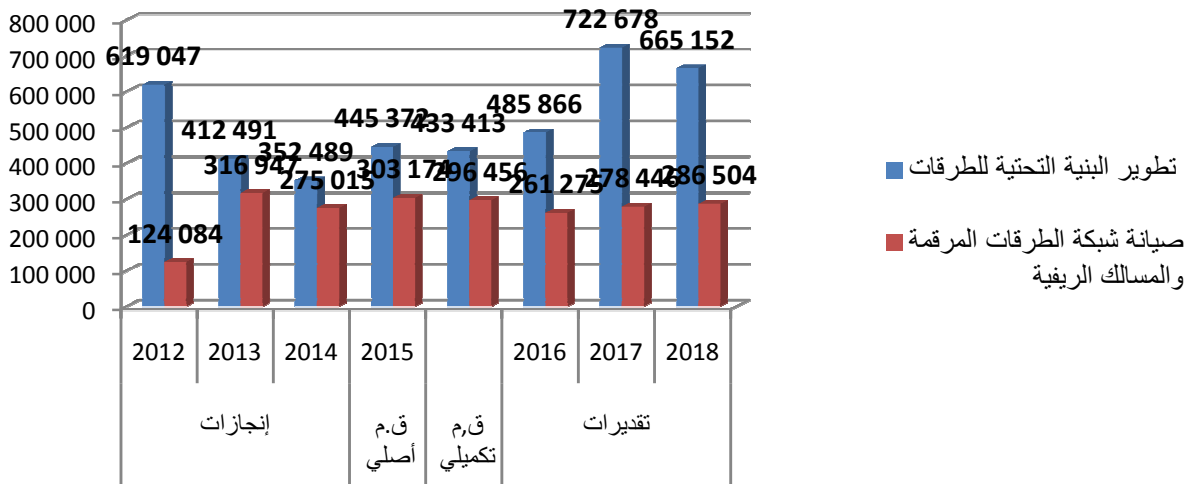
إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 1 "البنية التحتية للطرق"

التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م. تكميلي	ق.م. أصلي	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
665 152	722 678	485 866	433 413	445 372	352 489	412 491	619 047	تطوير البنية التحتية للطرق
286 504	278 446	261 275	296 456	303 174	275 015	316 947	124 084	صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية
951 656	1 001 124	747 141	729 869	748 546	627 503	729 437	743 131	المجموع

اعتمادات الدفع



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرامج الفرعية:

البرنامج الفرعي 1 تطوير البنية التحتية للطرق

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م. تكميلي	ق.م. أصلي	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
13 252	12 278	11 375	9 972	9 972	10 649	10 887	9 850	نفقات التصرف
13 017	12 053	11 160	9 697	9 697	10 649	10 887	9 850	التأجير العمومي
235	225	215	275	275	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
651 900	710 400	474 491	423 441	435 400	341 230	400 359	607 400	نفقات التنمية
651 900	710 400	473 891	423 441	435 400	341 164	393 509	508 684	الاستثمارات المباشرة
378 900	395 400	292 030	262 441	274 400	241 326	234 029	264 849	على الموارد العامة للميزانية
273 000	315 000	181 861	161 000	161 000	99 838	159 480	243 836	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	600	0	0	66	6 850	98 716	التمويل العمومي
0	0	600	0	0	66	6 850	98 716	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	610	1 245	1 796	صناديق الخزينة
665 152	722 678	485 866	433 413	445 372	352 489	412 491	619 047	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

قدرت إعمادات الدفع للبرنامج الفرعي 1 "تطوير البنية التحتية للطرق" لسنة 2016 بـ 485 866 ألف دينار لسنة 2017 بـ 722 678 ألف دينار أما سنة 2018 فستبلغ 665 152 ألف دينار. وبالتالي في تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 تسجل ارتفاعا بنسبة 41,6% أما ميزانية 2018 فستسجل انخفاضا بـ 8% مقارنة بتقديرات السنة السابقة. وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار انطلاق العديد من المشاريع ذات الكلفة المرتفعة على سبيل الذكر:

- محول الطريق اكس - المخرج الغربي ومحولات الطريق اكس 20 - ط م 532 و اكس 2 و اكس 3 ، محول اكس - ط م 539 الزهور و تهيئة و مواصلة الطريق اكس 4 إلى اكس 20 بتونس

- مواصلة X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15 كلم : 2*2 مسالك (مقطع 2) و تهيئة و مواصلة الطريق اكس 4 إلى اكس 20 بتونس و ربط اكس - ط و 10 قرب ديوان المواني الجوية والبرية = 3 كلم ب 22 مسالك مع محولين اكس
- مضاعفة ط و 12 بين سوسة و القيروان،
- مضاعفة ط و 4 بين زغوان و سليانة ،
- مضاعفة ط ج 133 بزغوان،
- انطلاق تهيئة 362,5 كلم من الطرق المرقمة بـ 13 ولاية،
- انطلاق تدعيم 625 كلم من الطرق المرقمة بـ 19 ولاية ،
- انطلاق بناء 23 جسرا بـ 20 ولاية،
- مواصلة انجاز 1680 كلم من المسالك الريفية

- اقتراح ادراج بميزانية سنتي 2017 و 2018 انجاز 8 محولات على القاصة كلم 4 بصفاقس ومنعرج جرجيس بمدنين
وكذلك العناية بالمدخل الجنوبي للعاصمة بتوسيعه إلى 3*2 مسالك

البرنامج الفرعي 2 صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م تكميلي	ق.م أصلي	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
79 904	75 346	71 105	69 856	73 574	59 882	62 228	58 933	نفقات التصرف
28 306	26 209	24 268	22 844	22 844	23 030	23 948	22 182	التأجير العمومي
51 598	49 137	46 837	47 012	50 730	36 852	38 281	36 751	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
206 600	203 100	190 170	226 600	229 600	215 132	254 718	65 151	نفقات التنمية
206 600	203 100	190 170	226 600	229 600	215 132	254 718	65 151	الاستثمارات المباشرة
189 600	188 100	182 970	220 600	223 600	213 575	254 718	65 151	على الموارد العامة للميزانية
17 000	15 000	7 200	6 000	6 000	1 557			على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
286 504	278 446	261 275	296 456	303 174	275 015	316 947	124 084	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 2 "صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية" لسنة 2016 بـ 261 275
أد ولسنة 2017 بـ 278 446 ألف دينار أما سنة 2018 فستبلغ 286 504 ألف دينار. تجدر الإشارة إلى تسجيل ارتفاعا في
تقديرات ميزانية البرنامج الفرعي للسنة 2017 بنسبة 1% أما ميزانية 2018 فستسجل ارتفاعا بـ 3% بتقديرات السنة
السابقة حيث نأمل على المحافظة على نفس نسق الاعتمادات المخصصة للصيانة الدورية للطرق والمسالك الريفية.
بالنسبة لنفقات التصرف فقد سجلت ارتفاعا سنويا بـ 6,5% (ق.م.ت) أما نفقات التنمية فسجلت انخفاضا بـ 5% ثم
ارتفاعا بـ 8% وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إصلاح أضرار الفيضانات و الإنزلاقات الذي نأمل أن ينتهي موفى 2017
وتهيئة السلامة المرورية للطريق الوطنية 1 ببنعروس ن ك 10,5-14,9 بطول 4,4 كلم الذي من المؤمل أن ينطلق خلال
2016.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج الجسور والطرق

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.1

تسمية المؤشر: نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة.

تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2015.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير البنية التحتية للطرق.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: اندماج تونس في الفضاء المغربي و اندماج الولايات الداخلية فيما بينها ومع الأقطاب الساحلية.
4. تعريف المؤشر: نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة.
5. نوع المؤشر: نسبة.
6. طبيعة المؤشر: وثائق إدارية - مخططات التنمية
7. التفريعات: المصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية (وحدة انجاز مشاريع الطرقات السيارة و تحرير حوزة الطرقات المهيكلية بالمدن).

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: طول الطرقات السيارة المنجزة / طول الطرقات السيارة المبرمجة.
2. وحدة المؤشر: نسبة %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III. قراءة في نتائج المؤشر:

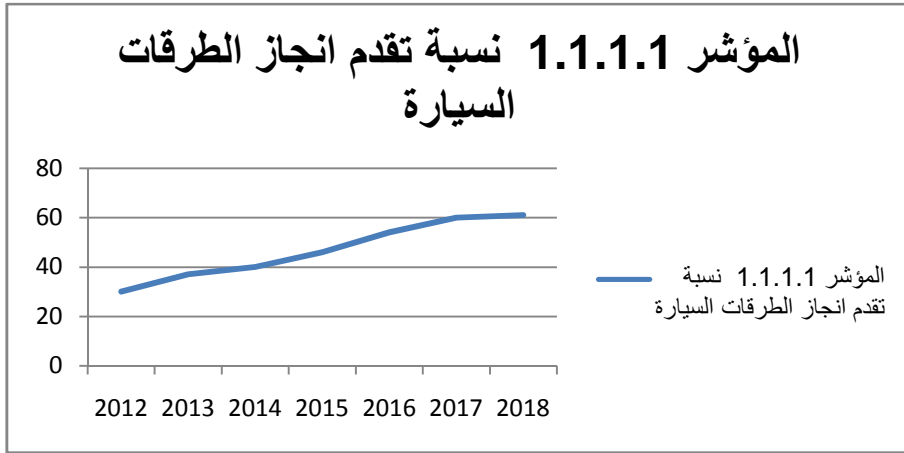
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
61	60	54	46	40	37	30	%	نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- طول الطرقات السيارة المبرمجة = 1210 كم بحلول عام 2037.
- طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال = 360 كم،
- طول الطرقات السيارة في طور الانجاز = 385 كم (صفاقس - قابس 155 كم و وادي الزرقاء - بوسالم 54 كم ، قابس - مدنين 84 كم و مدنين - راس الجدير 92 كم)،
- طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = 465 كم مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان، سيدي بوزيد، القصيرين و قفصة (385 كم) و الطريق السيارة بوسالم - الحدود الجزائرية (80 كم).

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الإسراع في تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة لتسريع وتيرة الانجاز.
- انجاز مشاريع الطرقات السيارة المبرمجة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- النسبة في المؤشر تمثل تقدم انجاز الطرقات السيارة المنجزة وليست فقط طول الطريق السيارة المستغلة.
- الإسراع في تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة لتسريع وتيرة الانجاز.
- إيجاد تمويل لانجاز الأشغال.
- تعطل أشغال انجاز الطريق السيارة بسبب منع مالكي الأراضي لعدم خلاصهم في مستحقاتهم.
- تأخير في انجاز الأشغال الخاصة بمختلف المتدخلين.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.2.1.1

تسمية المؤشر: الجدوى الاقتصادية و الإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال

تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير البنية التحتية للطرق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة شبكة الطرق المرقمة لتستجيب للمعايير الوطنية
4. تعريف المؤشر: معدل نسبة المردودية الاقتصادية للمشاريع (TRI) التي تنتهي خلال تصرف معين. وتتمثل هذه في مضاعفة طرق أو منحدرات أو سد الثغرات أو تهيئة طرق أو بناء جسور
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات: جهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل نسبة المردودية الاقتصادية للمشاريع (TRI) خلال تصرف معين
2. وحدة المؤشر: نسبة %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المشاريع المنجزة أو التي تدخل حيز الإستغلال خلال سنوات التصرف 2012 إلى 2018 و التي وجد بها نسبة المردودية الاقتصادية
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية - مخططات التنمية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الدارات الفنية و وحدات انجاز المشاريع الممولة عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار أو البنك الإفريقي للتنمية أو الصندوق العربي للانماء الإقتصادي و الإجتماعي
6. تاريخ توفر المؤشر: حيني
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): الترفع في نسبة المردودية الاقتصادية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة فاتن الهنتاتي

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

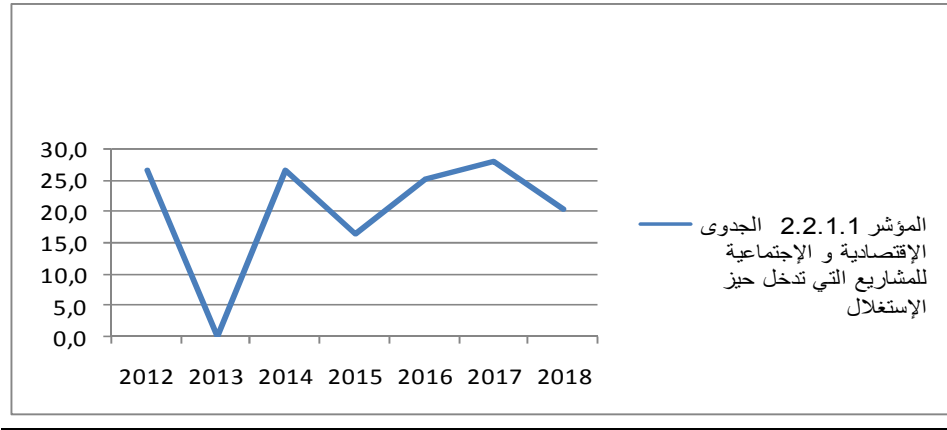
التقديرات			توقعات 2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
20,5	27,9	25,1	21,1	26,5	-	26,5	%	مساحة حوزة الطريق السيارة المحررة

يبين الجدول معدل نسبة المردودية الاقتصادية للمشاريع (TRI) التي تنتهي سنويا

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

هذه المشاريع تندرج ضمن استراتيجية القطاع التي تحرص على جعل البنية الأساسية تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد ارتكز المؤشر على معدل نسبة المردودية الاقتصادية لبعض المشاريع التي توفرت بها TRI

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التسريع في إجراءات اقتناء الأراضي و تحرير الحوزة
- الإنطلاق في انجاز محول اكس 2 ط و 9 بتونس بعد توفر التمويل،
- الإنطلاق في انجاز تهيئة و مواصلة الطريق اكس 4 إلى اكس 20 بتونس بعد توفر التمويل،
- الإنطلاق في انجاز مواصلة الطريق X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15 كلم (مقطع 2) بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
- التسريع في الدراسات بالنسبة لبعض المشاريع خاصة مشاريع تونس الكبرى
- الإنطلاق في تهيئة 362,5 كلم من الطرقات المرقمة ب 13 ولاية برنامج 2014 و برنامج 2016 الذي يحتوي على تهيئة 374,2 كلم من الطرقات المرقمة ب 15 ولاية (بعد امضاء اتفاقية القرض مع البنك الإفريقي للتنمية)
- الإنطلاق في بناء 12 جسرا ب 12 ولاية برنامج 2014 و برنامج 2016 الذي يحتوي على بناء 11 جسرا ب 10 ولايات
- الإنطلاق في انجاز منحرج تالة بولاية القصيرين

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لكل المشاريع

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر : 1.3.1.1

تسمية المؤشر : النسبة التراكمية لتقدم انجاز تهيئة المسالك الريفية للمخططين 11 و 12

تاريخ تحيين المؤشر : سبتمبر 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير البنية التحتية للطرق.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة.
4. تعريف المؤشر : تهيئة المسالك الريفية يشمل تحرير الحوزة، الترتيبات العامة انجاز طبقة الأساس، تصريف المياه انجاز منشآت مائية وتجهيزات التشوير العمودي
5. نوع المؤشر : نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة.
7. التفريعات : جهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

طول المسالك المنجزة (تهيئة)

الطول الجملي للمسالك المراد انجازها

2. وحدة المؤشر : نسبة %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : ملف إداري
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : وثائق إدارية - مخططات التنمية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : وحدة انجاز المشاريع الطرقية.
6. تاريخ توفر المؤشر : مارس من السنة س+1.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 100%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : وحدة التصرف حسب الأهداف لانجاز مشروع تهيئة المسالك الريفية وتطوير الشبكة الجهوية للطرق المرقمة

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

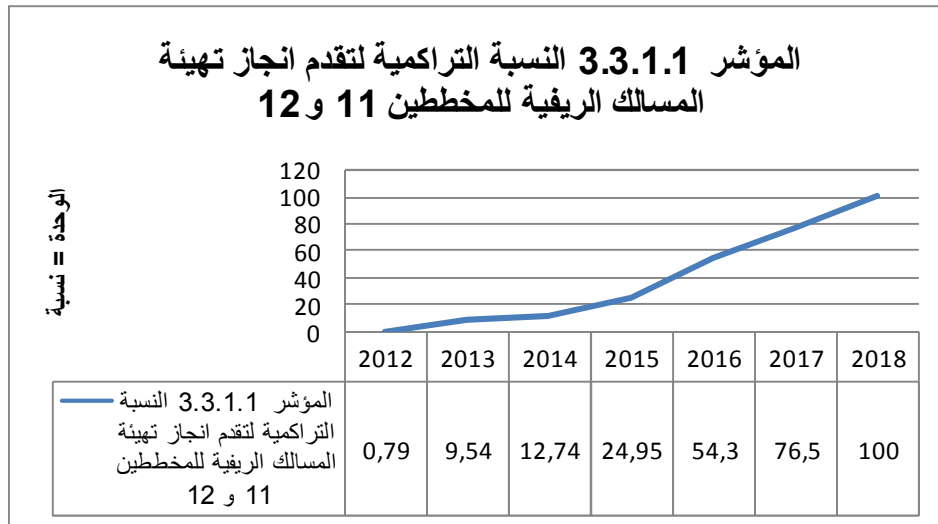
تقديرات			توقعات 2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
2018	2017	2016		2014	2013	2012			
100	76,5	54,3	24,95	12,74	9,54	0,79	%	المؤشر 3.3.1.1 النسبة التراكمية لتقدم إنجاز تهيئة المسالك الريفية للمخططين 11 و 12	تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

طول المسالك التي يعني بها هذا المؤشر هي حوالي 2835 كلم:

- أشغال 760 كلم موزعة على 34 قسط ب 23 ولاية انطلقت بين شهري ديسمبر 2011 و جانفي 2012 و تعرف بعض الأقساط تعرف تعثرا في الإنجاز نتيجة مشاكل عقارية
 - أشغال 389 كلم موزعة على 19 قسطا انطلقت قبل موفي سبتمبر 2014
 - أشغال 750 كلم موزعة على 40 قسطا انطلقت سبتمبر 2014.
 - أشغال 630 كلم ستنتقل في 2016
 - أشغال 310,5 كلم ستنتقل في 2016 و هو برنامج خاص ب 14 ولاية ذات أولوية
2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعود ضعف نسق الإنجاز إلى البحث عن التمويل الخارجي و بطء في إنجاز الدراسات

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إبرام اتفاقية القرض مع الصندوق العربي للانماء الإقتصادي و الإجتماعي للتمكن من الإنطلاق في إنجاز الأشغال في الأجل بالنسبة لتهيئة المسالك الريفية برنامج 2016 بطول 630 كلم.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- البحث عن تمويل
- طول اجراءات ابرام الصفقات (دراسات و أشغال)
- انجاز 2835 كلم قبل 2018 للتمكن من برمجة مسالك أخرى للتهيئة في إطار المخطط الثالث عشر

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.2.1

تسمية المؤشر: معدل كلفة صيانة الكلم الواحد من شبكة الطرقات المرقمة

تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: صيانة واستغلال البنية التحتية الحالية (طرقات مرقمة و مسالك ريفية)
4. تعريف المؤشر: الصيانة العادية و الدورية للطرق المرقمة للمحافظة على المعبد و توابعه في حالة حسنة و العناية بالتجهيزات الموجودة لتأمين سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح و آمن.
5. نوع المؤشر: نسبة مئوية.
6. طبيعة المؤشر:
7. التفريعات: جهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

الكلفة الحقيقية

معدل النسبة = -----

م.ك.ج

الكلفة الحقيقية = م.ك.ج x ط.ج.ش.ط

(م.ك.1 x ط.ش.ط.م) + (م.ك.2 x ط.ش.ط.غ.م)

م.ك.ج = -----

ط.ج.ش.ط

مصطلحات:

م.ك.1: معدل كلفة صيانة وإستغلال الكلم الواحد من الطرقات المعبدة

م.ك.2: معدل كلفة صيانة الكلم الواحد من الطرقات غير المعبدة

م.ك.ج: معدل كلفة صيانة الكلم الواحد من الطرقات (الجمالي)

ط.ش.ط.م: طول شبكة الطرقات المعبدة
 ط.ش.ط.غ.م: طول شبكة الطرقات غيرالمعبدة
 ط.ج.ش.ط : الطول الجملي لشبكة الطرقات.

2. وحدة المؤشر: نسبة %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: سجل إداري.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تقارير، مراسلات، زيارات ميدانية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتجهيز.
6. تاريخ توفر المؤشر: حيني
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مراد المؤدب الحمروني

III. قراءة في نتائج المؤشر:

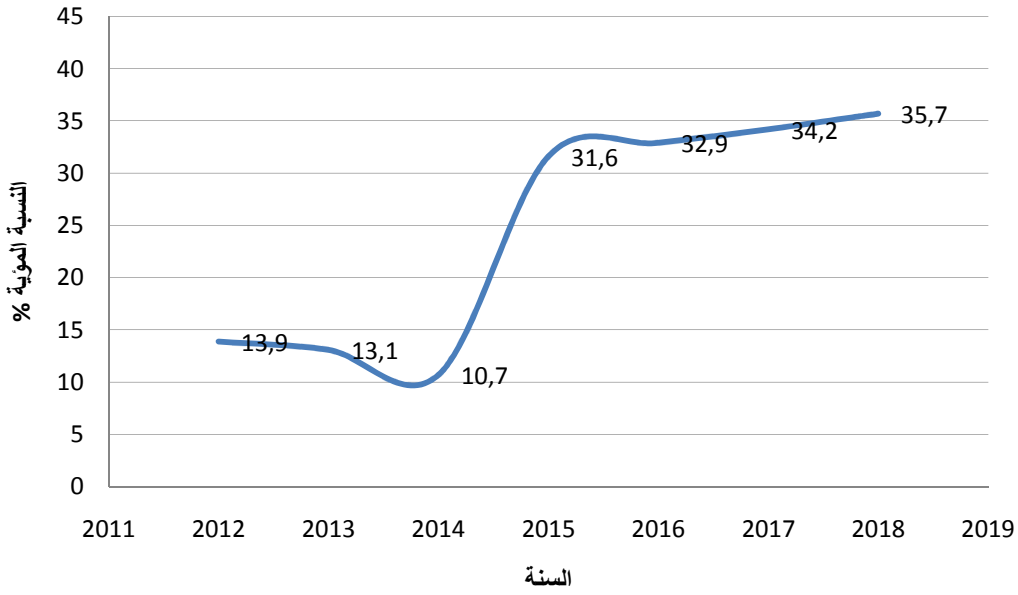
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
35,7	34,2	32,9	31,6	10,7	13,1	13,9	%	معدل نسبة صيانة شبكة الطرقات المرقمة من جملة كامل الشبكة
5590	5332	5086	4851	1633	1969	2076	كلم	الطول الطرقات المبرمجة للصيانة
34,03 (41,33+4,6 3)	32,27 (39,35+4,4 1)	30,59 (37,49+ 4,2)	31,00 (37,48+ 4,0)	27,43 (33,92 + 3,80)	25,82 (32,22 + 3,61)	24,31 (30,61 + 3,43)	أ.د	معدل كلفة صيانة الكلم الواحد من جملة الطرقات
237,4	215,9	196,3	178,5	57,1	65,5	65,7	م.د	الإعتمادات الخاصة بصيانة و استغلال الطرقات المرقمة
19555	19530	19505	19480	19455	19440	19431	كلم	الطول الجملي لشبكة الطرقات المرقمة
15670	15570	15470	15370	15270	15090	14931	كلم	الطول المعبد لشبكة الطرقات المرقمة
3885	3960	4035	4110	4185	4350	4500	كلم	الطول غير المعبد لشبكة الطرقات المرقمة

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- نقص في الإعتمادات المخصّصة لصيانة وإستغلال الطرقات للحصول على شبكة تؤمّن سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح وآمن.
- التغيير التدريجي من المرور بتقنيات التغليف السطحي (بطبقة واحدة أو طبقتين) إلى التغليف بإستعمال الخرسانة الإسفلتية.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- على الحالة الحسنة للمعبد و توابعه من حيث إصلاح القارعة على كامل شبكة الطرقات المعبدة، مسح الحواشي ، إزالة الأعشاب و جهر مجاري المياه ، شحن الحواشي، صيانة المنشآت الفنية و المائية و تركيز علامات الطرقات و التشوير الأفقي، وضع العلامات الكيلومترية و علامات المنعرج و زلاقات الأمان، إزالة الرمال على طرقات جهات الجنوب و معالجة النقاط السوداء و الزرقاء ،
- تجديد التغليف السطحي و التغليف بالخرسانة الإسفلتية للطرقات التي تتطلب التدخل و تغليف حواشي الطرقات التي يفوق عرضها 7 أمتار.
- و كذلك المحافظة على الحالة الحسنة للتجهيزات الموجودة على الطرقات من ذلك التنوير العمومي، الأضواء المنظمة لحركة المرور، الجسر المتحرك ببزرت، أنفاق باب سعدون و باب سويقة ، جسر رادس حلق الوادي و بطاحات جربة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة الكافية لتحمل أعباء الأشغال لدى الشركات.
 - محدودية عدد الشركات المؤهلة للقيام ببعض الأشغال الخصوصية المتعلقة بصيانة الطرقات.
 - عدم التنسيق مع المستلزمين العموميين عند قيامهم بالأشغال الخاصة بهم.
 - عدم إحترام الحمولة القانونية من قبل ناقلي البضائع.
- لذا يجب:
- إعتداد عقود صيانة لعدة سنوات مع الشركات الخاصة.
 - توجيه دور الإدارة نحو المراقبة، التنسيق و التدخل السريع في الحالات الطارئة،
 - ترشيد إقتناء المعدات الجديدة و حسن صيانتها،
 - مراجعة النصوص القانونية و عقود الإستغلال الوقي مع المستلزمين العموميين،
 - تكثيف المراقبة لحاملات الوزن الثقيل.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.2.1

تسمية المؤشر: معدل كلفة تدعيم و صيانة الكلم الواحد من شبكة المسالك الريفية
تاريخ تحيين المؤشر : سبتمبر 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: صيانة شبكة الطرقات المرقمة و المسالك الريفية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: صيانة واستغلال البنية التحتية الحالية (طرقات مرقمة و مسالك ريفية).
4. تعريف المؤشر: تدعيم و صيانة المسالك الريفية للمحافظة على سهولة إستعمالها.
5. نوع المؤشر: نسبة مئوية.
6. طبيعة المؤشر:
7. التفريعات: جهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

الكلفة الحقيقية

معدل النسبة =

م.ك.ج

الكلفة الحقيقية = م.ك.ج x ط.ج.ش. م.ر

(م.ك.1 x ط.ش.م.ر.م) + (م.ك.2 x ط.ش.م.ر.غ.م)

م.ك.ج =

ط.ج.ش. م.ر

مصطلحات:

- م.ك.1: معدل كلفة تدعيم و صيانة الكلم الواحد من المسالك الريفية المعبدة
 م.ك.2: معدل كلفة صيانة الكلم الواحد من المسالك الريفية غير المعبدة
 م.ك.ج: معدل كلفة تدعيم و صيانة الكلم الواحد من المسالك الريفية (الجمالي)
 ط.ش.م.ر.م: طول شبكة المسالك الريفية المعبدة
 ط.ش.م.ر.غ.م: طول شبكة المسالك الريفية غير المعبدة
 ط.ج.ش.م.ر: الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية
2. وحدة المؤشر: نسبة %
 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تقارير، مراسلات، زيارات ميدانية.
 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتجهيز.
 6. تاريخ توفر المؤشر: حينئذ
 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):
 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد مراد المؤدب الحمروني.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

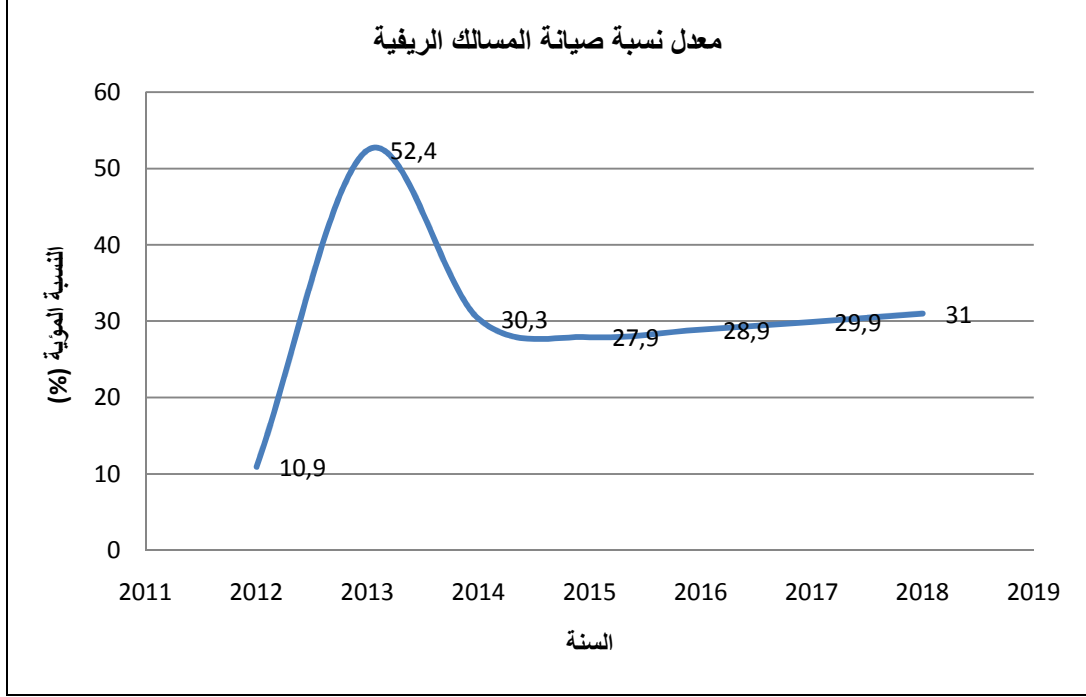
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
31,0	29,9	28,9	27,9	30,3	52,4	10,9	%	معدل نسبة صيانة المسالك الريفية
5142	4902	4674	4456	4769	7811	1597	كلم	طول المسالك المبرمجة للصيانة
16,99 (18.4 + 3.0)	16,09 (17.5 + 2.9)	15,24 (16.7 + 2.7)	14,43 (15.9 + 2.6)	13,76 (15.1 + 2.5)	12,75 (14.3 + 2.4)	12,21 (13.63 + 2,2)	أ.د	معدل كلفة صيانة الكلم الواحد من جملة الطرقات
96.3	87.5	79.6	72.4	73.5	115	22.3	م.د	الإعتمادات الخاصة بصيانة و استغلال الطرقات المرقمة
18300	18200	18100	18000	17616	17214	16728	كلم	الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية
16600	16400	16200	16000	15726	14914	14628	كلم	الطول المعبد لشبكة المسالك الريفية
1700	1800	19000	2000	1890	2300	2100	كلم	الطول غير المعبد لشبكة المسالك الريفية

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

نقص في الإعتمادات المخصصة لصيانة المسالك الريفية للحصول على شبكة تؤمن سهولة إستعمال الطريق بشكل متواصل.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المحافظة على الحالة الحسنة للمعبد و توابعه من حيث تدعيم المسالك التي تتطلب حالتها تقوية هيكل الطريق و تغليف المعبد و تجديد التغليف السطحي للمسالك التي تتطلب التدخل و إصلاح القارعة على كامل شبكة المسالك المعبدة، مسح الحواشي ، و جهر مجاري المياه ، شحن الحواشي، صيانة المنشآت المائية و تركيز علامات الطرقات ، وضع العلامات الكيلومترية و علامات المنعرج .

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة الكافية لتحمل أعباء الأشغال لدى الشركات.
- تنوع المتدخلين عند إنجاز المسالك.
- إختلاف مستوى الأشغال عند إنجاز المسالك الريفية.
- شبكة ذات أهمية كبيرة.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 3.1.2.1

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتقدم إنجاز معالجة النقاط المحددة (أماكن تكرار الحوادث وأضرار فيضانات 2011-2012)
تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: صيانة واستغلال البنية التحتية الحالية (طرق مرقمة ومسالك ريفية).
4. تعريف المؤشر: معالجة النقاط المحددة تتمثل في معالجة أماكن تكرار الحوادث وإصلاح أضرار الفيضانات و الإنزلاقات الأرضية.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: جهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

عدد النقاط المنجزة سنويا

العدد الجملي للنقاط

2. وحدة المؤشر: نسبة %

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد نقاط تكرار الحوادث 18
- عدد نقاط الإنزلاقات الأرضية 245 لسنتي 2011-2012
- عدد نقاط الإنزلاقات الأرضية 30 لسنتي 2014-2015

4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تقارير، مراسلات، زيارات ميدانية.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة إستغلال و صيانة الطرق.

6. تاريخ توفر المؤشر: حيني

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): استكمال انجاز العدد الجملي للنقاط بحلول 2017.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد مراد المؤدب الحمروني.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

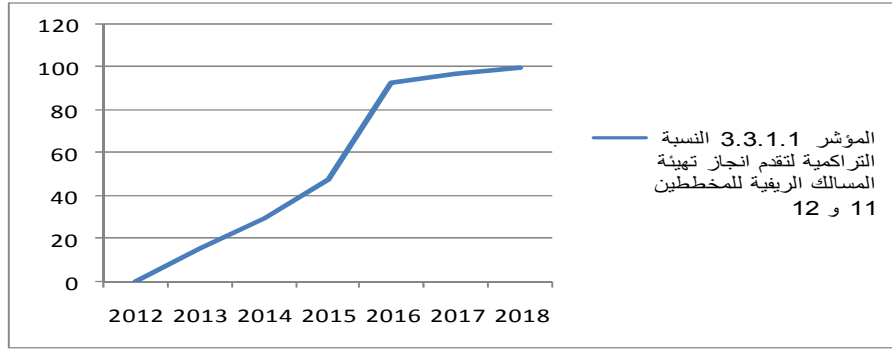
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
100	97	93	47,9	29,7	15,8	-	%	النسبة التراكمية لتقدم إنجاز معالجة النقاط المحددة (أماكن تكرار الحوادث وأضرار فيضانات 2011-2012)

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

لتحسين السلامة المرورية تتم معالجة النقاط المحددة والتي تتمثل في أماكن تكرار الحوادث وقد كانت تعد 33 نقطة ولكن بعد الدراسات سيتم الاقتصار على معالجة 18 نقطة فقط وذلك لأن بعض النقاط لم تعد تعتبر نقطة سوداء أو لمعالجتها في إطار أعمال أخرى كالطرق المهيكلية للمدن و نعني بذلك خاصة النقاط الموجودة بالطريق الوطنية واحد بنابل و إصلاح أضرار الفيضانات والإنزلاقات الأرضية و التي تعد 245 نقطة. أضرار فيضانات 2014-2015 انجرت عنها نزلاقات أخرى تعد حوالي 30 نقطة.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تتولى الإدارة العامة للجسور و الطرقات:
- دراسة و إنجاز مشاريع خاصة بالسلامة المرورية على أجزاء الطرقات التي تعتبر أماكن تكرار الحوادث
- تهيئة السلامة المرورية ببعض المقاطع من الطرقات كالطريق الوطنية 1 بين تونس و بن عروس و الطريق الوطنية 3 بين عروس و الوطنية 4 و 12 بسليانة و كذلك الإنارة بالطاقة الشمسية و إنجاز 2 ممرات علوية على الطريق الوطنية 9 بتونس
- إصلاح أضرار الفيضانات الإنزلاقات لتأمين حركة مرور متواصلة لمستعملي الطريق.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: لاشئ

البرنامج 2

حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته



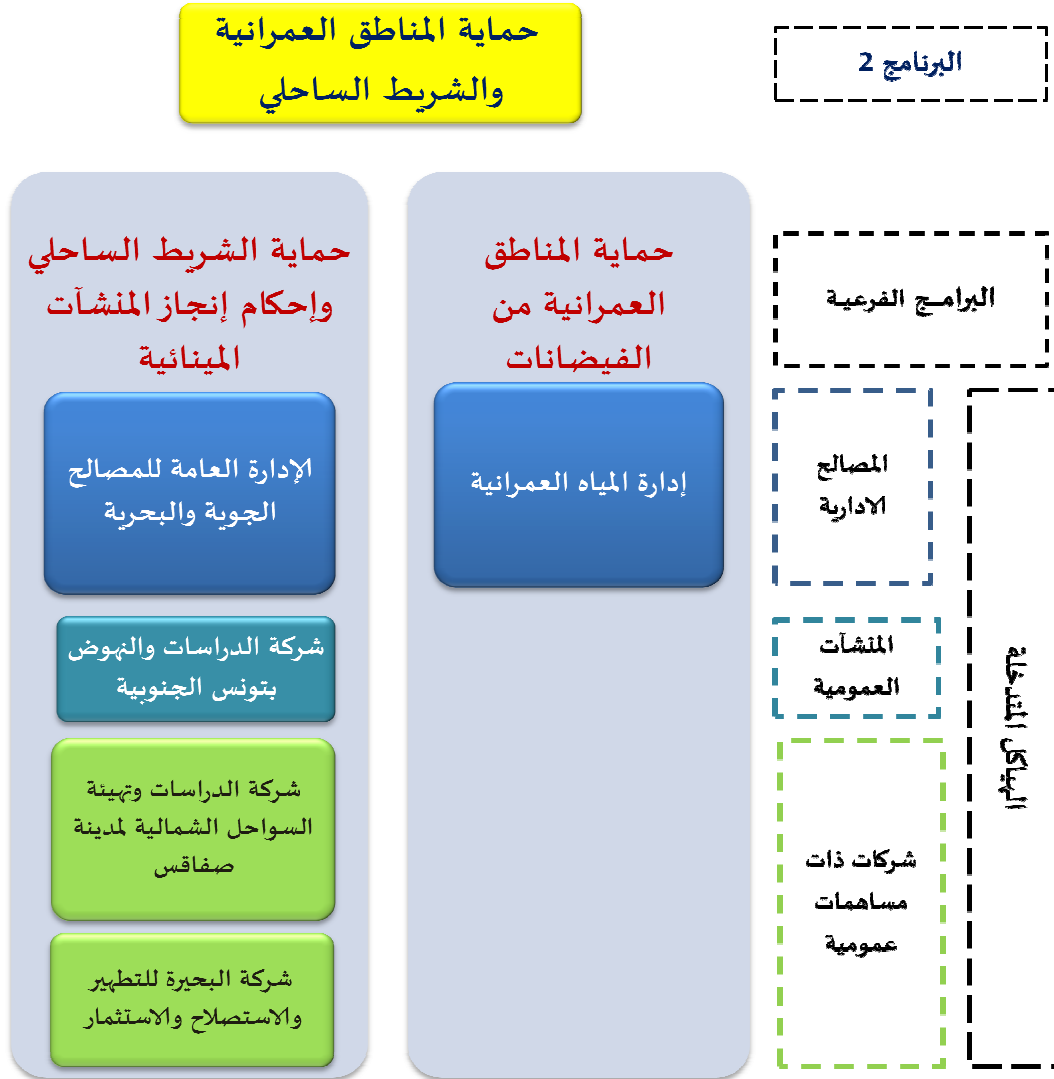
المؤشرات	الأهداف	رئيس البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي النسبة السنوية لجهز منشآت الحماية 	<p>الهدف 1.2:</p> <p>التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة.</p>	<p>السيد مصطفى الزين</p> <p>مدير المياه العمرانية</p> <p>الميزانية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> النسبة التراكمية لمراجعة حدود الملك العمومي البحري النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي نسبة انجاز مشاريع المخطط المديرى لموانئ الصيد البحري 	<p>الهدف 2.2:</p> <p>حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري و إحكام إنجاز المنشآت المينائية.</p>	<p>اعتمادات الدفع بحساب ألف دينار</p> <p>المبلغ : 61 543</p> <p>النسبة : 5,8 %</p> <p>نفقات التصرف 3 543</p> <p>نفقات التنمية 58 000</p> <p>صناديق الخزينة 0</p>

1.1 البرامج الفرعية القطاعية:

- يتكون برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي من برنامجين فرعيين وهما كالآتي:
- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات
 - حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

2.1 خارطة البرنامج:

الهيكل المتدخلة في برنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي"



3.1 تقديم إستراتيجية البرنامج:

تتمثل إستراتيجية برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي خلال سنة 2016 أساسا فيما يلي:

في مجال حماية المناطق العمرانية من الفيضانات

ترتكز أساسا على تنفيذ مخطط استراتيجي يتمثل في :

- إعداد برنامج سنوي لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات إلى غاية 2020 و ذلك بغرض إتمام تنفيذ المشاريع المبرمجة بالدراسة الإستراتيجية المنجزة سنة 1996 على الوسط و الجنوب التونسي إضافة إلى المشاريع التي يتم إنجازها بالمناطق ذات الأولوية و التي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات.
- تحيين هذه الدراسة إلى غاية سنة 2050 بهدف التوصل إلى حماية كامل مناطق تراب الجمهورية لفترة تواتر لا تقل عن 20 سنة.
- تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف و الصيانة و ذلك بصفة دورية.
- متابعة وإعداد دراسات وأشغال مشاريع الحماية من الفيضانات.
- تعهد وصيانة منشآت حماية المدن من الفيضانات.
- جهر وصيانة المنشآت لضمان وظيفتها.
- إبداء الرأي في مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية والتقسيمات ورخص البناء لتتوافق إنجاز بنايات بالمساحات المنخفضة و المهدة بالفيضانات.

في مجال حماية الشريط الساحلي و احكام إنجاز المنشآت البحرية

تحتل حماية الشريط الساحلي أهمية إستراتيجية تهدف بالأساس إلى الحد من الإعتداءات على الملك العمومي البحري و حمايته من الانجرافات حيث تشمل مجالات التدخل على المحاور الإستراتيجية التالية :

- مراجعة حدود الملك العمومي البحري و تجسيدها على أرض الواقع و ذلك باستعمال آليات علمية خلال الفترة الممتدة بين 2016 و 2021.
- إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف المبرمجة بالمخطط الوطني و الذي يضم 13 موقعا ذو أولوية.
- متابعة تنفيذ المشاريع المينائية
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.
- متابعة وإعداد دراسات وأشغال إنجاز المنشآت المينائية .
- متابعة عمليات تحديد و مراجعة حدود الملك العمومي البحري و حمايته من الإعتداءات (الزحف العمراني).
- تعهد وصيانة منشآت الحماية من الانجراف البحري.
- حماية المدن و الشريط الساحلي المعرضة أكثر من غيرها للأخطار.

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء:

تتمثل أهداف البرنامج 2 " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي " وفقا للمحاور الاستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي:

- الهدف 1.2: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة.
- الهدف 2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.

الهدف -1-2: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة.

تقديم الهدف: وفقا لإستراتيجية البرنامج تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكنها من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. و للحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار و حتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه و دون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

مرجع الهدف: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات.

ممرات اعتماد المؤشرات:

من أهم الأنشطة التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية هي إنجاز مشاريع لحماية المدن من الفيضانات و تنظيف و جهر المنشآت ذات الصلة. و لتقييم هذه الإنجازات يقع احتساب عدد هذه المشاريع سنويا و بالتالي طول المنشآت التي يستوجب جهرها وتنظيفها أخذا بعين الاعتبار طول المنشآت المنجزة.

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 1.2: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة.
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
96	94	92	88	82	78	75	%	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي
97	93	89	86	85	78	77	%	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

ومن أهم التوجهات العامة لإدارة المياه العمرانية تنفيذ المشاريع المبرمجة بالدراسة الإستراتيجية و السهر على بلوغ الهدف المرجو من ذلك.

الهدف 2-2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.

تقديم الهدف:

يتمثل أساسا في :

1. القيام بعملية تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري وذلك للمحافظة عليه.
2. حماية المنشآت و المناطق الساحلية الأكثر تعرضا للانجراف البحري وذلك ببرمجة عدة مشاريع سنويا للحد من ظاهرة الانجراف البحري ودعم وصيانة البنية الأساسية الساحلية.
3. إنجاز المنشآت المينائية بالنجاعة اللازمة.

مرجع الهدف: حماية الشريط الساحلي واحكام إنجاز المنشآت المينائية..

ممرات اعتماد المؤشرات:

إعلام أصحاب القرار بطول الشريط الساحلي الذي هو بصدد إعادة التحديد وذلك لتحسين عمليات التدخل مستقبلا حتي نضمن مسح شامل لكل المناطق

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
45	30	15	0	0	0	0	%	المؤشر 1.2.2.2: النسبة التراكمية لمراجعة حدود الملك العمومي البحري
67	40	17	7	-	-	-	%	المؤشر 2.2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي
35	23	16	14	5	2	-	%	المؤشر 3.2.2.2: نسبة إنجاز مشاريع المخطط المديرى لموانئ الصيد البحري

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2016	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الأهداف
21 600 أد	- إعداد دراسات لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات - إنجاز أشغال لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات	92	%	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	الهدف 1-2 التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية و ضمان وظيفية منشآت الحماية
5 865 أد	- إنجاز أشغال لصيانة منشآت حماية المناطق العمرانية من الفيضانات عبر صفقات إطارية وعن طريق الوسائل الخاصة للإدارة	89	%	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهز منشآت الحماية	
450 أد	- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري - صيانة و bornage الملك العمومي البحري - تعديل حدود الملك الخاص - مسح الملك العمومي البحري	15	%	المؤشر 1.2.2.2: النسبة التراكمية لمراجعة حدود الملك العمومي البحري	
4 150 أد	- إعداد دراسات لحماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري - إنجاز مشاريع لحماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري	17	%	المؤشر 2.2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	الهدف 2-2 حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.
100 أد	- إعداد دراسات لبناء و تهيئة وإعادة تهيئة وإصلاح الموانئ البحرية - إنجاز أشغال لبناء لتهيئة وإعادة تهيئة وإصلاح الموانئ البحرية	16	%	المؤشر 3.2.2.2: نسبة إنجاز مشاريع المخطط المديرى لموانئ الصيد	

3. نفقات البرنامج

1.3 تقديم ميزانية البرنامج :

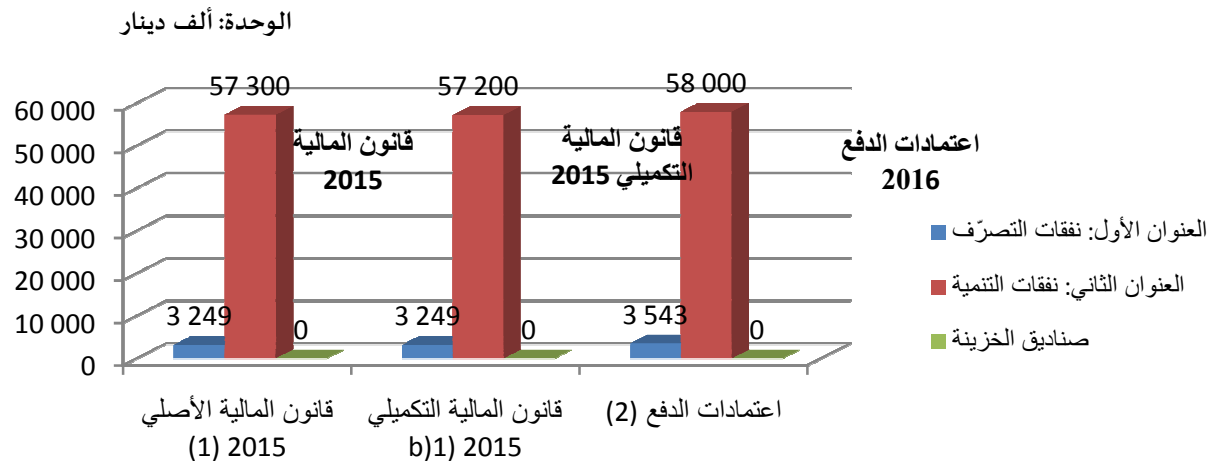
تطور إعمادات برنامج "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي"

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : ألف دينار

التطور (ق.م تكميلي) (2016-2015)		التطور (ق.م أصلي) (2016-2015)		تقديرات 2016		قانون المالية التكميلي 2015	ق. م الأصلي 2015	إنجازات 2014	أصناف النفقات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد				
9%	294	9%	294	3 543	3 542	3 249	3 249	2 876	العنوان الأول: نفقات التصرف
18%	311	18%	311	2 037	2 037	1 726	1 726	1 789	التأجير العمومي
-1%	-18	-1%	-18	1 506	1 505	1 523	1 523	1 087	وسائل المصالح
-	0	-	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1%	800	1%	700	58 000	44 375	57 200	57 300	35 828	العنوان الثاني: نفقات التنمية
3%	1 400	3%	1 500	56 700	43 075	55 300	55 200	34 678	الاستثمارات المباشرة
16%	4 400	17%	4 500	31 700	21 075	27 300	27 200	30 580	على الموارد العامة للميزانية
-11%	-3 000	-11%	-3 000	25 000	22 000	28 000	28 000	4 098	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-32%	-600	-38%	-800	1 300	1 300	1 900	2 100	1 150	التمويل العمومي
-32%	-600	-38%	-800	1 300	1 300	1 900	2 100	1 150	على الموارد العامة للميزانية
-	0	-	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
2%	1 094	2%	994	61 543	47 917	60 449	60 549	38 704	مجموع البرنامج

اعتمادات الدفع



توزيع ميزانية البرنامج 2 " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي " لسنة 2016

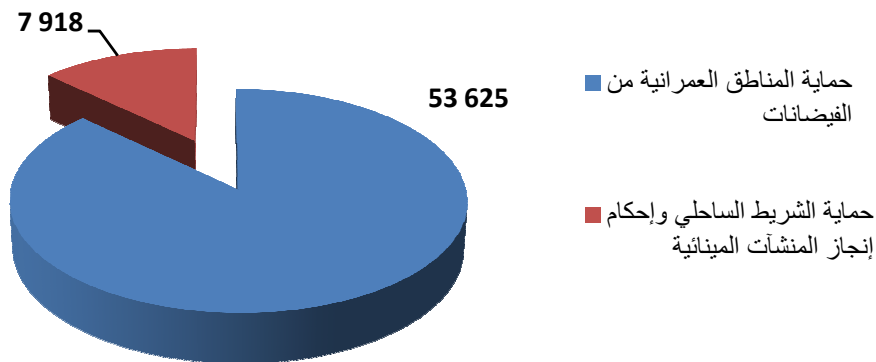
حسب طبيعة النفقة والبرامج الفرعية

الوحدة : ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية	حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	البرامج
3 543	1 918	1 625	أنصاف النفقات
2 037	877	1 160	نفقات التصرف
1 506	1 041	465	التأجير العمومي
0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	التدخل العمومي
58 000	6 000	52 000	نفقات التنمية
56 700	4 700	52 000	الاستثمارات المباشرة
31 700	4 700	27 000	على الموارد العامة للميزانية
25 000	0	25 000	على موارد القروض الخارجية الموظفة
1 300	1 300	0	التمويل العمومي
1 300	1 300	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	صناديق الخزينة
61 543	7 918	53 625	المجموع حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج 2 :

- تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،
- تقديم إطار النفقات متوسط المدى لكل برنامج فرعي،

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج:

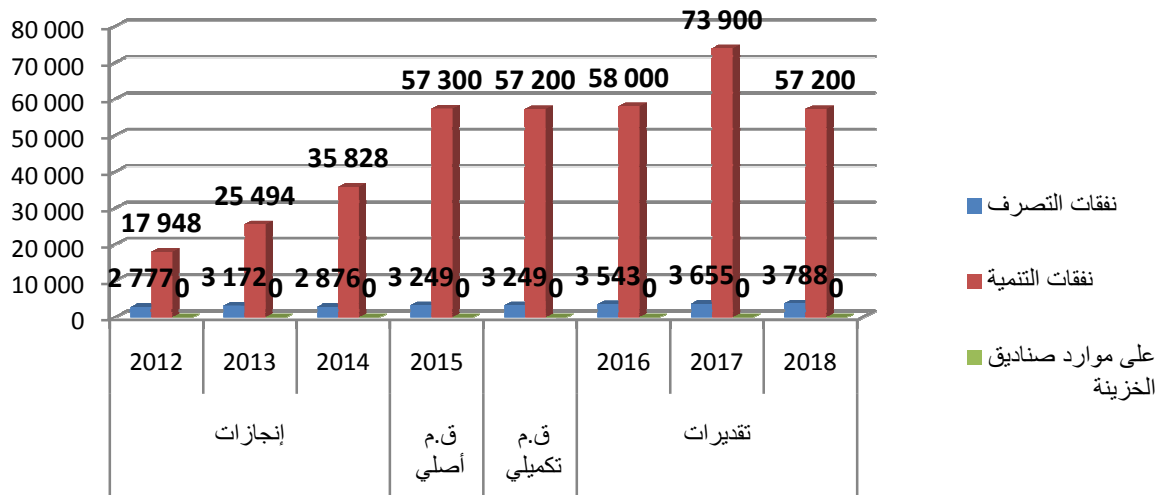
إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 2 " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي "
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م. تكميلي	ق.م. أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
3 788	3 655	3 543	3 249	3 249	2 876	3 172	2 777	نفقات التصرف
2 253	2 130	2 037	1 726	1 726	1 789	2 008	1 794	التأجير العمومي
1 535	1 525	1 506	1 523	1 523	1 087	1 163	983	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
57 200	73 900	58 000	57 200	57 300	35 828	25 494	17 948	نفقات التنمية
50 200	67 400	56 700	55 300	55 200	34 678	23 994	16 148	الاستثمارات المباشرة
34 700	37 400	31 700	27 300	27 200	30 580	23 994	16 006	على الموارد العامة للميزانية
15 500	30 000	25 000	28 000	28 000	4 098	0	142	على موارد القروض الخارجية الموظفة
7 000	6 500	1 300	1 900	2 100	1 150	1 500	1 800	التمويل العمومي
7 000	6 500	1 300	1 900	2 100	1 150	1 500	1 800	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
60 988	77 555	61 543	60 449	60 549	38 704	28 666	20 725	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



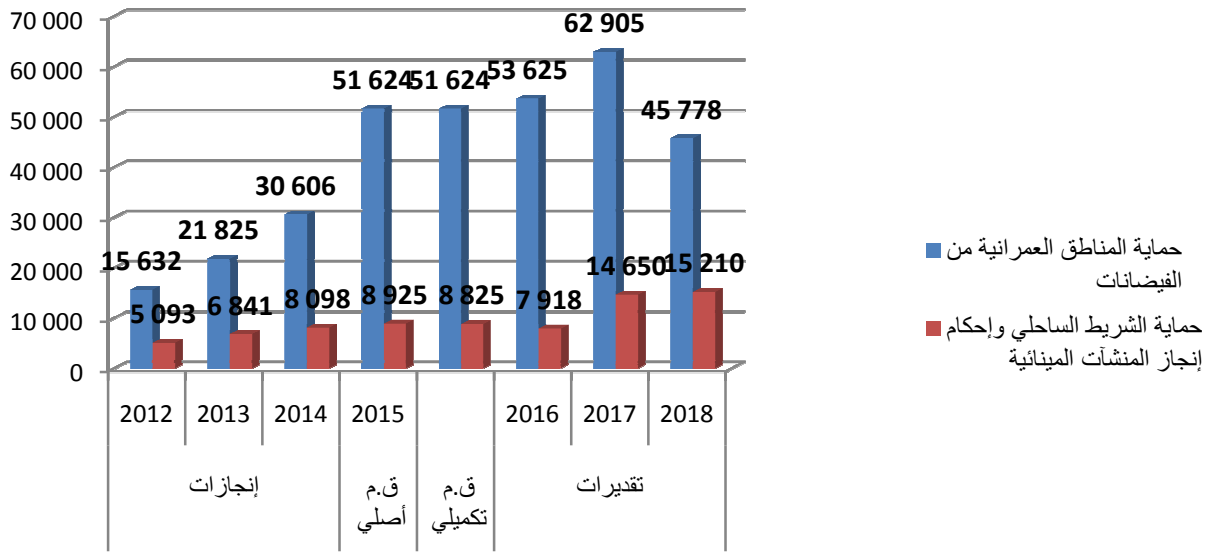
إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 2 " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي "
التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م. تكميلي	ق.م. أصلي	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
45 778	62 905	53 625	51 624	51 624	30 606	21 825	15 632	حماية المناطق العمرانية من الفيضانات
15 210	14 650	7 918	8 825	8 925	8 098	6 841	5 093	حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية
60 988	77 555	61 543	60 449	60 549	38 704	28 666	20 725	المجموع

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرامج الفرعية:

البرنامج الفرعي 1 حماية المناطق العمرانية من الفيضانات

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م تكميلي	ق.م أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
1 778	1 705	1 625	1 524	1 524	1 509	1 475	1 241	نفقات التصرف
1 303	1 230	1 160	1 049	1 049	1 051	1 029	874	التأجير العمومي
475	475	465	475	475	458	445	367	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
44 000	61 200	52 000	50 100	50 100	29 097	20 350	14 391	نفقات التنمية
44 000	61 200	52 000	50 100	50 100	29 097	20 350	14 391	الاستثمارات المباشرة
28 500	31 200	27 000	22 100	22 100	24 999	20 350	14 249	على الموارد العامة للميزانية
15 500	30 000	25 000	28 000	28 000	4 098	0	142	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
45 778	62 905	53 625	51 624	51 624	30 606	21 825	15 632	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

البرنامج الفرعي 2 حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م تكميلي	ق.م أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
2 010	1 950	1 918	1 725	1 725	1 367	1 697	1 536	نفقات التصرف
950	900	877	677	677	738	979	920	التأجير العمومي
1060	1050	1 041	1 048	1 048	629	718	616	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
13 200	12 700	6 000	7 100	7 200	6 731	5 144	3 557	نفقات التنمية
6 200	6 200	4 700	5 200	5 100	5 581	3 644	1 757	الاستثمارات المباشرة
6 200	6 200	4 700	5 200	5 100	5 581	3 644	1 757	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
7 000	6 500	1 300	1 900	2 100	1 150	1 500	1 800	التمويل العمومي
7 000	6 500	1 300	1 900	2 100	1 150	1 500	1 800	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
15 210	14 650	7 918	8 825	8 925	8 098	6 841	5 093	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج حماية المدن و الشريط الساحلي

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.2

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015.

التواتر: سنوي

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية و ضمان وظيفية منشآت الحماية المنجزة
4. تعريف المؤشر: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات التي تم قبولها وقتيا.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفريعات: يتم التدخل بكامل ولايات الجمهورية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: العدد الجملي للمشاريع التي تم إنجازها مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الإستراتيجي إلى غاية 2020
2. وحدة المؤشر: نسبة (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الوقي للمشاريع
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: الحصول على الوثيقة مباشرة من رئيس المشروع
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الوقي للمشاريع المسلمة من طرف رؤساء المشاريع
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وفاء بن عمر (رئيسة مصلحة) وخير الدين الطرابلسي (كاهية مدير)

III. قراءة في نتائج المؤشر:

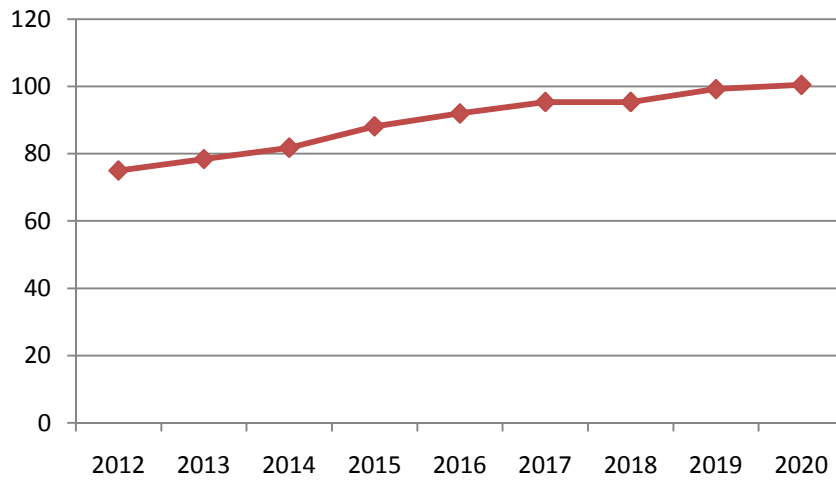
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
95	95	92	88	82	78	75	%	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة للفترة الممتدة بين 2012 و 2013 بلغت نسبة تقدم إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي حوالي 3%
- بالنسبة لسنة 2014 النسبة المتوقعة لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي هي 85% بينما بلغت نسبة الإنجاز حوالي 82% ويرجع هذا التفاوت أساسا إلى فسخ عديد عقود المشاريع التي هي بصدد الإنجاز.
- بالنسبة للفترة الممتدة بين 2015 و 2016 يتوقع أن تبلغ نسبة تقدم إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي 6% لسنة 2015 و 4% لسنة 2016 وينتج ذلك عن عدد المشاريع المتراكمة بين سنة 2011 و 2014.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحيين وإعداد الدراسات الخاصة بالمشاريع المبرمجة بالمخطط الإستراتيجي
- الإعتماد على مكاتب دراسات لمراقبة أشغال المشاريع

5. تحديد أهم النفاث (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكالات التي تعترض إنجاز المشروع (تحويل مختلف الشبكات وتحرير مسار المشروع ..)
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.1.2

تسمية المؤشر: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات .
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية و ضمان وظيفية منشآت الحماية
4. تعريف المؤشر: طول القنوات ومجري المياه التي يتم جهرها و تنظيفها سنويا مقارنة للطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفريعات: يتم التدخل بكامل ولايات الجمهورية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: جمع طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا بالنسبة للطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة
2. وحدة المؤشر: النسبة %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تقوم مصلحة الصيانة بتسجيل المعطيات في قاعدة معلومات بصفة شهرية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسؤول عن مصلحة الصيانة
6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جودة نصري (رئيسة مصلحة) وشكري خليفي (رئيس مصلحة)

III. قراءة في نتائج المؤشر:

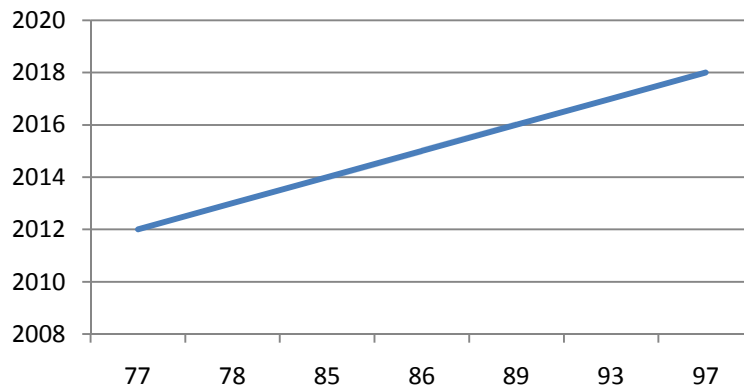
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2015	2016		2014	2013	2012		
100	98	93	87	85	80	79	%	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- يتم تحديد تقديرات الانجازات الخاصة بهذا المؤشر حسب قيمة التواترات السنوية للأمطار و حسب الأولويات و الحالة التي تكون عليها المنشآت ذلك أنه أحيانا يتم التدخل بصفة متكررة لجهر و تنظيف العديد من المنشآت. و يعود هذا التطور إلى تزايد عدد المشاريع المنجزة سنويا إضافة إلى تقادم المنشآت المنجزة.
- بالنسبة لسنة 2014 النسبة المتوقعة لجهر منشآت الحماية هي 75% بينما بلغت نسبة الإنجاز حوالي 85% و يعود هذا الفارق إلى كميات الأمطار التي شهدتها البلاد بالنسبة لسنة 2014.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- صيانة و تدعيم الأليات اللازمة لجهر و تنظيف المنشآت
- التدخل لجهر و صيانة كل المنشآت عن طريق المقاولات

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار جميع أنواع منشآت الحماية (أحواض تجميع المياه، الحواجز الترابية)
- غياب منظومة معلوماتية بمصلحة الصيانة بالإدارة
- تنظيف و جهر نفس المنشأة أكثر من مرة عند الإقتضاء و ذلك على حساب بقية المنشآت

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.2.2.2

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لمراجعة حدود الملك العمومي البحري
تاريخ تحيين المؤشر: فيفري 2015.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.
4. تعريف المؤشر: هو النسبة التراكمية للشريط الساحلي الذي تم تحديده أو إعادة تحديده بالاستئناس بمكتب دراسات مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالتحديد وإعادة التحديد
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفرعات: يتم التدخل بكامل الشريط الساحلي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: جمع النسب السنوية للشريط الساحلي الذي تم تحديده أو إعادة تحديده بالاستئناس بمكتب دراسات مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالتحديد وإعادة التحديد .
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طول الشريط الساحلي الذي تمت إعادة تحديده
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع الادارات الجهوية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصلحة الملك العمومي البحري والمصالح الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: عند انتهاء اشغال المراجعة وصدور الاوامر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % في 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جمال الطيب

III. قراءة في نتائج المؤشر:

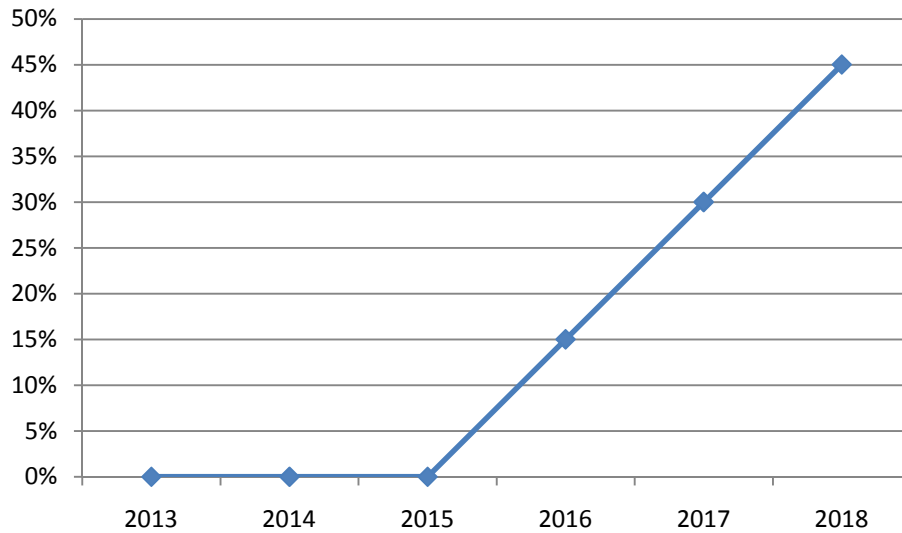
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2015	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
45	30	15	0	0	0	0	%	المؤشر 1.2.2.2: النسبة التراكمية لمراجعة حدود الملك العمومي البحري

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بدأ العمل على تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري بطريقة علمية لسنة 2015 من خلا مشروع: إعادة تحديد منطقة مدغشقر بصفاقس. وقد تم المسح الطبوغرافي للمنطقة. وتم تعيين مكتب دراسات لإنجاز المهمة. وقد اقترح مكتب الدراسات مشروع يتم عرضه للنقاش من قبل اللجنة. وتشير التقديرات إلى أن أولى النتائج ستظهر سنة 2016.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد الخطوط المرجعية وإعلان طلب عروض في الغرض لدعم قرارات اللجنة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

طول مدد تحديد وإعادة تحديد حدود الملك العمومي البحري.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.2.2.2

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

تاريخ تحيين المؤشر: جانفي 2016.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.
4. تعريف المؤشر: هو النسبة التراكمية للشريط الساحلي الذي تمت حمايته من الانجراف البحري مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية في الفترة الممتدة من 2015-2020.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفرعات: يتم التدخل بكامل الشريط الساحلي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: جمع النسب السنوية للشريط الساحلي الذي تمت حمايته من الانجراف البحري مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية في الفترة الممتدة من 2015-2020.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طول الشريط الساحلي لمختلف المشاريع المتسلمة وقتيا خلال السنة المعنية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: عند الاستلام الوقي للأشغال
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % في 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: عمر السعيداني

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
67	40	17	7	-	-	-	%	المؤشر 2.2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يتم برمجة المشاريع على أساس المناطق الأكثر عرضة للانجراف البحري. اعتبارا من عام 2016 سوف نبدأ في تنفيذ حماية المواقع المنصوص عليها في البرنامج الوطني لحماية الشريط الساحلي.

ملاحظة

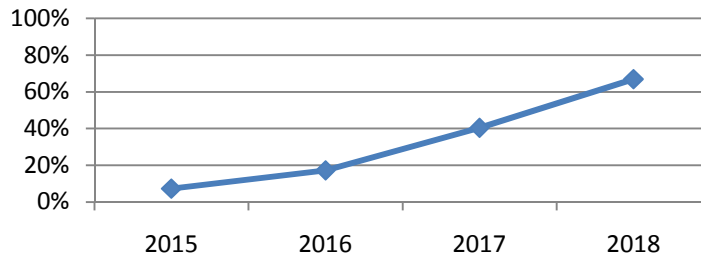
نظرا للمسؤوليات المتداخلة بين الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والتي تتجلى في:

- تقوم الوكالة بإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي خلافا لما جاء بالنصوص القانونية المذكورة أعلاه والتي تفوض لمصالح وزارة التجهيز إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي،
- تواصل الإدارة العامة للمصالح الجوية إعداد دراسات استعجالية لحماية أجزاء من الشريط الساحلي مهددة بالانجراف البحري وقيامها بالأشغال الضرورية.
- ويترتب على ذلك:
- عدم التدخل السريع للوكالة على إثر العواصف وتعرض بعض المناطق لانجراف بحري حاد،
- وجود أجزاء من الشريط الساحلي تشهد مظاهر انجراف حادة لم تقع برمجة حمايتها من أي طرف.

بالتالي فإن الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية اقترحت تغيير استراتيجيتها في مجال حماية الشريط الساحلي من خلال:

- تفعيل ما جاء بالفصل 27 من القانون عدد 73 لسنة 1995 مؤرخ في 24 جويلية 1995 :
 - إحالة إنجاز المشاريع لفائدة وزارة التجهيز.
 - رصد الإعتمادات الضرورية للمشاريع المبرمجة ضمن ميزانية وزارة التجهيز.
 - توضيح التضارب في المسؤوليات بنص قانوني:
 - تكليف الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ببرمجة وإنجاز دراسات وأشغال مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بما في ذلك البرنامج الوطني لحماية الشريط الساحلي.
- إذا لم يتم الأخذ بعين الاعتبار المقترح ستواصل الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية القيام بأشغال الحماية الاستعجالية، وبالتالي سيتم تنقيح القيمة المستهدفة المؤشر بتخفيضها.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

حماية أجزاء من الشريط الساحلي من الانجراف البحري (بنزرت، المأمونية، الهوارية هرقلية، المهدية، سلقطة، قراطن سيدي محرز...)

- البدء في تنفيذ مشاريع البرنامج الوطني لحماية السواحل من الانجراف البحري:

• حماية الشواطئ الشمالية لسوسة.

• حماية الشريط الساحلي الممتد من قمرت الى قرطاج.

• حماية الشريط الساحلي الممتد من قرطاج إلى حلق الواد.

• حماية شواطئ رفراف.

- تعزيز الفريق المسؤول عن تنفيذ الأشغال بالامكانيات البشرية والمادية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- التداخل في أدوار وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 3.2.2.2

تسمية المؤشر: نسبة انجاز مشاريع المخطط المديرى لموانئ الصيد البحري
تاريخ تحيين المؤشر: جانفي 2016.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.
4. تعريف المؤشر: هو النسبة التراكمية لمشاريع المخطط المديرى لموانئ الصيد البحري المنجزة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة في الفترة الممتدة من 2015-2025.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفريعات: يتم التدخل بكامل الموانئ البحرية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: جمع النسب السنوية لمشاريع المخطط المديرى المتسلمة وقتيا مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة في الفترة الممتدة من 2010-2025.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طول الشريط الساحلي لمختلف المشاريع المتسلمة وقتيا خلال السنة المعنية
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع والإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك بوزارة الفلاحة .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: عند الاستلام الوقي للأشغال
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% في 2025
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ناهد كلاعي

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

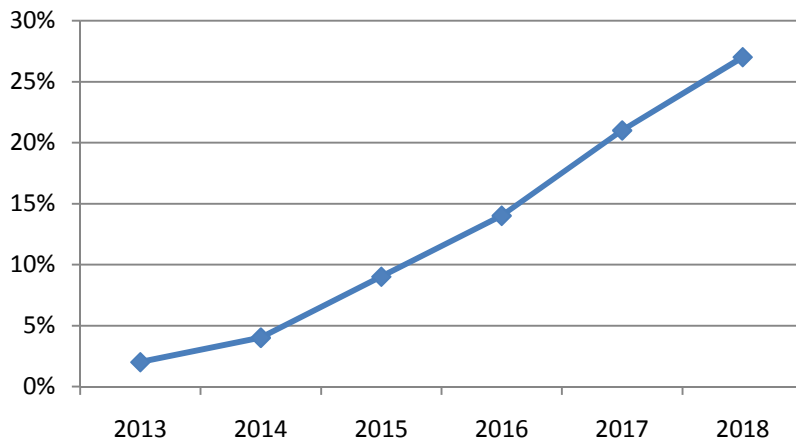
تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
35	23	16	14	5	2	-	%	المؤشر 3.2.2.2: نسبة انجاز مشاريع المخطط المديرى لموانئ الصيد البحري

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

إن تنفيذ المخطط المديرى يمتد على الفترة 2010-2025 .
 نلاحظ نسبة التقدم صفر في السنوات 2010-2012 باعتبارها سنوات تمت فيها الدراسات اللازمة للمشاريع الأولى واستؤنف فيها مشروعى "توسيع ميناء الصيد البحرى بغار الملح" و "حماية ميناء الهوارية من الترسبات الرملية".
 وقد تم استلام المشروع الأول المندرج ضمن سنة 2013. أما الثانى فقد تم استلامه سنة 2014.
 من المنتظر انتهاء أشغال:

- 4 مشاريع سنة 2015 وهى كالتالى:
- أشغال توسيع ميناء جرجيس
- أشغال توسيع ميناء الكتف
- أشغال اصلاح الأرصفة العائمة بميناء أجيم
- أشغال توسعة وتهيئة ميناء الشابة
- مشروع توسيع ميناء بنزرت 2016.
- 3 مشاريع في 2017 وهى:
- أشغال حماية ميناء قابس
- أشغال اصلاح وتدعيم حواجز ميناء المهديّة
- أشغال انجاز ميناء سيدي منصور
- 5 مشاريع في سنة 2018 وهى:
- أشغال توسيع ميناء طبلية
- أشغال اصلاح وتهيئة ميناء قليبية
- أشغال حماية ميناء صيادة من التموجات
- أشغال تهيئة ميناء الصخيرة
- أشغال حماية ميناء الهوارية من التموجات

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

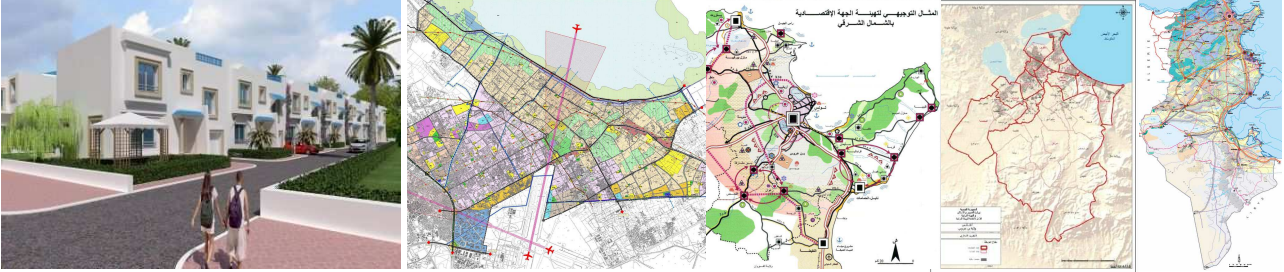
- تعزيز فريق العمل بمهندسين وتقنيين
- تدعيم الأسطول المتاح لمراقبة ومتابعة الأشغال

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.

البرنامج 3 التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته:



المؤشرات	الأهداف	رئيس البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> عدد الدراسات المنجزة لوضع استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية للولايات نسبة إنجاز وضع خارطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى 	<p>الهدف 1.3 تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة</p>	<p>السيد فتحي بن عيسى المدير العام للتهيئة الترابية</p> <p>الميزانية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> نسبة تغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمانة تهيئة عمرانية نسبة البلديات التي لم تراجع أمثلة تهيئتها العمرانية منذ 10 سنوات. 	<p>الهدف 2.3 إعداد تخطيط عمراني مستدام للمدن والتجمعات الريفية</p>	<p>اعتمادات الدفع بحساب ألف دينار</p> <p>المبلغ: 184 311</p> <p>النسبة: 17,3 %</p> <p>نفقات التصرف</p> <p>15 241</p>
<ul style="list-style-type: none"> النسبة التراكمية للإجابة على ملفات المنتفعين النسبة التراكمية للمساكن الاجتماعية المنجزة النسبة التراكمية لتجديد الأحياء الشعبية 	<p>الهدف 3.3 تطوير السكن الاجتماعي وتحسين الرصيد السكني القائم</p>	<p>نفقات التنمية</p> <p>151 070</p> <p>صناديق الخزينة</p> <p>18 000</p>

1.1 البرامج الفرعية القطاعية:

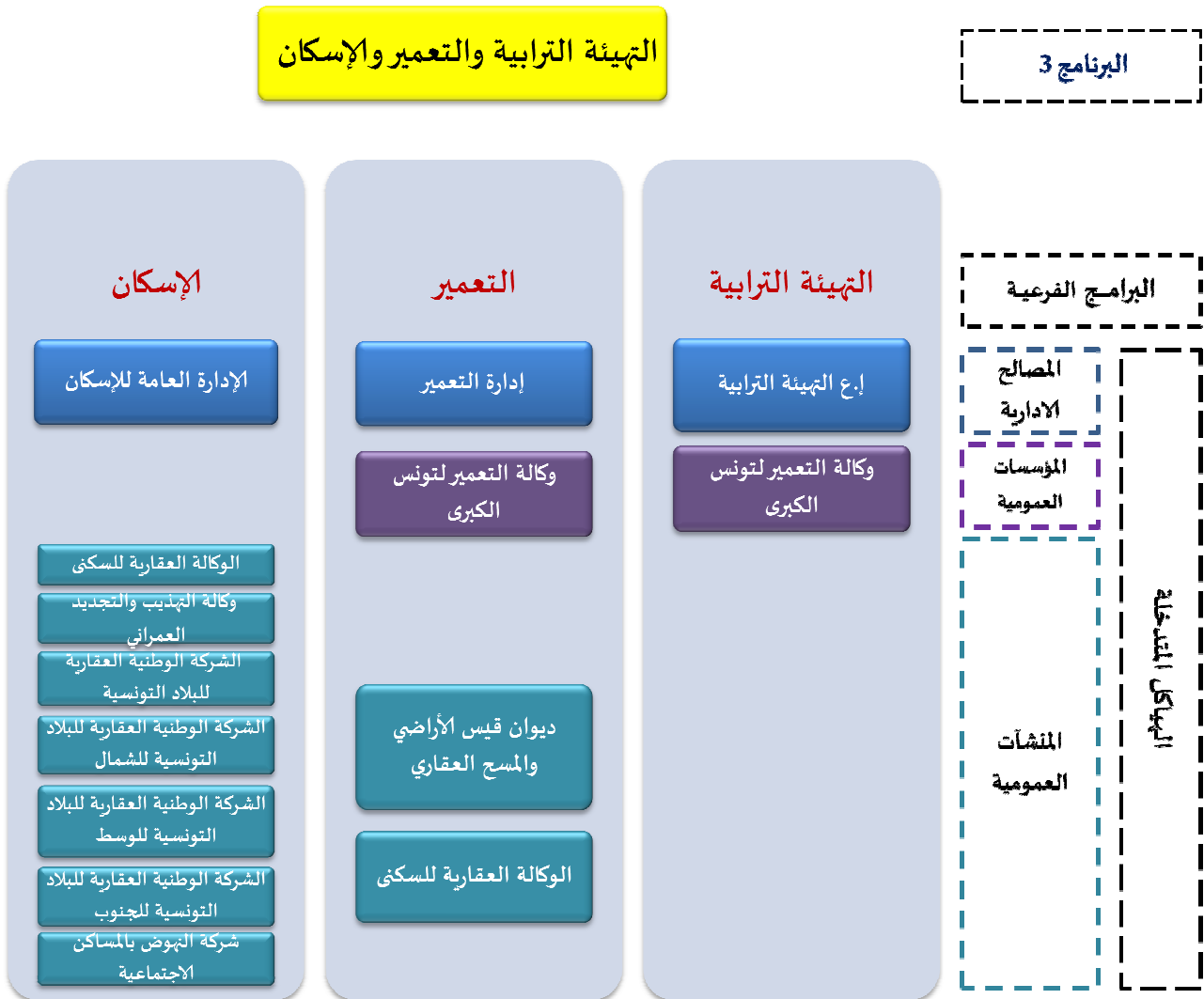
يتكون البرنامج الخاص بالتهيئة الترابية والتعمير والإسكان من ثلاثة (3) برامج فرعية قطاعية وهي:

- البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية
- البرنامج الفرعي 2: التعمير
- البرنامج الفرعي 3: الإسكان

2.1 خارطة البرنامج:

الهيكل المتدخلة

في برنامج " التهيئة الترابية والتعمير والإسكان "



3.1 تقديم استراتيجية البرنامج:

تتميز ميادين التهيئة الترابية والتعمير والإسكان بتعدد المتدخلين في المجال الترابي من وزارات ومؤسسات عمومية ووكالات عقارية للهيئة وجماعات عمومية وباعثين عقاريين عموميين وخواص.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي:

في مجال التهيئة الترابية

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والاجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الإعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني. وتتمثل التوجهات الكبرى والعادلة للهيئة الترابية في:

- تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية.
- تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية.
- تدعيم البنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد.
- الإرتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.
- إحكام استغلال الموارد الطبيعية قصد تحقيق إستدامة التنمية.
- تطوير آليات المتابعة الفنية لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرافية الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال الحديثة وتدعيم البحث العلمي والتكوين في هذا المجال.

في مجال التعمير وتخطيط المدن

تمثل التهيئة العمرانية عنصرا من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية الريفية.

وتندرج التوجهات الكبرى للهيئة العمرانية في إطار السياسة العمرانية الوطنية المتعلقة بتحقيق تنمية عمرانية مستدامة للمدن والتجمعات السكنية وذلك بهدف:

- تخطيط التوسع العمراني لجعله آلية للنمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

-تنظيم الفضاء العمراني وترشيد استعماله،

- حماية الأراضي الفلاحية والموارد الطبيعية،

- الحد من ظاهرة البناء الفوضوي،

- التحكم في النمو العمراني للتجمعات السكنية،

- تحسين نوعية الحياة والمحافظة على جمالية المدن وخصوصياتها المحلية.

في مجال الإسكان

تهدف السياسة السكنية إلى توفير السكن اللائق في محيط تتوفر فيه جميع المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية والبنى التحتية. وترتكز مبادئ الإستراتيجية السكنية على:

- وضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية،

- وضع برامج ومشاريع تهدف إلى إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها،

- إرساء منظومة تمويل متنوعة ومتكاملة تستجيب لمختلف فئات المجتمع وتتطور مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد،

- المحافظة على الرصيد السكني القائم بوضع البرامج والآليات العملية والتشريعية والخيارات الفنية والمالية لتحسين السكن القديم وإعادة توظيفه،

- تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني من خلال برامج التدخل بالأحياء الشعبية،

- القيام بالدراسات التي من شأنها تطوير السياسة السكنية ودعم وتجسيم التوجهات نحو البناء المستديم والتقنيات الحديثة والضغط على الكلفة وتطوير الموارد البشرية،

- القيام بالدراسات المتعلقة بصيانة الرصيد العقاري القائم وضمان ديمومته واستصلاح النسيج العمراني القديم،

- رصد المعطيات واستنتاج المؤشرات الخاصة بقطاع السكن،

- إرساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لكل المتغيرات وقابلة للتجيين الدوري كلما اقتضت الضرورة ذلك.

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء

تتمثل أهداف البرنامج 3 "التهيئة الترابية والمدن" وفقا للمحاور الاستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي:

- الهدف 1.1.3: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة.

- الهدف 1.2.3: إعداد تخطيط عمراني مستدام للمدن والتجمعات الريفية.

- الهدف 1.3.3: تطوير السكن الاجتماعي وتحسين الرصيد السكني القائم.

البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية

الهدف 1-1-3: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة.

- تقديم الهدف: وضع الآليات الفنية والمؤسسية للمجال الترابي الوطني وإعداد استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة لكل الجهات
- مرجع الهدف: التوجهات الكبرى للتنمية العادلة والشاملة والمستديمة والدراسات الاستراتيجية في مجال التهيئة الترابية.

- مبررات اعتماد المؤشرات:

تقديرات			توقعات	انجازات			الوحدة	الهدف 1.1.3: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
								المؤشر 1.1.1.3: عدد الدراسات المنجزة لوضع استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية للولايات
14	12	8	4	-	-	-	عدد	
								المؤشر 2.1.1.3: نسبة إنجاز وضع خارطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى
100	80	60	20	-	-	-	%	

البرنامج الفرعي 2: التعمير

الهدف 2-2-3: إعداد تخطيط عمراني مستدام للمدن والتجمعات الريفية.

- تقديم الهدف: إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات وأهم التجمعات الريفية لتنظيم الفضاء العمراني وترشيد استعماله والتحكم في التوسعات العمرانية وتركيز الأنشطة والتجهيزات الضرورية.
- مرجع الهدف: تجدر الإشارة إلى أن كل البلديات مغطاة بأمثلة تهيئة عمرانية يتم تحيينها بطلب من الجماعات المحلية المعنية. أما بالنسبة للتجمعات الريفية فتبلغ نسبة التغطية حوالي 28% ويجري العمل على تغطية أكبر عدد ممكن من هذه التجمعات بأمثلة تهيئة عمرانية محينة من خلال البرمجة السنوية لهذه الدراسات بالتنسيق مع المجالس الجهوية المعنية.

- مبررات اعتماد المؤشرات:

تقديرات			توقعات	انجازات			الوحدة	الهدف 2.2.3: إعداد تخطيط عمراني مستدام للمدن والتجمعات الريفية
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
55	50	46	37	28.6	28.4	28	%	المؤشر 1.2.2.3: نسبة تغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمتلة تهيئة عمرانية
20	20	30	38	38,64	-	-	%	المؤشر 2.2.2.3: نسبة البلديات التي لم تراجع أمثلة تهيئتها العمرانية منذ 10 سنوات.

البرنامج الفرعي 3: الإسكان

الهدف 3-3-3: تطوير السكن الاجتماعي وتحسين الرصيد السكني القائم.

- تقديم الهدف: وضع الآليات والبرامج لتحسين ظروف عيش الفئات الاجتماعية وخاصة منها المحدودة الدخل من خلال: توفير سكن لائق والنهوض بالسكن القائم.
- مرجع الهدف: توجهات السياسة السكنية.
- مبررات اعتماد المؤشرات:

تقديرات			توقعات	انجازات			الوحدة	الهدف 3.3.3: تطوير السكن الاجتماعي وتحسين الرصيد السكني القائم
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
100	100	90	90	85	85	80	%	المؤشر 1.3.3.3: النسبة التراكمية للإجابة على ملفات المنتفعين
100	89	68	46	40	36	27	%	المؤشر 2.3.3.3: النسبة التراكمية للمساكن الاجتماعية المنجزة
100	100	68	68	68	23	23	%	المؤشر 3.3.3.3: النسبة التراكمية لتجديد الأحياء الشعبية

2.2 تقديم أنشطة البرنامج :

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2016	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
350 أد	- إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات	8	عدد	المؤشر: 1.1.1.3 عدد الدراسات المنجزة لوضع استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية للولايات	الهدف 1-1-3: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة.
	- نسبة انجاز وضع خارطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى	60	نسبة	المؤشر: 2.1.1.3 نسبة إنجاز وضع خارطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى	
300 أد	إعداد أمثلة التهيئة العمرانية للتجمعات الريفية والمجالس القروية: المساهمة في تمويل الدراسات بنسبة 50% متابعة إعداد المسوحات الطبوغرافية اللازمة لهذه الدراسات وتمويلها كليا من طرف الوزارة، تقديم الدعم الفني للمجالس الجهوية المعنية لإعداد الدراسات المتابعة الفنية والميدانية للدراسات مع المصالح الجهوية للوزارة والمجالس الجهوية المعنية ومتابعة إجراءات المصادقة عليها.	46	نسبة	المؤشر: 1.2.2.3 نسبة تغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمثلة تهيئة عمرانية	الهدف 1-2-3: إعداد تخطيط عمراني مستديم للمدن والتجمعات الريفية
	مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات: - المساهمة في تمويل الدراسات بنسبة 50% - إعداد الخرائط اللازمة لهذه الدراسات وتمويلها كليا من طرف الوزارة - تقديم الدعم الفني للبلديات لإعداد الدراسات - المتابعة الفنية والميدانية للدراسات مع المصالح الجهوية للوزارة والبلديات المعنية ومتابعة إجراءات المصادقة عليها.	30	نسبة	المؤشر: 2.2.2.3 نسبة البلديات التي لم تراجع أمثلة تهيئتها العمرانية منذ 10 سنوات.	

يتبع

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2016	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
5360 أذ	مساعدة الحالات الاجتماعية المتأكدة بمنح لتحسين مساكنهم (المنحة القصوى في حدود 2000 دينار) قروض تحسين السكن المسندة تتراوح قيمتها من 1000 إلى 5000 دينار.	90	نسبة	المؤشر: 1.3.3.3 النسبة التراكمية للإجابة على ملفات المنتفعين	الهدف 1-3-3: تطوير السكن الاجتماعي وتحسين الرصيد السكني القائم
121 000 أذ	بناء مساكن إجتماعية عن طريق: - الفوبرولوس - البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي - تعويض المساكن البدائية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	68	نسبة	المؤشر: 2.3.3.3 النسبة التراكمية لبناء المساكن الإجتماعية البدائية	
58 000 أذ	- النسبة التراكمية لتجديد الأحياء الشعبية	68	نسبة	المؤشر: 3.3.3.3 النسبة التراكمية لتجديد وإدماج الأحياء الشعبية	

3. نفقات البرنامج

1.3 تقديم ميزانية

تطور اعتمادات البرنامج 3 "الهيئة الترابية والتعمير والإسكان" لسنة 2016

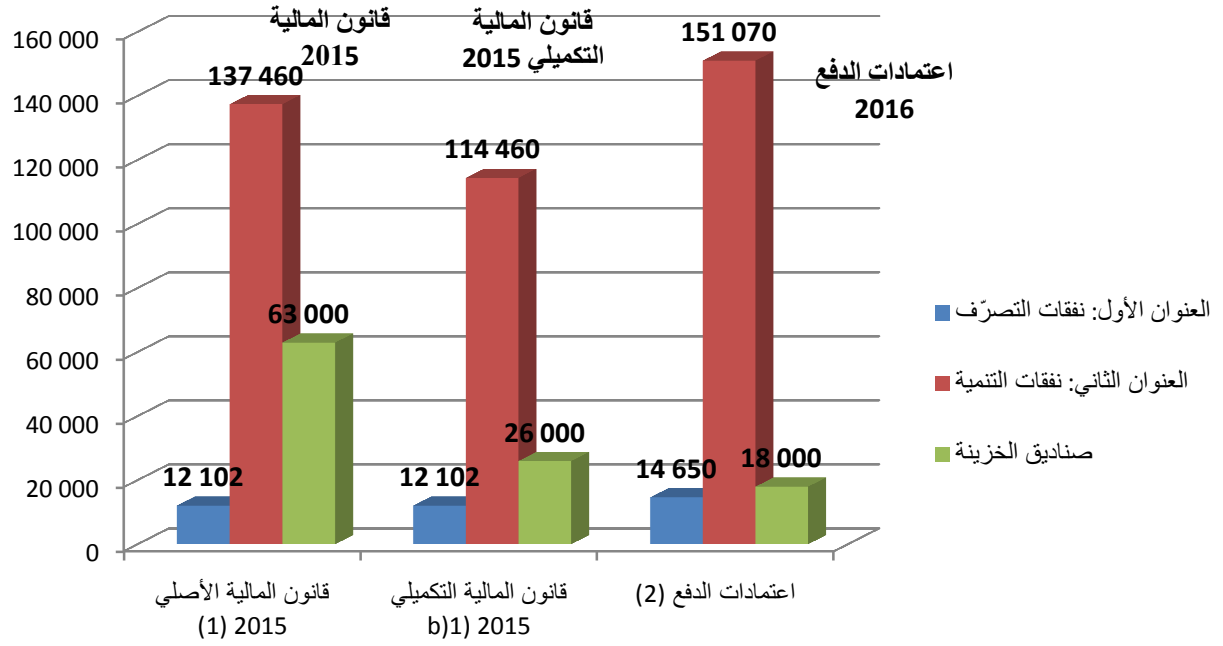
الوحدة : ألف دينار

التطور (ق.م. تكميلي) (2016-2015)		التطور (ق.م. أصلي) (2016-2015)		تقديرات 2016		قانون المالية التكميلي 2015	ق. م. الأصلي 2015	إنجازات 2014	أصناف النفقات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد				
21%	2 533	21%	2 548	14 650	14 650	12 102	12 102	13 120	العنوان الأول: نفقات التصرف
19%	2 298	19%	2 298	14 129	14 129	11 831	11 831	12 863	التأجير العمومي
87%	235	87%	235	506	506	271	271	247	وسائل المصالح
-	15	-	15	15	15	0	0	10	التدخل العمومي
32%	36 610	10%	13 610	151 070	299 430	114 460	137 460	74 998	العنوان الثاني: نفقات التنمية
32%	36 610	10%	13 610	151 070	299 430	114 460	137 460	74 998	الاستثمارات المباشرة
96%	42 610	29%	19 610	87 070	100 430	44 460	67 460	10 940	على الموارد العامة للميزانية
-9%	-6 000	-9%	-6 000	64 000	199 000	70 000	70 000	64 058	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	0	-	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
-	0	-	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
-	0	-	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-31%	-8 000	-71%	-45 000	18 000	18 000	26 000	63 000	36	صناديق الخزينة
20%	31 158	-14%	-28 842	183 720	332 080	152 562	212 562	88 154	مجموع البرنامج

تمثل نفقات التصرف للبرنامج 3 نسبة 7.98% من ميزانية البرنامج بينما تمثل نفقات التنمية نسبة 82.23% وتمثل صناديق الخزينة نسبة 9.79%

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



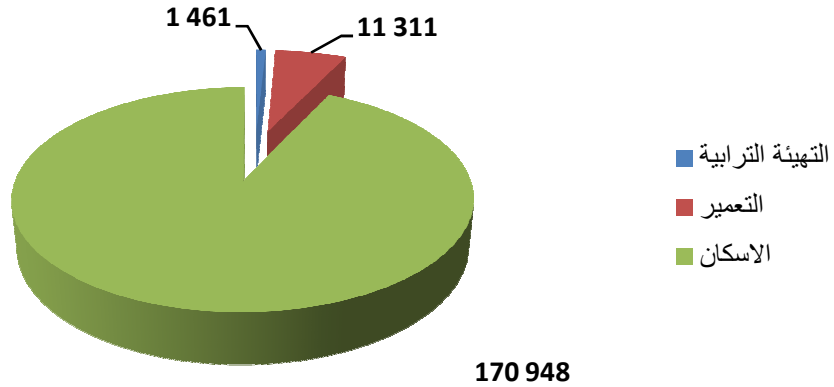
توزيع ميزانية البرنامج 3 "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" لسنة 2016
حسب طبيعة النفقة و البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	الاسكان	التعمير	التهيئة الترابية	البرامج	طبيعة النفقة
14 650	8 948	5 011	691		نفقات التصرف
14 129	8 838	4 676	615		التأجير العمومي
506	110	320	76		وسائل المصالح
15	0	15	0		التدخل العمومي
151 070	144 000	6 300	770		نفقات التنمية
151 070	144 000	6 300	770		الاستثمارات المباشرة
87 070	80 000	6 300	770		على الموارد العامة للميزانية
64 000	64 000	0	0		على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0		التمويل العمومي
0	0	0	0		على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0		على موارد القروض الخارجية الموظفة
18 000	18 000	0	0		صناديق الخزينة
183 720	170 948	11 311	1 461		المجموع حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج 3 :

- تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،
- تقديم إطار النفقات متوسط المدى لكل برنامج فرعي،

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج:

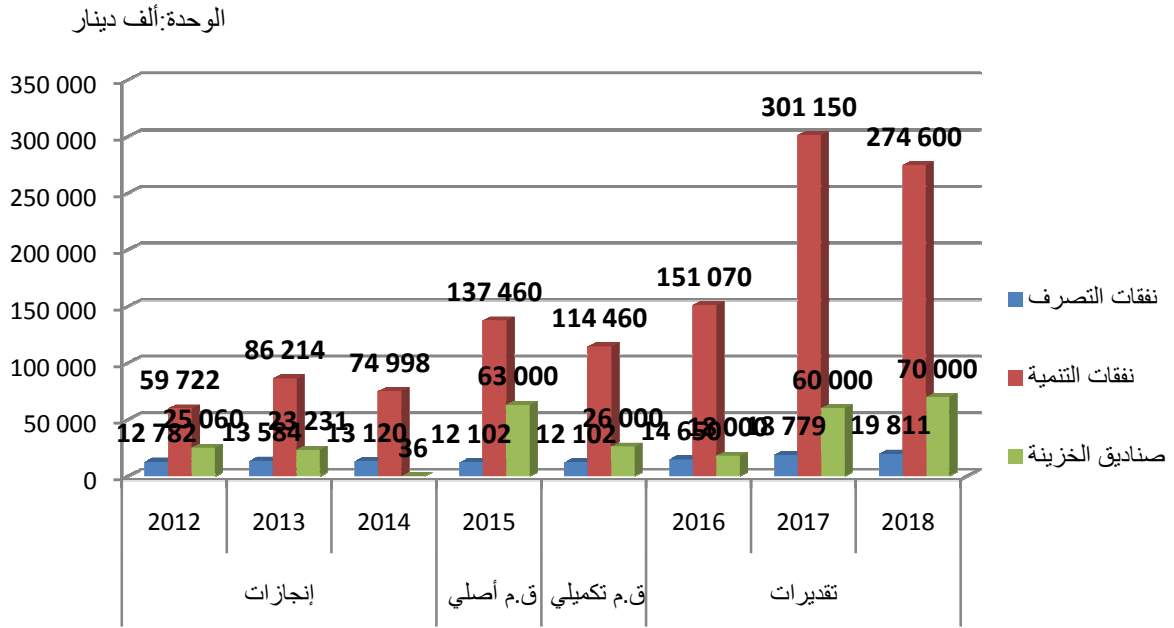
إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 3 "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان"

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م أصلي	ق.م تكميلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
19 811	18 779	14 650	12 102	12 102	13 120	13 584	12 782	نفقات التصرف
19 063	18 066	14 129	11 831	11 831	12 863	13 266	12 726	التأجير العمومي
738	703	506	271	271	247	307	56	وسائل المصالح
10	10	15	0	0	10	10	0	التدخل العمومي
274 600	301 150	151 070	114 460	137 460	74 998	86 214	59 722	نفقات التنمية
274 600	301 150	151 070	114 460	137 460	74 998	86 114	59 722	الاستثمارات المباشرة
114 600	114 150	87 070	44 460	67 460	10 940	86 114	59 722	على الموارد العامة للميزانية
160 000	187 000	64 000	70 000	70 000	64 058	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	100	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	100	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
70 000	60 000	18 000	26 000	63 000	36	23 231	25 060	صناديق الخزينة
364 411	379 929	183 720	152 562	212 562	88 154	123 029	97 564	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

اعتمادات الدفع

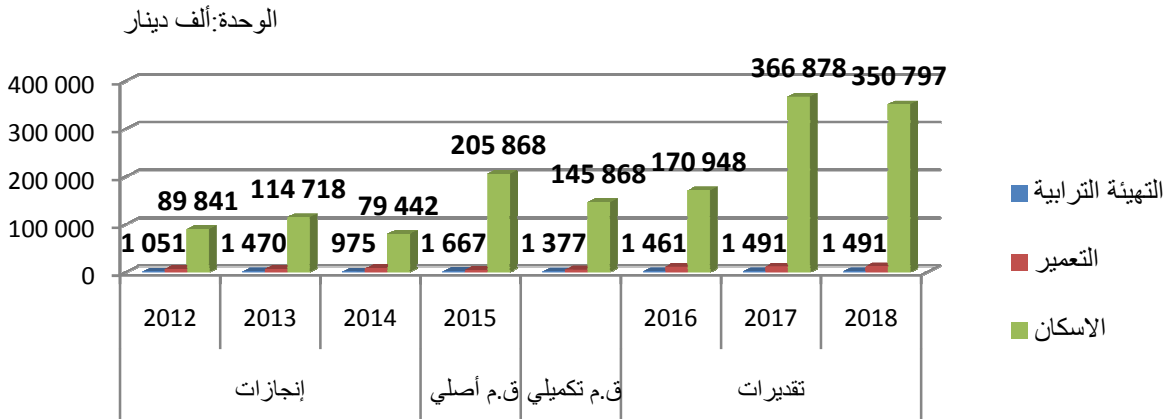


إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 3 "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م. تكميلي	ق.م. أصلي	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
1 491	1 491	1 461	1 377	1 667	975	1 470	1 051	التهيئة الترابية
12 123	11 560	11 311	5 317	5 027	7 737	6 841	6 672	التعمير
350 797	366 878	170 948	145 868	205 868	79 442	114 718	89 841	الإسكان
364 411	379 929	183 720	152 562	212 562	88 154	123 029	97 564	المجموع

اعتمادات الدفع



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرامج الفرعية:

البرنامج الفرعي 1 التهيئة الترابية

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م. تكميلي	ق.م. أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
691	691	691	697	697	638	622	578	نفقات التصرف
615	615	615	621	621	587	572	530	التأجير العمومي
76	76	76	76	76	50	50	49	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
800	800	770	680	970	338	848	473	نفقات التنمية
800	800	770	680	970	338	848	473	الاستثمارات المباشرة
800	800	770	680	970	338	848	473	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
1 491	1 491	1 461	1 377	1 667	975	1 470	1 051	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

البرنامج الفرعي 2 التعمير

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م. تكميلي	ق.م. أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
5 523	5 260	5 011	4 037	4 037	4 635	4 613	3 896	نفقات التصرف
5 155	4 910	4 676	3 952	3 952	4 435	4 353	3 896	التأجير العمومي
358	340	320	85	85	190	250	0	وسائل المصالح
10	10	15	0	0	10	10	0	التدخل العمومي
6 600	6 300	6 300	1 280	990	3 102	2 228	2 776	نفقات التنمية
6 600	6 300	6 300	1 280	990	3 102	2 228	2 776	الاستثمارات المباشرة
6 600	6 300	6 300	1 280	990	3 102	2 228	2 776	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
12 123	11 560	11 311	5 317	5 027	7 737	6 841	6 672	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

البرنامج الفرعي 3 الإسكان

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م تكميلي	ق.م أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
13 597	12 828	8 948	7 368	7 368	7 848	8 349	8 308	نفقات التصرف
13 293	12 541	8 838	7 258	7 258	7 841	8 342	8 300	التأجير العمومي
304	287	110	110	110	7	7	7	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
267 200	294 050	144 000	112 500	135 500	71 558	83 138	56 473	نفقات التنمية
267 200	294 050	144 000	112 500	135 500	71 558	83 038	56 473	الاستثمارات المباشرة
107 200	107 050	80 000	42 500	65 500	7 500	83 038	56 473	على الموارد العامة للميزانية
160 000	187 000	64 000	70 000	70 000	64 058	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	100	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	100	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
70 000	60 000	18 000	26 000	63 000	36	23 231	25 060	صناديق الخزينة
350 797	366 878	170 948	145 868	205 868	79 442	114 718	89 841	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج التهيئة الترابية والمدن

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.3

تسمية المؤشر: عدد الدراسات المنجزة لوضع استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية للولايات
تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2015.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة
4. تعريف المؤشر: عدد الدراسات المنجزة لوضع استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية على مستوى الولايات: إعداد أمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية الولايات على مستوى كل ولاية من الولايات الداخلية تمكن من تشخيص الوضع الاقتصادي والبشري والطبيعي للولاية والأشكال المطروحة والقدرات المتوفرة قصد وضع استراتيجيات جهوية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة للولاية المعنية وتقليص الفوارق بين الجهات.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات: حسب الجهات.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: استلام الدراسة المنجزة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقديم مختلف مراحل الدراسة والمصادقة عليها.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية:
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة الترابية (رئيس المشروع)
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 14 دراسة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مجدي فريحي

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
14	12	8	4	-	-	-	عدد	عدد الدراسات المنجزة لوضع استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية للولايات

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- يتضمن البرنامج الأولي على إعداد الدراسات المتعلقة بـ 14 ولاية داخلية يتم برمجتها على عدة أقساط كل سنة وتمتد آجال كل دراسة حوالي سنتين باعتبار الاستشارات والمصادقة.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الإعداد للدراسات المبرمجة كل سنة (إعداد ملفات طلبات العروض وتقارير فرز العروض)
- متابعة انجاز مختلف مراحل الدراسة مع مكاتب دراسات والاستشارة حولها مع كافة الوزارات والولايات المعنية والمصادقة عليهما.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- طول آجال إعداد الدراسات وكذلك الاستشارات المتعلقة بها لدى الوزارات والولايات المعنية.
- طول إجراءات المصادقة على هذه الدراسات من طرف المجالس الجهوية المعنية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.1.3

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز وضع خارطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى
تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2015.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة
4. تعريف المؤشر: نسبة إنجاز الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى: إعداد دراسة توجيهية حول وضع خارطة وطنية لتدعيم البنية التحتية في مجال النقل البري والجوي والبحري والكهرباء والماء والتطهير والاتصالات ووضع جدول لتركيز التجهيزات الجماعية الكبرى بكامل جهات البلاد قصد دعم هذه التجهيزات وتقليص الفوارق بين الجهات.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب الجهات

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: استلام الدراسة المنجزة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقديم مختلف مراحل الدراسة والمصادقة عليها.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية:
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة الترابية (رئيس المشروع)
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% في حدود سنة 2017
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مجدي فريحي

III. قراءة في نتائج المؤشر:

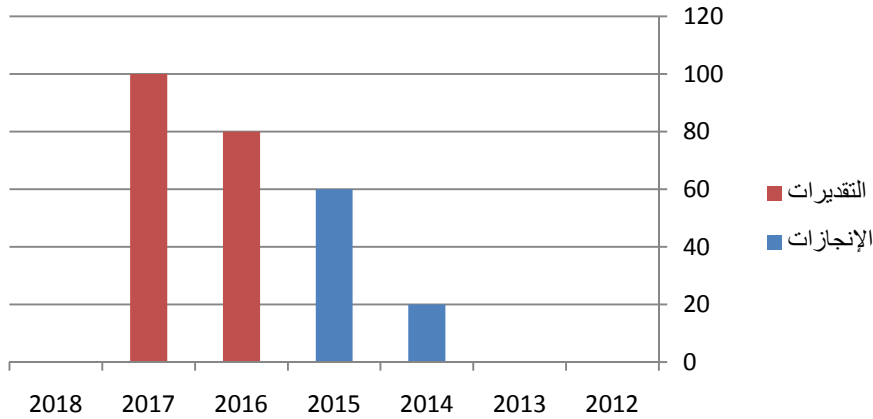
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات 2015	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
-	100	80	60	20	-	-	نسبة (%)	الجماعية نسبة إنجاز وضع خارطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات المهيكلية

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تم إعداد كراسات الشروط وإعلان طلب العروض خلال سنة 2013 وسيتم الشروع في إعداد هذه الدراسة ابتداء من سنة 2014 ومن المنتظر أن تكون جاهزة سنة 2017

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

متابعة انجاز المراحل المتبقية من الدراسة مع مكتب الدراسات وإجراء الاستشارات اللازمة حولها لدى كافة الوزارات المعنية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة تجميع المعطيات الإحصائية وتوفيرها.
- مؤشر مرتبط بأجال تنفيذ الدراسة والحصول على النتائج المرتقبة.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.2.2.3

تسمية المؤشر: نسبة تغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمتلة تهيئة عمرانية

تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعمير
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إعداد تخطيط عمراني مستديم للمدن والتجمعات الريفية
4. تعريف المؤشر: نسبة التجمعات الريفية بما فيها المجالس القروية المغطاة بمشاريع أمثلة تهيئة عمرانية (دراسات إعداد أمثلة التهيئة العمرانية المنتظر إتمامها وإحالتها إلى مصالح رئاسة الحكومة للمصادقة عليها بأمر). ويقصد بالتجمع الريفي حسب تعريف المعهد الوطني للإحصاء كل مجموعة من المباني والمسكن لا يقل عددها عن 20 ولا تفوق المسافة الفاصلة بين المبنى أو المسكن وذلك المجاور له 100 متر.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التفريعات: حسب الجهات

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد التجمعات الريفية المغطاة بأمتلة التهيئة العمرانية التي تمت إحالتها لرئاسة الحكومة للمصادقة عليها بأمر/ العدد الجملي للتجمعات الريفية (بما فيها المجالس القروية).
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم انجاز الدراسات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - تقارير يتم إعدادها من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).
 - إعداد الإحصائيات حسب الولاية والجهة الاقتصادية وعلى المستوى الوطني
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والمجالس الجهوية.
6. تاريخ توقّف المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 65%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ريم زعبار- كاهية مدير إدارة التعمير.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات 2015	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
55	50	46	37	28.6	28.4	28	نسبة % عمرانية	نسبة تغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمتلة تهيئة عمرانية

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت دراسات أمثلة التهيئة العمرانية تعطلا في إنجازها وذلك لعدة أسباب أهمها:

- الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والمتميزة خاصة بـ:
 - عدم وجود مجالس منتخبة تتولى تحديد توجهات التهيئة والبت في محتوى الدراسات والمصادقة عليها وفي المقابل عدم التزام بعض النيابات الخصوصية بالبرامج الدراسات التي تم ضبطها سابقا أو بمحتواها وطلما إعادة النظر فيها وإعادة إجراءات التعليق أو طلب مناطق توسع جديدة،
 - عدم التزام بعض النيابات بخلاص مكاتب الدراسات،
 - تعرض العديد من فرق العمل المتواجدة على الميدان للمضايقة والتعدي والإضرار بتجهيزاتها بسبب تردي الأوضاع الأمنية مما تسبب في تعطيل برنامج إنجاز الوثائق الخرائطية والمعاينات الميدانية،
 - التعديلات الوزارية المتكررة.

• ضعف محتوى الدراسات والمتابعة بسبب:

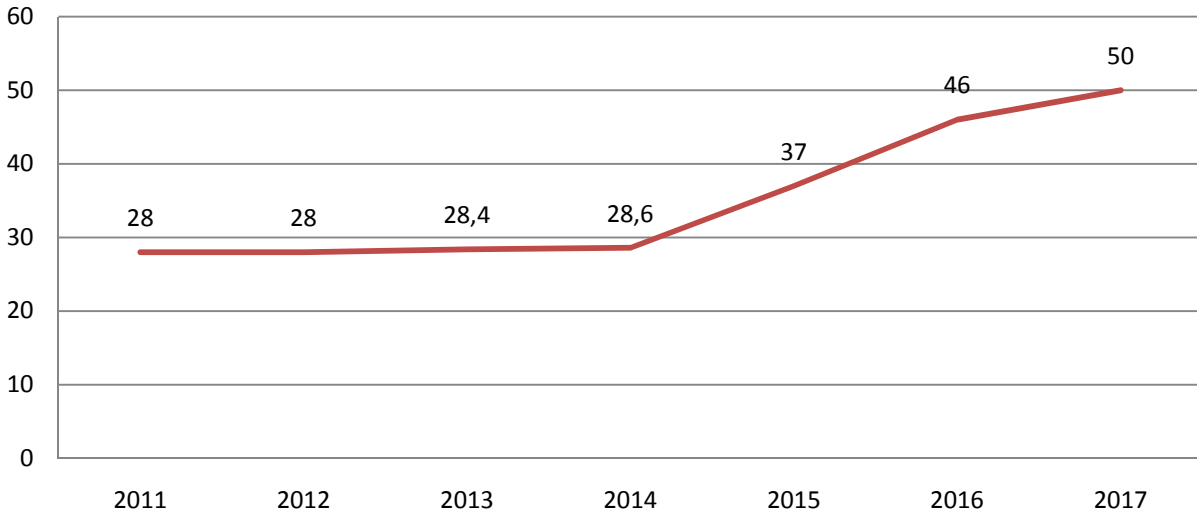
- قلة الإطارات المختصة بالجماعات المحلية والإدارات الجهوية وغياب التأطير الكافي لمتابعة دراسات التهيئة العمرانية،
- عدم إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة لدراسات التهيئة العمرانية من طرف الجماعات المحلية وبعض الإدارات الجهوية بالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية،
- تقاعس بعض مكاتب الدراسات أو ضعف مستواها بسبب اعتماد العرض الأدنى عند اختيار مكاتب الدراسات،
- تأخر بعض المصالح في إبداء الرأي في مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية خلال الاستشارة الإدارية،

وتبعاً لما سبق بيانه فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- انجازات سنة 2012: تغطية 254 تجمعا ريفيا بأمتلة تهيئة عمرانية مصادق عليها بأمر أو بقرار تبلغ نسبة التغطية 28 % من مجموع التجمعات الريفية المحصاة (898 تجمعا ريفيا).
- انجازات سنة 2013: تمت المصادقة على مثال تهيئة عمرانية لقرية سطفورة من ولاية جندوبة وإحالة الملف النهائي لمشروع مثال التهيئة العمرانية لقرية وادي باجة الشمالية من ولاية المهدية لرئاسة الحكومة لإتمام إجراءات المصادقة عليه بأمر. وبذلك بلغت نسبة التغطية 28.4% من مجموع التجمعات الريفية المحصاة (898 تجمعا ريفيا).

- ج- بالنسبة لبقية الدراسات من تقديرات سنة 2013 والسنوات اللاحقة (2014 و2015 و2016 و2017 و2018):
- يتعلق المؤشر بنسبة تغطية التجمعات الريفية بما فيها المجالس القروية بأمثلة تهيئة عمرانية معينة (دراسات إعداد أمثلة التهيئة العمرانية المنتظر إتمامها وإحالتها سنويا إلى مصالح رئاسة الحكومة للمصادقة عليها بأمر إلى حدود سنة 2018.
 - يبلغ عدد التجمعات الريفية المنتظر إحالة مشاريع أمثلة تهيئتها العمرانية إلى مصالح رئاسة الحكومة للمصادقة عليها بأمر إلى حدود سنة 2017 : 199 تجمعا ريفيا وهي: الدراسات المتبقية من برامج السنوات السابقة والدراسات المبرمجة ضمن مشروع ميزانية 2015.
 - تم تقدير الأهداف المنتظر بلوغها سنويا على أساس الوضعية الحالية للدراسات الجارية وباحتساب مدة إنجاز تقديرية بمعدل سنتين بالنسبة للدراسات الجديدة.
 - تم تحيين عدد التجمعات الريفية اعتمادا على المعطيات الواردة من الإدارات الجهوية للتجهيز لتبلغ 898 تجمعا وهي قابلة للتحيين.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

أ- إنجاز المسوحات الطبوغرافية (أو خرائط المدن):

- تمويل دراسات إنجاز المسوحات الطبوغرافية كليا،
- إبرام الصفقات مع مكاتب الدراسات المختصة بصفة مباشرة أو عن طريق المجالس الجهوية،
- المتابعة الفنية والميدانية لهذه الدراسات بالتنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز.

ب- دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:

- المساهمة في تمويل الدراسات بنسبة لا تفوق 50%
- تقديم الدعم الفني للمجالس الجهوية المعنية لإعداد دراسات المراجعة التي تعهد إلى مكاتب دراسات خاصة
- المتابعة الفنية والميدانية للدراسات ومتابعة إجراءات المصادقة عليها بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة والجماعات المحلية المعنية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط بلوغ القيمة المستهدفة سواء سنويا أو إلى غاية سنة 2018 برغبة الجماعات المحلية المعنية في مواصلة الدراسات الجارية وتغطية هذه التجمعات الريفية بأمثلة تهيئة عمرانية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.
- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والجماعات المحلية المعنية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.2.2.3

تسمية المؤشر: نسبة البلديات التي لم تراجع أمثلة تهيئتها العمرانية منذ 10 سنوات .
تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعمير
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إعداد تخطيط عمراي مستديم للمدن والتجمعات الريفية
4. تعريف المؤشر: : نسبة البلديات التي لم تراجع مثال تهيئتها العمرانية منذ 10 سنوات بداية من سنة احتساب المؤشر.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التفريعات: حسب الجهات

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الملفات النهائية لدراسات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات التي تتم إحالتها إلى مصالح رئاسة الحكومة للمصادقة عليها بأمر في السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم انجاز الدراسات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - تقارير يتم إعدادها من طرف من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).
 - إعداد الإحصائيات حسب الولاية والجهة الاقتصادية وعلى المستوى الوطني
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.
6. تاريخ توفّر المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 150 دراسة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ريم زعبار- كاهية مدير إدارة التعمير.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات 2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
20	20	30	38	38,64	-	-	نسبة	نسبة البلديات التي لم تراجع أمثلة تهيئتها العمرانية منذ 10 سنوات .

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت دراسات أمثلة التهيئة العمرانية تعطلا في إنجازها وذلك لعدة أسباب أهمها:

- الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والمتميزة خاصة بـ:
 - عدم وجود مجالس منتخبة تتولى تحديد توجهات التهيئة والبت في محتوى الدراسات والمصادقة عليها وفي المقابل عدم التزام بعض النيابات الخصوصية بالبرامج الدراسات التي تم ضبطها سابقا أو بمحتواها وطلبها إعادة النظر فيها وإعادة إجراءات التعليق أو طلب مناطق توسع جديدة،
 - عدم التزام بعض النيابات بخلاص مكاتب الدراسات،
 - تعرض العديد من فرق العمل المتواجدة على الميدان للمضايقة والتعدي والإضرار بتجهيزاتها بسبب تردي الأوضاع الأمنية مما تسبب في تعطيل برنامج إنجاز الوثائق الخرائطية والمعاينات الميدانية،
 - التعديلات الوزارية المتكررة.

- ضعف محتوى الدراسات والمتابعة بسبب:
 - قلة الإطارات المختصة بالجماعات المحلية والإدارات الجهوية وغياب التأطير الكافي لمتابعة دراسات التهيئة العمرانية،
 - عدم إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة لدراسات التهيئة العمرانية من طرف الجماعات المحلية وبعض الإدارات الجهوية بالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية،
 - تقاعس بعض مكاتب الدراسات أو ضعف مستواها بسبب اعتماد العرض الأدنى عند اختيار مكاتب الدراسات،
 - تأخر بعض المصالح في إبداء الرأي في مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية خلال الاستشارة الإدارية،

وتبعاً لما سبق بيانه فقد تم التوصل للنتائج التالية:

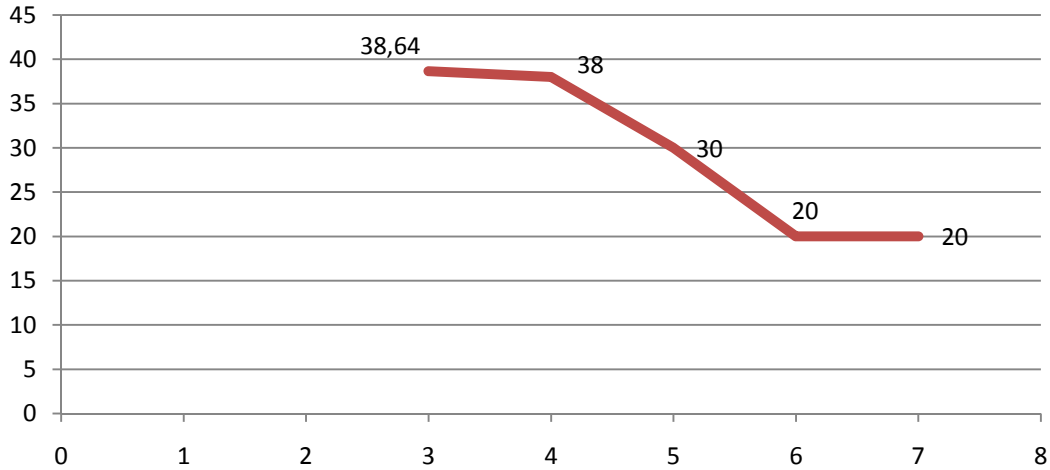
أ-الإنجازات الى حدود سنة 2014: 38 % من البلديات لم تراجع أمثلة تهيئتها العمرانية منذ 10 سنوات .

ج- بالنسبة لبقية الدراسات من تقديرات سنة 2015 والسنوات اللاحقة (2016 و2017 و2018):

- يتعلق المؤشر بعدد الملفات النهائية لمشاريع مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات المنتظر إتمامها وإحالتها سنويا إلى مصالح رئاسة الحكومة للمصادقة عليها بأمر إلى حدود سنة 2018 ،

- يتم تقدير الأهداف المنتظر بلوغها سنويا على أساس الوضعية الحالية للدراسات الجارية وباحتساب مدة إنجاز تقديرية بمعدل سنتين بالنسبة للدراسات الجديدة.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

أ- إنجاز خرائط المدن:

- تمويل دراسات إنجاز خرائط المدن كليا،
 - إبرام الصفقات مع مكاتب الدراسات المختصة،
 - المتابعة الفنية والميدانية لهذه الدراسات.
- #### ب- دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:
- المساهمة في تمويل الدراسات بنسبة لا تفوق 50% ،
 - تقديم الدعم الفني للبلديات لإعداد دراسات المراجعة التي تعهد إلى مكاتب دراسات خاصة،
 - المتابعة الفنية والميدانية للدراسات ومتابعة إجراءات المصادقة عليها بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة والبلديات المعنية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط بلوغ القيمة المستهدفة سواء سنويا أو إلى غاية سنة 2018 برغبة الجماعات المحلية المعنية في مراجعة أمثلة تهيئتها العمرانية وفي مواصلة الدراسات الجارية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.

محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والجماعات المحلية المعنية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.3.3.3

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية للإجابة على ملفات المنتفعين

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإسكان
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين الرصيد السكاني القائم
4. تعريف المؤشر: عدد المنتفعين بقرض أو منحة من الصندوق الوطني لتحسين السكن.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التفريعات: حسب الجهات

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المنتفعين بمنحة أو قرض في السنة / العدد الجملي للملفات
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طلبات المواطنين، والمعائنات الميدانية ،
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: يتم حصر قوائم المنتفعين على مستوى اللجان الجهوية بالولايات .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: المعتمدات والإدارات الجهوية للتجهيز والإدارة العامة للإسكان
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: -
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إيناس زبيبة

III. قراءة في نتائج المؤشر:

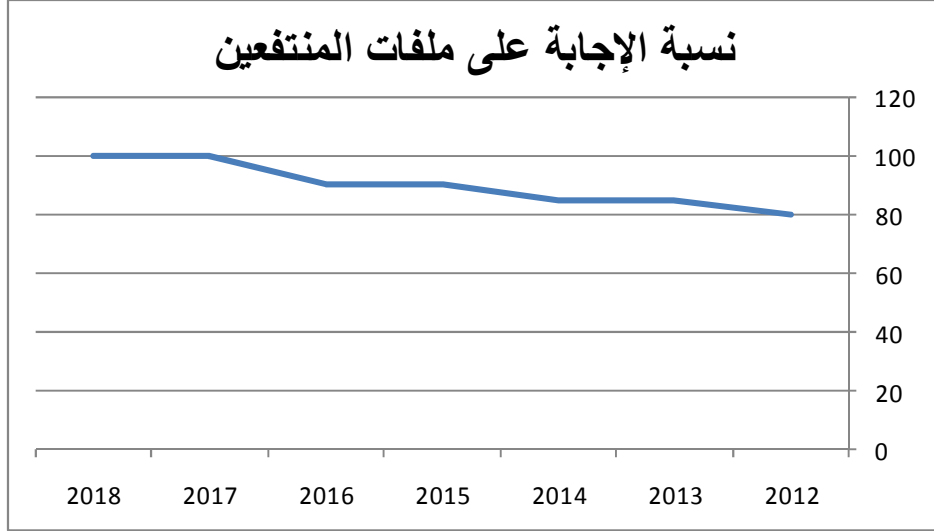
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات 2015	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
100	100	90	90	85	85	80	نسبة	النسبة التراكمية للإجابة على ملفات المنتفعين

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

برنامج متواصل في إطار تحسين السكن وظروف العيش

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- جرد الطلبات المسجلة من قبل المواطنين
- القيام بالمعاينات الميدانية
- توفير التمويل اللازم واسناد القروض أو المنح.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- توفر الإمكانيات المادية والبشرية،
- القيام بالمعاينات الميدانية خاصّة في ما يتعلق بالبحوث الاجتماعية بالنسبة للمنح

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.3.3.3

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية للمساكن الاجتماعية المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإسكان
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السكن الاجتماعي
4. تعريف المؤشر: عدد المساكن الاجتماعية المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والمساكن الاجتماعية الممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء "الفوبرولوس".
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التفريعات: حسب الجهات

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المساكن الاجتماعية المنجزة في السنة/ مجموع المساكن الاجتماعية المنجزة
2. وحدة المؤشر: نسبة %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طلبات المواطنين الراغبين في الحصول على مسكن ، مرصد العقار والسكن، المتدخلون العموميون والخواص في مجال السكن.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: قوائمات وتقارير اللجان الجهوية المكلفة بجرد الحاجيات يتم إحصائها وترتيبها حسب الأولوية بمنظومة إعلامية أعدت للغرض بالإدارة العامة للإسكان، برامج المتدخلون العموميون والخواص في مجال السكن.
5. مصدر ونوع المعطيات الأساسية: الولايات والإدارات الجهوية للتجهيز والإدارة العامة للإسكان والوحدة المكلفة بإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والمؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة
6. تاريخ توفير المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: -
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ضحي ناجي الأخوة

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

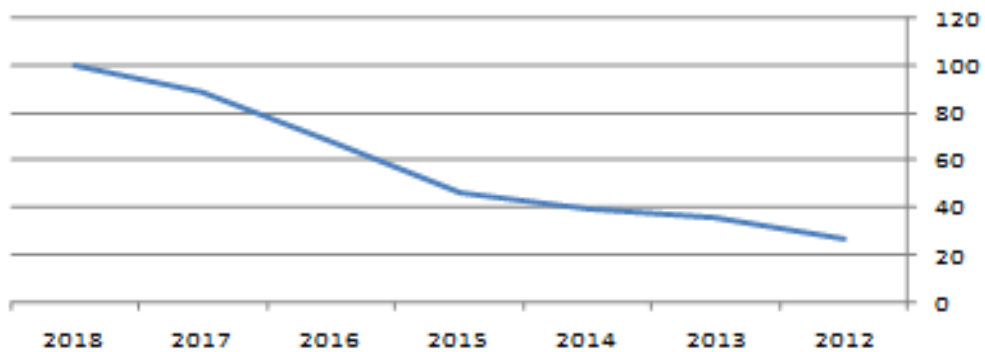
التقديرات			توقعات 2015	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
100	89	68	46	40	36	27	نسبة %	النسبة التراكمية للإجابة على ملفات المنتفعين

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

سنة 2012 تضمن المؤشر المساكن الاجتماعية المنجزة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بداية من سنة 2013 يتضمن المؤشر تقديرات إنجاز المساكن عن طريق البرنامج الخصوصي للمسكن الاجتماعي الذي تم إقراره بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 وكذلك المساكن الاجتماعية الممولة عن طريق الفوبرولوس - قد تم جرد الإحتياجات المتأكدة في إطار البرنامج الخصوصي للمسكن الاجتماعي وتشخيص الأراضي الدولية ذات الصبغة السكنية لبناء حوالي 12000 مسكن تم توفير التمويلات لبناء حوالي 6500 مسكن مبرمجة حتى سنة 2015 والبقية في انتظار البحث عن تمويلات.

تمّ الترفيع في أثمان بيع المساكن الممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء في حدود 15 % خلال سنة 2013 وذلك لتشجيع الباعثين العقاريين وحتمهم على إنتاج هذه النوعية من المساكن ، ومن المتوقع الترفيع مجددا في سقف أثمان بيع المساكن الممولة عن طريق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء في حدود 10% خلال سنة 2014 نظرا لارتفاع مكونات كلفة البناء، يتم حاليا مراجعة الأمر المنظم لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (الفوبرولوس) بهدف تطوير آلية البناء الذاتي المنصوص عليها بالأمر المذكور.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المرصحة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- جرد الطلبات في مختلف الجهات وتشخيص الأراضي الدولية الصالحة للبناء
- سن التشريعات وتوفير التمويلات
- إبرام الاتفاقيات مع الباعثين العقاريين ومتابعة إنجاز المشاريع.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- لتحقيق هذا المؤشر لابد من توفير الإمكانيات المادية والمالية والمقاولات بالجهات المعنية بالبرامج.
- نقص في الأراضي الصالحة للبناء بالمناطق التي تشهد ضغط عمراني كبير،
- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح الإسكان بالإدارات الجهوية للتجهيز
- ارتباط إنجاز المساكن الاجتماعية بمنظومة العرض والطلب لتلبية الحاجيات الملحة (إيجاد سكن اجتماعي يتناسب والدخل العائلي).
- المساكن الاجتماعية التي يتم احتسابها بالمؤشر ليست الوحيدة المنجزة في السوق العقارية بل هناك برامج أخرى من أهمها البناء الذاتي عن طريق العائلات.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 3.3.3.3

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتجديد الأحياء الشعبية

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإسكان
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تهذيب الأحياء (السكن و محيطه).
4. تعريف المؤشر: النسبة التراكمية لتجديد الأحياء الشعبية من قبل وكالة التجديد والتهذيب العمراني.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات: حسب الجهات

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأحياء المهيئة بالنسبة لما هو مبرمج في السنة / عدد الأحياء الجملي.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طلبات المواطنين، والمعائنات الميدانية
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: يتم حصر قوائم المنتفعين على مستوى اللجان الجهوية بالولايات بالتنسيق مع وكالة التهذيب والتجديد العمراني.
5. مصدر ونوع المعطيات الأساسية: المعتمديات والإدارات الجهوية للتجهيز والإدارة العامة للإسكان و وكالة التهذيب والتجديد العمراني.
6. تاريخ توفير المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% في حدود 2017
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: منية الخميري.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

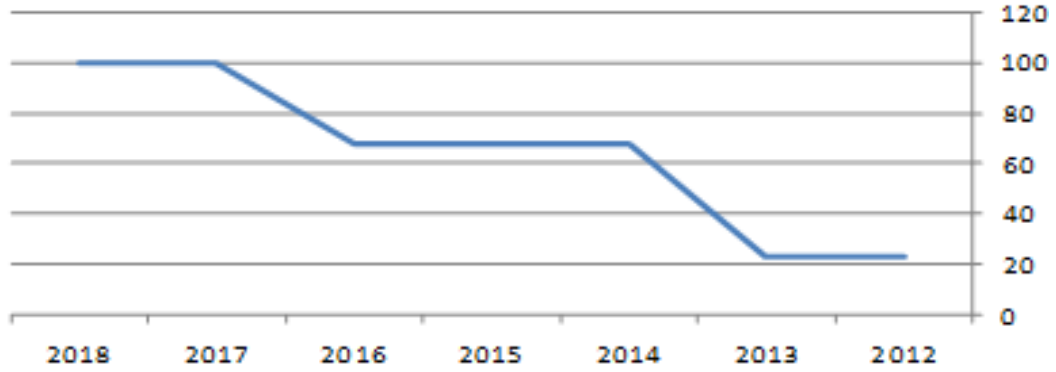
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
-	100	68	68	68	23	23	عدد	النسبة التراكمية لتجديد الأحياء الشعبية

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

برنامج متواصل في إطار تحسين السكن وظروف العيش .

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- جرد الطلبات المسجلة من قبل المواطنين
- القيام بالمعاينات الميدانية
- توفير التمويل اللازم.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- توفر الإمكانيات المادية والبشرية،
- توفير العقار.

البرنامج 4 تطوير وتنمية قطاع البناء

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

المؤشرات	الأهداف	رئيس البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> النجاعة الطاقية للبنىات معدل الطاقة الرمادية لمواد البناء 	<p>الهدف 1.4 تعزيز البناء المستدام</p>	<p>السيد فوزي الفريقي المدير العام للبنىات المدنية الميزانية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة معدل الكلفة السنوية للمتر مربع مغطى جديد 	<p>الهدف 2.4 تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية.</p>	<p>اعتمادات الدفع بحساب ألف دينار المبلغ: 27 293 النسبة: 2,6 % نفقات التصرف</p>
<ul style="list-style-type: none"> نسبة رضاء أصحاب المنشآت مداخيل المساعدة الفنية 	<p>الهدف 3.4 إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنىات.</p>	<p>9 747 نفقات التنمية 17 546 صناديق الخزينة 0</p>

1.1 البرامج الفرعية القطاعية:

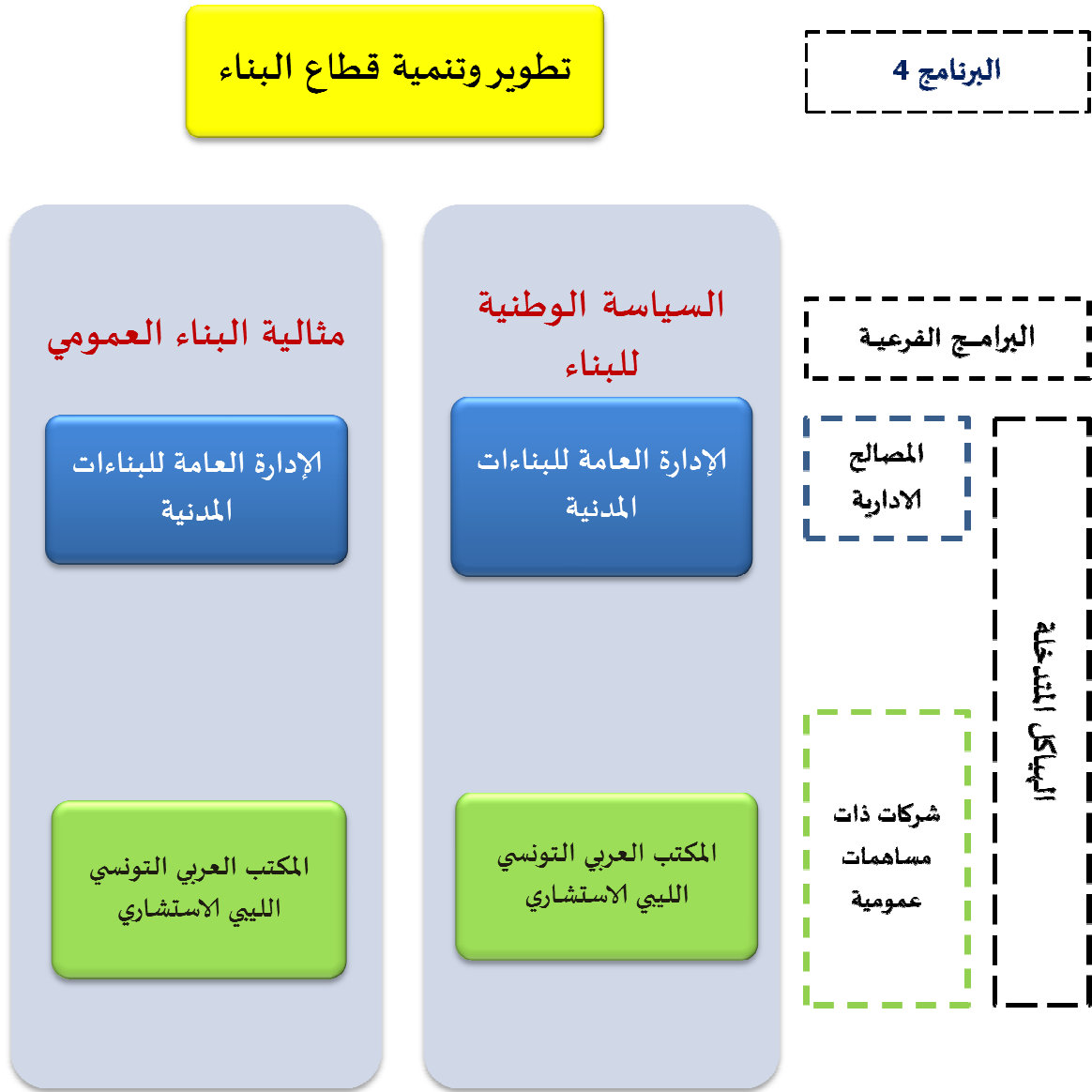
يتكون البرنامج الخاص بتطوير وتنمية قطاع البناء من البرامج الفرعية التالية:

- البرنامج الفرعي 1: السياسة الوطنية للبناء
- البرنامج الفرعي 2: ميثالية البناء العمومي

2.1. خارطة البرنامج:

الهيكل المتدخلة في البرنامج

" تطوير وتنمية قطاع البناء "



3.1 تقديم إستراتيجية البرنامج:

يعتبر قطاع البناء من القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لدوره الفعّال في انجاز مشاريع البناء بالبلاد التونسية. كما يحظى بمكانة متميزة في اهتمامات الدولة وفي الأولويات القطاعية وذلك بالنظر إلى دوره في المساهمة في التحكم في الطاقة وتطوير استعمال الطاقات المتجددة والبديلة.

وفي هذا الإطار تقوم الإدارة العامة للبنىات المدنية بصفتها صاحبة منشأ مفوض بمتابعة انجاز بنية أساسية عصرية ومتطورة من بنايات مدنية تجسدها مشاريع ضخمة ذات صبغة وطنية وجهوية. كما تتولى المساهمة الفعالة في تصميم وانجاز مشاريع بنايات مدنية مستدامة من خلال متابعة الدراسات و الأشغال والإشراف على مختلف الجوانب المتعلقة بالانجاز. كما تساهم في تأهيل مختلف المتدخلين في القطاع قصد تدعيم قدراتهم التنافسية.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي

في مجال السياسة الوطنية للبناء

ترتكز الإستراتيجية الوطنية في قطاع البناء على خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال.

وتهدف الإستراتيجية المذكورة إلى انجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام. وتتمحور التوجهات الكبرى لهذه الإستراتيجية حول:

تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام

تطوير وتنمية البناء المستدام

تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء.

في مجال مثالية البناء العمومي

عرف إنجاز البنىات المدنية بالبلاد التونسية منذ الاستقلال مراحل هامة، حيث قامت الدولة إبان الاستقلال ببناء عدد هائل من البنىات العمومية للاستجابة إلى المتطلبات الملحة للبلاد من بنية تحتية وتجهيزات من مدارس ومستشفيات ومعاهد عبر تمشي يستجيب إلى تلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث كانت إدارة البناء بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية الهيكل المشرف على تلك المشاريع وهي التي أصبحت سنة منذ 1988 الإدارة العامة للبنىات المدنية.

وفي هذا الإطار، تنجز الإدارة العامة للبنىات المدنية عددا هاما من المشاريع الوطنية. وقد شملت هذه الإنجازات في أغلب الأحيان المشاريع الجديدة، إلا أنها تساهم في بعض الأحيان في أشغال تهيئة بعض المشاريع..

وتتابع الإدارة العامة للبنىات المدنية المشاريع في مختلف مراحلها منذ البرمجة الوظيفية والفنية و مختلف مراحل الدراسات ومتابعة الإنجاز إلى حين استلامها.

وقد شملت المشاريع المنجزة عددا هاما ومختلفا وكان من أهمها:

- .مقرات الوزارات
- .مجلس النواب
- .مجلس المستشارين
- .المركبات الرياضية
- .المركبات الجامعية
- .مؤسسات الصحة العمومية
- .الأقطاب التكنولوجية
- .مراكز البحوث

وبالتوازي مع ذلك، تقوم الإدارة العامة للبنىات المدنية بتقديم المساعدة الفنية بالنسبة للمشاريع التي لا تعتبر بنىات مدنية على معنى الفصل الأول من الأمر عدد 2617 لسنة 2009 المؤرخ في 14 سبتمبر 2009 مقابل الحصول على مصاريف التسيير المتعلقة بالمشروع والواجب وضعها على ذمة صاحب المنشأ المفوض عند الاقتضاء طبقا للفصل التاسع من نفس الأمر.

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء

تتمثل أهداف البرنامج 4 " تطوير وتنمية قطاع البناء" وفقا للمحاور الاستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي:

- الهدف 1.4: تعزيز البناء المستدام.
- الهدف 2.4: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- الهدف 3.4: إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنىات.

البرنامج الفرعي 1: السياسة الوطنية للبناء

الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام.

تقديم الهدف: يرمي هذا الهدف إلى تعزيز البناء المستدام من خلال البحث والابتكار التكنولوجي.

مرجع الهدف: سياسة الدولة في مجال النجاعة الطاقية والتنمية المستدامة.

ميررات اعتماد المؤشرات: مؤشرات يمكن قياسها وقابلة للتطور.

تقديرات			توقعات	انجازات			الوحدة	الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام.
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
75	78	80	82	85	87	90	2م/kwh/السنة	المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنىات
1.5	1.6	1.7	1.8	1.9	2	2	3م/Mwh	المؤشر 2.1.1.4: معدل الطاقة الرمادية لمواد البناء

الهدف 2.1.4: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية.

تقديم الهدف: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية من أجل تحسين المردودية والمنافسة.

مرجع الهدف: نظام الجودة بالإدارة العامة للبنىات المدنية.

ممرات اعتماد المؤشرات: مؤشرات يمكن قياسها وقابلة للتطور.

تقديرات			توقعات	انجازات			الهدف 2.1.4: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية.
2018	2017	2016		2015	2014	2013	
25	20	15	10	06	05	03	عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة
1500	1500	1500	1500	1400	1300	1200	معدل الكلفة السنوية للمتر مربع مغطى جديد

الهدف 3.2.4: إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنىات.

تقديم الهدف: تحسين جودة الأشغال عند انجاز المشاريع.

مرجع الهدف: احترام المواصفات الفنية والتراتب الجاري بها العمل.

ممرات اعتماد المؤشرات: مؤشرات يمكن قياسها وقابلة للتطور.

تقديرات			توقعات	انجازات			الهدف 3.2.4: إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنىات.
2018	2017	2016		2015	2014	2013	
70	65	60	55	-	-	-	المؤشر 1.3.2.4: نسبة رضا أصحاب المنشآت
500	200	100	-	-	-	-	المؤشر 2.3.2.4: مداخيل المساعدة الفنية

2.2 تقديم أنشطة البرنامج

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2016	الوحدة	المؤشرات	الأهداف
8211 أد	انجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.	80	2م/kwh / السنة	المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنىات	الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام.
	التحكم في التأثير على البيئية والتصرف في فواصل البناء	1.7	3م/Mwh	المؤشر 2.1.1.4: معدل الطاقة الرمادية لمواد البناء	
	التحكم في الجودة المعمارية والفنية في البناء	15	نسبة	المؤشر 1.2.1.4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة	الهدف 2.1.4: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية.
	تحسين القدرة التنافسية للمتدخلين في ميدان البناء	1500	دينار	المؤشر 2.2.1.4: معدل الكلفة السنوية للمتر مربع مغطى جديد	
2685 أد	التحكم في المشاريع المنجزة من قبل صاحب المنشأ المفوض	60	نسبة	المؤشر 1.3.2.4: نسبة رضا أصحاب المنشآت	الهدف 3.2.4: إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنىات.
	الاستشارة والمساعدة الفنية لانجاز مشاريع البنىات غير المدنية في مراحل معينة من الانجاز	100	ألف دينار	المؤشر 2.3.2.4: مداخيل المساعدة الفنية	

3. نفقات البرنامج

1.3 تقديم ميزانية البرنامج

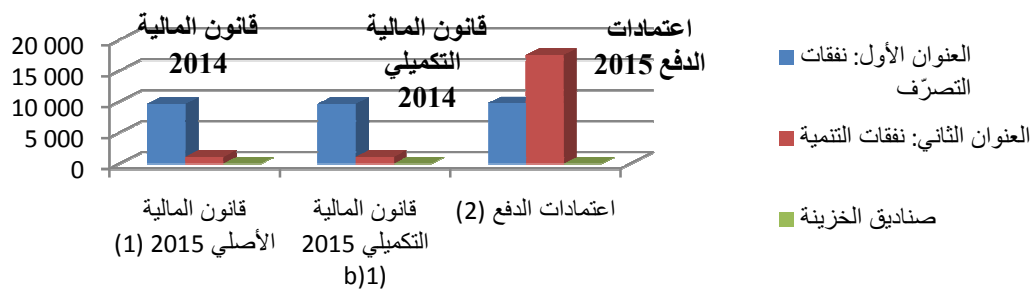
جدول عدد 1: تطور إتمادات برنامج " تطوير وتنمية قطاع البناء " التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

التطور (ق.م تكميلي) (2016-2015)		التطور (ق.م أصلي) (2016-2015)		تقديرات 2016		قانون المالية التكميلي 2015	ق.م الأصلي 2015	إنجازات 2014	أصناف النفقات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد				
1%	101	1%	101	9 747	9 746	9 646	9 646	9 496	العنوان الأول: نفقات التصرف
1%	100	1%	100	9 715	9 715	9 615	9 615	9 488	التأجير العمومي
2%	1	2%	1	32	31	31	31	8	وسائل المصالح
-	0	-	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1495%	16 446	1495%	16 446	17 546	2 440	1 100	1 100	983	العنوان الثاني: نفقات التنمية
1495%	16 446	1495%	16 446	17 546	2 440	1 100	1 100	983	الاستثمارات المباشرة
1495%	16 446	1495%	16 446	17 546	2 440	1 100	1 100	983	على الموارد العامة للميزانية
-	0	-	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	0	-	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
-	0	-	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
-	0	-	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
154%	16 547	154%	16 547	27 293	12 186	10 746	10 746	10 479	مجموع البرنامج

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



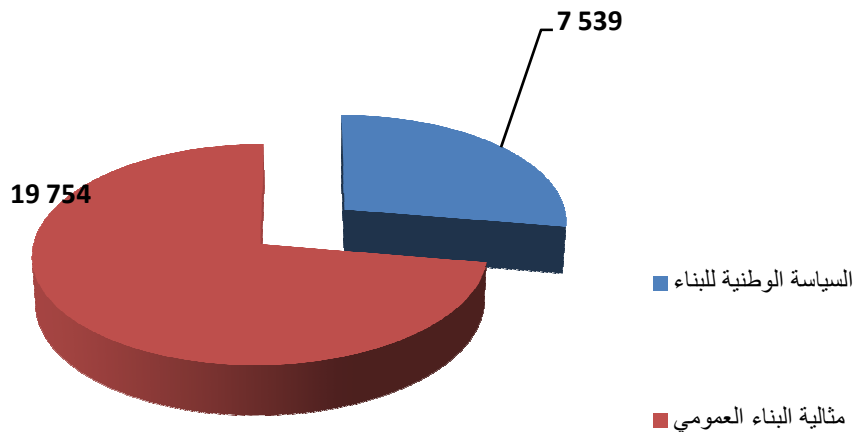
جدول عدد 2: توزيع ميزانية البرنامج 4 " تطوير وتنمية قطاع البناء " لسنة 2016 حسب طبيعة النفقة و البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	مثالية البناء العمومي	السياسة الوطنية للبناء	البرامج	طبيعة النفقة
9 747	2 398	7 349		نفقات التصرف
9 715	2 398	7 317		التأجير العمومي
32	0	32		وسائل المصالح
0	0	0		التدخل العمومي
17 546	17 356	190		نفقات التنمية
17 546	17 356	190		الاستثمارات المباشرة
17 546	17 356	190		على الموارد العامة للميزانية
0	0	0		على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0		التمويل العمومي
0	0	0		على الموارد العامة للميزانية
0	0	0		على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0		صناديق الخزينة
27 293	19 754	7 539		المجموع حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج 4 :

- تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،
- تقديم إطار النفقات متوسط المدى لكل برنامج فرعي،

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج:

إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 4 " تطوير وتنمية قطاع البناء "
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م تكميلي	ق.م أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
10 951	10 332	9 747	9 646	9 646	9 496	11 103	10 569	نفقات التصرف
10 916	10 299	9 715	9 615	9 615	9 488	11 092	10 564	التأجير العمومي
35	33	32	31	31	8	11	5	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1 500	5 000	17 546	1 100	1 100	983	1 137	1 071	نفقات التنمية
1 500	5 000	17 546	1 100	1 100	983	1 137	1 071	الاستثمارات المباشرة
1 500	5 000	17 546	1 100	1 100	983	1 137	1 071	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
12 451	15 332	27 293	10 746	10 746	10 479	12 240	11 640	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

* نظرا للتغيير الحاصل بالبرنامج 4 حيث أصبح يشتمل على الإدارة العامة للبنايات المدنية فقط (تم ادخال البرنامج الفرعي الخاص بالموانئ البحرية في برنامج آخر) فقد تم تقسيم الاعتمادات بالنسبة للسنوات 2012 - 2018 كما يلي:

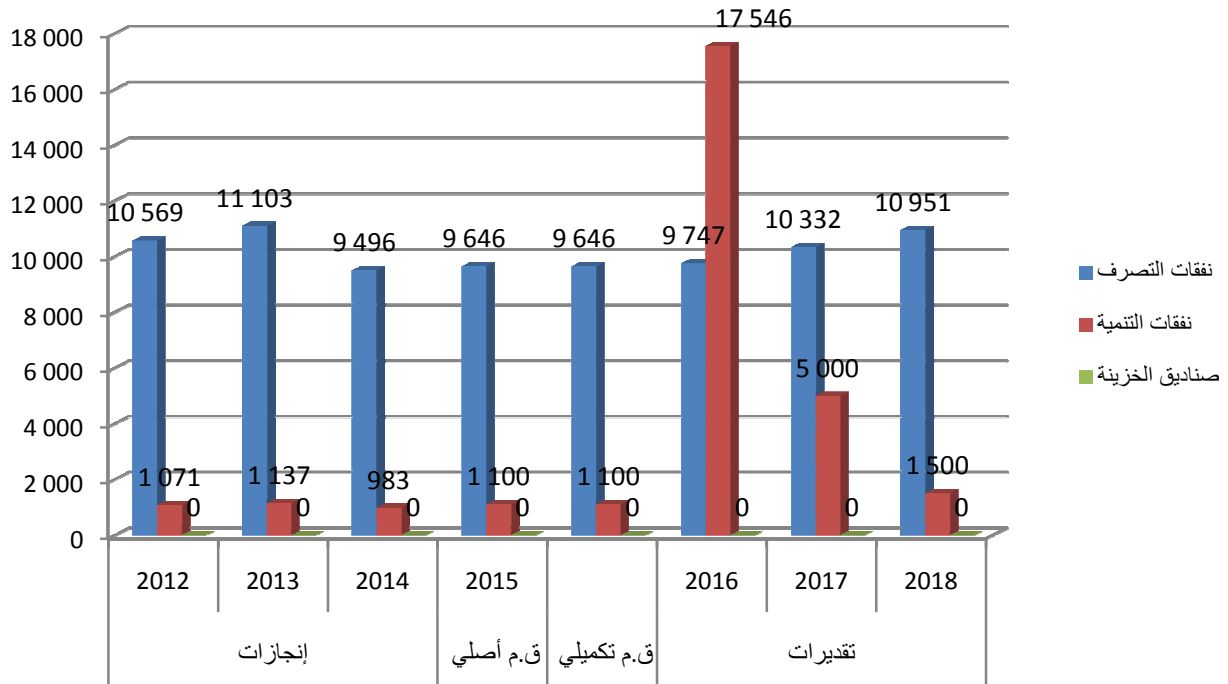
- 25% من الاعتمادات خلال السنة بالنسبة للبرنامج الفرعي 1

- 75% من الاعتمادات خلال السنة بالنسبة للبرنامج الفرعي 2

* يعود التطور الملحوظ للاعتمادات المفتوحة خلال سنتي 2015 و 2016 إلى انجاز مشاريع تهيئة المعابر الحدودية بكلفة جمالية تناهز 22400 أد.

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 4 " تطوير وتنمية قطاع البناء "

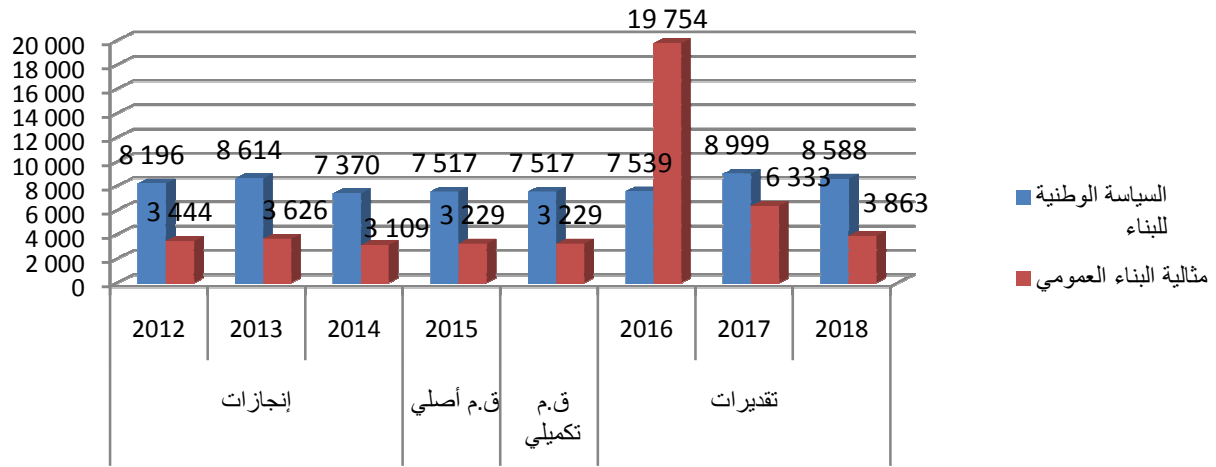
التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م. أصلي	ق.م. تكميلي	إنجازات			نفقات لبرامج الفرعية
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
8 588	8 999	7 539	7 517	7 517	7 370	8 614	8 196	السياسة الوطنية للبناء
3 863	6 333	19 754	3 229	3 229	3 109	3 626	3 444	مثالية البناء العمومي
12 451	15 332	27 293	10 746	10 746	10 479	12 240	11 640	المجموع

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرامج الفرعية:

البرنامج الفرعي 1 السياسة الوطنية للبناء

الوحدة: ألف دينار

تقديرات		ق.م. أصلي		إنجازات			أصناف النفقات	
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
8 213	7 749	7 349	7 242	7 242	7 124	8 330	7 928	نفقات التصرف
8 187	7 724	7 317	7 211	7 211	7 116	8 319	7 923	التأجير العمومي
26	25	32	31	31	8	11	5	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
375	1 250	190	275	275	246	284	268	نفقات التنمية
375	1 250	190	275	275	246	284	268	الاستثمارات المباشرة
375	1 250	190	275	275	246	284	268	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
8 588	8 999	7 539	7 517	7 517	7 370	8 614	8 196	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

البرنامج الفرعي 2 مثالية البناء العمومي

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م تكميلي	ق.م أصلي	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
2 738	2 583	2 398	2 404	2 404	2 372	2 773	2 641	نفقات التصرف
2 729	2 575	2 398	2 404	2 404	2 372	2 773	2 641	التأجير العمومي
9	8	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1 125	3 750	17 356	825	825	737	853	803	نفقات التنمية
1 125	3 750	17 356	825	825	737	853	803	الاستثمارات المباشرة
1 125	3 750	17 356	825	825	737	853	803	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
3 863	6 333	19 754	3 229	3 229	3 109	3 626	3 444	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج المنشآت المفوضه

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.4

تسمية المؤشر: النجاعة الطاقية للبنىات.

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2015.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وتنمية قطاع البناء
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السياسة الوطنية للبناء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز البناء المستدام.
4. تعريف المؤشر: هو معدل استهلاك الطاقة (التدفئة والتبريد).
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: الإدارة المركزية/الجهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل نسبة الاستهلاك الطاقى لكل مشروع في طور الدراسة.
2. وحدة المؤشر: م²/kwh/2 السنة.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التصنيف الطاقى للمشروع من خلال برنامج CLIP .
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع مصادق عليها من قبل المراقب الفني ويتم التثبت منها من الادارة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري (اللجنة الفنية للبنىات المدنية).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس الموالي للسنة المعنية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 90 م²/kwh سنة 2018.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس اللجنة الفنية للبنىات المدنية.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
90	87	85	82	80	78	75	م ² /kwh السنة	المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنىات

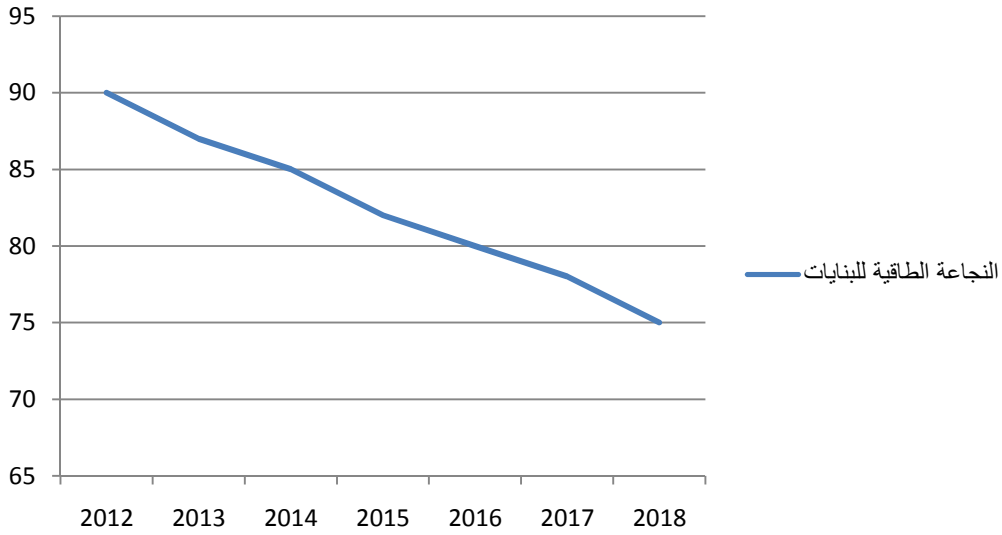
2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- الاستهلاك الطاقى للبنىات خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2014 لايتجاوز 85 م²/kwh/السنة، حيث أن التصنيف الطاقى يساوي أو يقل عن 3.

- بالنسبة لسنة 2015 تشمل المشاريع في طور الدراسات المعمارية والفنية وقيمة المؤشر يمكن بلوغها.

- سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنىات خلال الثلاث سنوات القادمة .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* التصور الأيكولوجي والبيئي للمشاريع

* تدعيم المقتضيات السلبية للبناء

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : مرتبط بمدى توفر الإمكانيات البشرية.

* تركيز المشروع في مناطق مناخية.

* التوجيه السئ للمشروع: شمال-غرب.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.1.4

تسمية المؤشر: معدل الطاقة الرمادية لمواد البناء.

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2015.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وتنمية قطاع البناء.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السياسة الوطنية للبناء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز البناء المستدام.
4. تعريف المؤشر: الطاقة الرمادية لمواد البناء هي مجموع الطاقات الضرورية دورة حياة البناية منذ استخراج المواد الأولية و تحويلها واستغلالها ورسكلتها.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: الإدارة المركزية/الجهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل الطاقة الرمادية لمواد البناء التي سيتم استعمالها خلال كل مشروع في طور الدراسة خلال السنة الجارية.
2. وحدة المؤشر: Mwh/m^3
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوثائق الفنية الخاصة بمواد البناء.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري (اللجنة الفنية للبنىات المدنية).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ماي الموالي للسنة المعنية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): $1.5 Mwh/m^3$ في حدود سنة 2018
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس اللجنة الفنية للبنىات المدنية.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات 2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
1.5	1.6	1.7	1.8	1.9	2	2	Mwh/m^3	المؤشر 2.1.1.4: معدل الطاقة الرمادية لمواد البناء

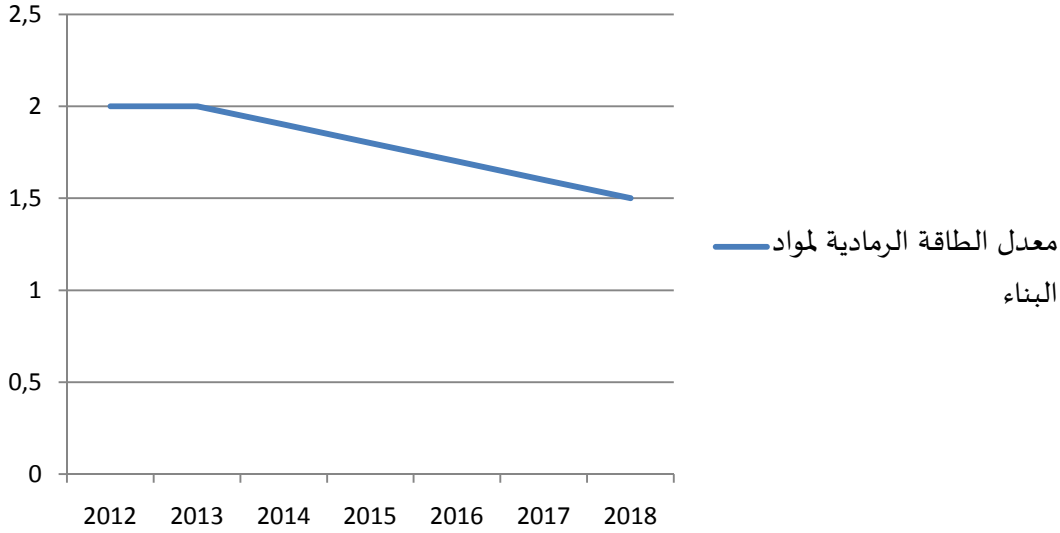
2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- معدل الطاقة الرمادية لمواد البناء خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2014 لم يتجاوز $2 Mwh/m^3$.

البرنامج 4: تطوير وتنمية قطاع البناء

- بالنسبة لسنة 2015 تشمل المشاريع في طور الدراسات المعمارية والفنية وقيمة المؤشر يمكن بلوغها.
- سيتم العمل على تحسين قيمة المؤشر خلال الثلاث سنوات القادمة .

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

ستعمل الإدارة على:

- * اعتماد منهجية البناء المستدام عند انجاز المشاريع.
- * التحفيز على استعمال مواد محلية ايكولوجية ومقتصدة للطاقة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- * عدم توفر المواد الايكولوجية في السوق المحلية.
- * غياب التوصيف للمواد المحلية .

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.2.1.4

تسمية المؤشر: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة.

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2015.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وتنمية قطاع البناء.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السياسة الوطنية للبناء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية.
4. تعريف المؤشر: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: الإدارة المركزية/الجهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001.
2. وحدة المؤشر: عدد.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائية تحتوي المتحصلين على الشهادة بالمطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عن طريق رؤساء المشاريع.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر أفريل الموالي للسنة المعنية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 25 في حدود 2018
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير البرامج والتراخيص.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

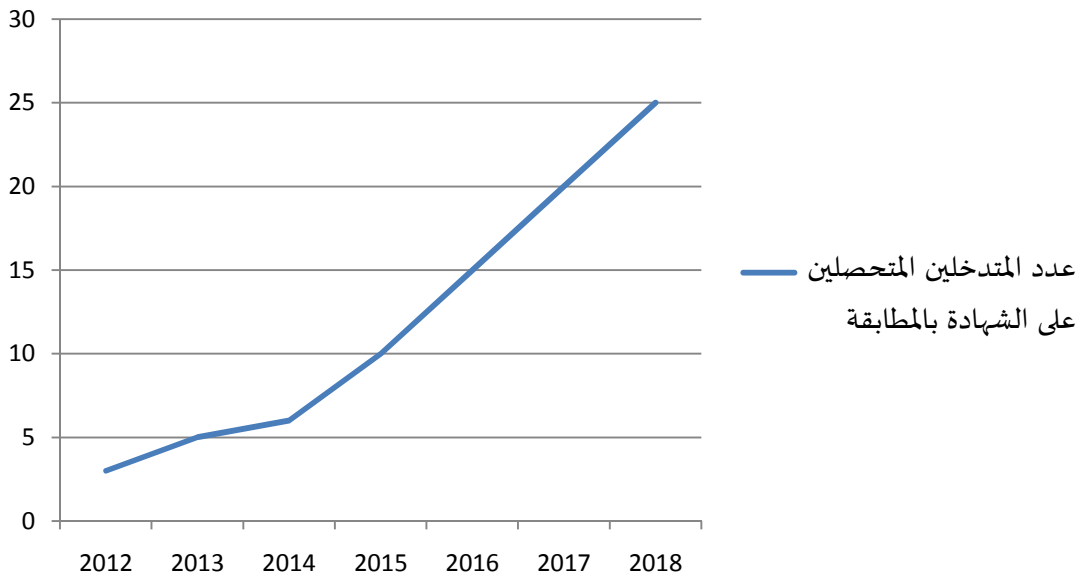
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
25	20	15	10	06	05	03	عدد	المؤشر 1.2.1.4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة.

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغ عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001 خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2014 ما يناهز 14 متدخلا.
- بالنسبة لسنة 2015 يمكن بلوغ وقيمة المؤشر وذلك من خلال مزيد تحسيس مختلف المتدخلين بأهمية الحصول على الشهادة بالمطابقة من ناحية وادراج هذه الاخيرة في الصفقات العمومية .
- سيتم العمل على تحسين قيمة المؤشر خلال الثلاث سنوات القادمة خاصة من خلال مراجعة شروط اسناد التراخيص وكراسات الشروط.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- * تحسيس مختلف المتدخلين بأهمية الحصول على الشهادة بالمطابقة.
- * مراجعة شروط اسناد التراخيص وكراسات الشروط.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: لاشئ.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.2.1.4

تسمية المؤشر: معدل الكلفة السنوية للمتر مربع مغطى جديد.

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2015.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وتنمية قطاع البناء.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السياسة الوطنية للبناء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية.
4. تعريف المؤشر: معدل الكلفة السنوية للمتر مربع مغطى جديد بالنسبة للأشغال المنجزة خلال السنة.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: الإدارة المركزية/الجهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: مبلغ الأشغال المنجزة خلال السنة / المساحة المغطات
2. وحدة المؤشر: دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كشوفات الحسابات الوقتية والحساب النهائي لصفقات الأشغال.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائية تحتوي المتحصلين على الشهادة بالمطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ماي الموالي للسنة المعنية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1500 د في حدود 2018
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير البناء والصيانة.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

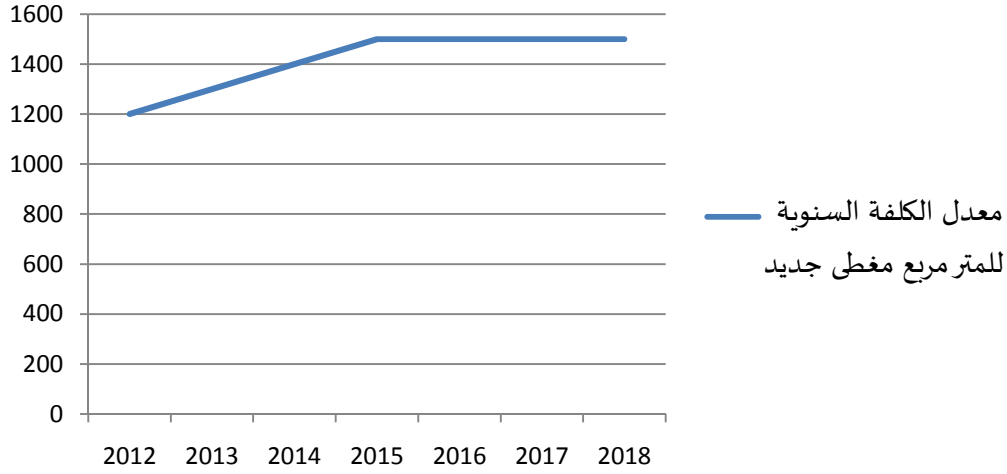
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
1500	1500	1500	1500	1400	1300	1200	دينار	المؤشر 2.2.1.4: معدل الكلفة السنوية للمتر مربع مغطى جديد.

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- نلاحظ ارتفاع معدل الكلفة السنوية للمتر مربع مغطى جديد خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2014. ويعود ذلك بالاساس الى ارتفاع أسعار مواد البناء واليد العاملة.
- بالنسبة لسنة 2015 من المتوقع أن تبلغ قيمة المؤشر 1500 د .
- سيتم العمل على ان لا تتجاوز قيمة المؤشر خلال الثلاث سنوات القادمة 1500 د قصد التحكم في كلفة المشاريع.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

ستعمل الإدارة على:

- * اعداد السلسلة الوطنية للاثمان.
- * مراجعة الشروط الفنية لاختيار المقاولات.
- * تامين المواد والتجهيزات المحلية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- * الظرف الاقتصادي الصعب وارتفاع نسبة التضخم.
- * عدم توفر المواد والتجهيزات المحلية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.3.2.4

تسمية المؤشر: نسبة رضا أصحاب المنشآت.

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2015

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وتنمية قطاع البناء.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مثالية البناء العمومي.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات.
4. تعريف المؤشر: نسبة رضا أصحاب المنشآت من ناحية الجودة والتحكم في الكلفة واحترام الأجال.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: الإدارة المركزية/الجهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: استبيان قيس درجة رضا أصحاب المنشآت.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: استبيان قيس درجة الرضاء.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: استبيانات توجه إلى أصحاب المنشآت ثم يتم جميعها واحتساب درجة الرضاء من خلال ما تضمنته من معايير (الجودة التحكم في الكلفة واحترام الأجال).
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ماي الموالي للسنة المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 70% في حدود 2018
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير البناء والصيانة.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
70	65	60	55	-	-	-	المؤشر 1.3.2.4: نسبة رضا أصحاب المنشآت. نسبة (%)	

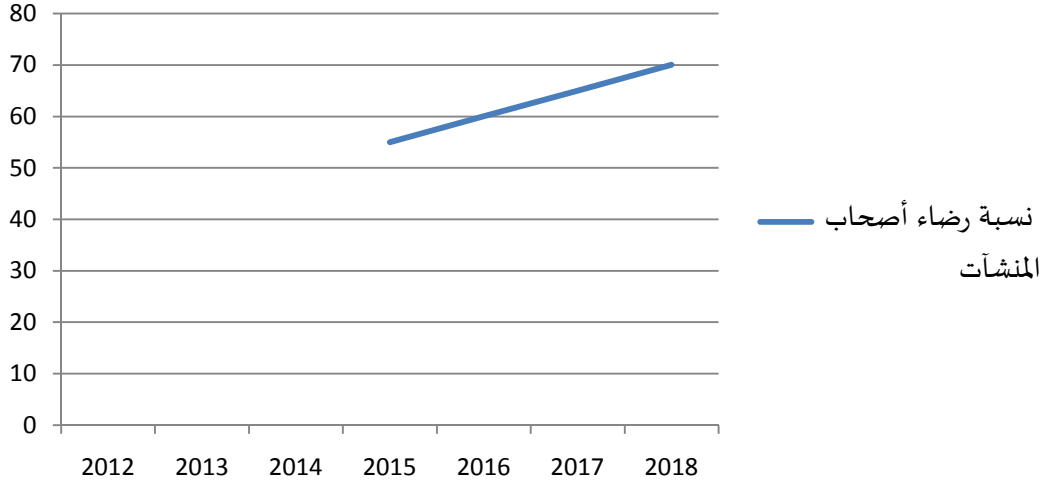
2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- يلاحظ غياب معطيات عن قيمة المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2014.
- بالنسبة لسنة 2015 من المتوقع أن تبلغ قيمة المؤشر 55%.

البرنامج 4: تطوير وتنمية قطاع البناء

- سيتم العمل على تحسين قيمة المؤشر خلال الثلاث سنوات القادمة من خلال مزيد التحكم في كلفة المشاريع واحترام الآجال والجودة.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

ستعمل الإدارة على:

- * ارساء نظام الجودة بالادارة العامة للبنيات المدنية.
- * مراجعة الشروط الفنية لاختيار المقاولات.
- * تحسين جودة الدراسات المعمارية والفنية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- * التأخير في انجاز المشروع.
- * وجود خلال على مستوى الدراسات.
- * طلب ادخال تغييرات خلال انجاز المشروع.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.3.2.4

تسمية المؤشر: مداخل المساعدة الفنية.

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2015.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وتنمية قطاع البناء.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مثالية البناء العمومي.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنائات.
4. تعريف المؤشر: المداخل المتأتية من مهمة المساعدة الفنية المقدمة لفائدة المنشآت العمومية.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: الإدارة المركزية/الجهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل مداخل المساعدة الفنية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مداخل المساعدة الفنية خلال السنة.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اتفاقية مساعدة فنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ماي الموالي للسنة المعنية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 500 أ د في حدود 2018
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير البناء والصيانة.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

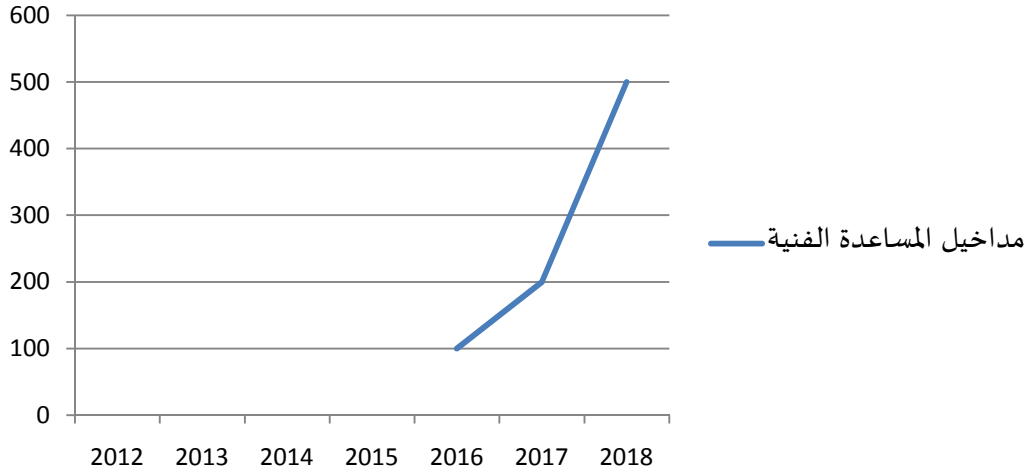
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2015	2014	2013		
500	200	100	-	-	-	-	المؤشر 2.3.2.4: مداخل المساعدة الفنية. ألف دينار	

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- نلاحظ غياب معطيات عن قيمة المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015.
- بالنسبة لسنة 2015 من المتوقع أن تبلغ قيمة المؤشر 100 أ د .
- سيتم العمل على تحسين قيمة المؤشر خلال الثلاث سنوات القادمة.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

ستعمل الإدارة على:

* انجاز اتفاقيات مساندة فنية.

* النجاعة في انجاز المساعدة الفنية

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

* عدم طلب مساندة فنية خلال السنة.

البرنامج 9 القيادة والمساندة

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته



المؤشرات	الأهداف	مسؤول البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر 	<p>الهدف 1.9</p> <p>الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.</p>	<p>السيد منذر الخراط المدير العام للمصالح المشتركة</p> <p>الميزانية:</p> <p>اعتمادات الدفع بحساب ألف دينار</p> <p>المبلغ: 43 021</p> <p>النسبة: 4 %</p> <p>نفقات التصرف</p> <p>40 401</p> <p>نفقات التنمية</p> <p>2 620</p> <p>صناديق الخزينة</p> <p>0</p>
<ul style="list-style-type: none"> عدد أيام التكوين لكل عون تطور كتلة الأجور 	<p>الهدف 2.9</p> <p>نجاحة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية.</p>	

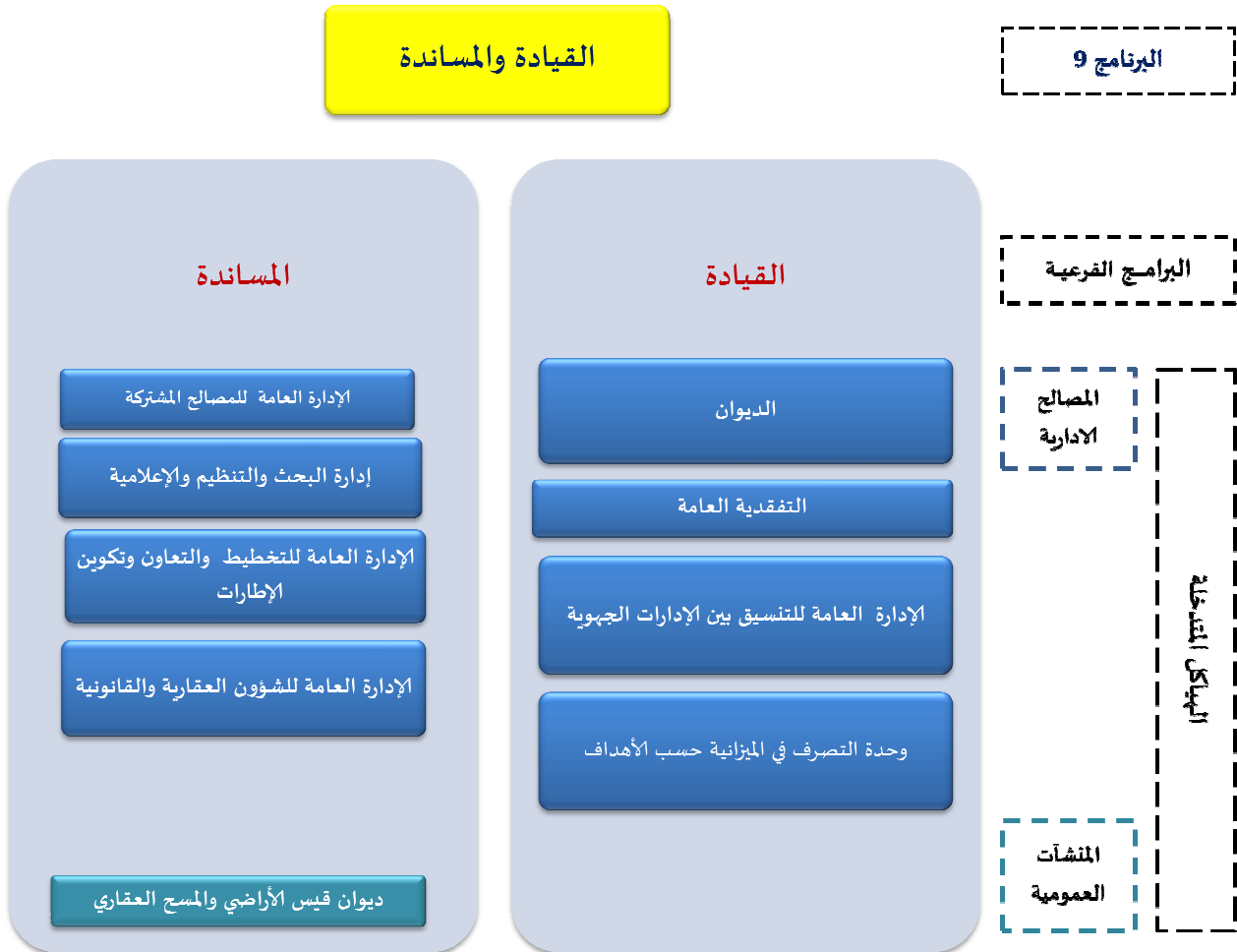
1.1 البرامج الفرعية القطاعية:

ينقسم برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة نشاط الهياكل المكونة له إلى برنامجين فرعيين مرتبة كما يلي:

- البرنامج الفرعي 1: القيادة
- البرنامج الفرعي 2: المساندة

2.1 خارطة البرنامج:

الهيكل المتدخلة في برنامج "القيادة والمساندة"



3.1 تقديم استراتيجية البرنامج:

تتمثل إستراتيجية برنامج " القيادة والمساندة " في توفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج العملية للقيام بدورها في أفضل الظروف مع ضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتعصير الإدارة وتحسين علاقتها مع المتدخلين في القطاع.

وتتمحور أولويات برنامج القيادة والمساندة كما يلي :

في مجال القيادة

رسم الاستراتيجية العامة لمهمة التجهيز والإشراف على مختلف البرامج والتنسيق بينها وتفعيل حوار التصرف إلى جانب تحسين علاقة الإدارة مع المتدخلين في القطاع.

في مجال المساندة

توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها في أحسن الظروف.

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء

- الهدف 1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.
- الهدف 2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية.

الهدف 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.

تقديم الهدف: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.

مرجع الهدف: البرنامج الفرعي "القيادة"

ميررات اعتماد المؤشرات: قياس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج ومدى رضا المتدخلين في القطاع على الخدمات المسداة من طرف الإدارة

تقديرات			توقعات 2015	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
45	43	40	-	-	-	-	%	المؤشر 1.1.1.9 : نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة
88	86	83	80	76.4			%	المؤشر 2.1.1.9 : نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج
70	69	67	65.9	43	32.5	37.6	%	المؤشر 3.1.1.9 : نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر

الهدف 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية.

تقديم الهدف: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية.

مرجع الهدف: البرنامج الفرعي "القيادة"

مخرجات اعتماد المؤشرات: تطوير قدرات الموارد البشرية من خلال الرفع في عدد أيام التكوين وقياس تطور كتلة الأجور من سنة إلى أخرى بغاية توفير الموارد البشرية اللازمة لمختلف البرامج.

تقديرات			توقعات 2015	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
8.5	8.5	15.7	12.22	- 4.8	8.04	13.4	%	المؤشر 1.1.2.9: تطور كتلة الأجور
7	6	5	3	2.2	2.6	2	يوم تكوين	المؤشر 2.1.2.9: عدد أيام التكوين لكل عون

2-2 الأنشطة المبرمجة لسنة 2016:

لتحقيق أهداف برنامج القيادة والمساندة تم تحديد الأنشطة التالية :

- ✓ الدراسات العامة
- ✓ المهمات ومصاريف نقل الأشخاص بالخارج
- ✓ مصاريف الاستقبالات والإقامة
- ✓ التأجير العمومي
- ✓ التدخلات العمومية
- ✓ الطاقة
- ✓ مصاريف النقل
- ✓ التصرف في أسطول السيارات
- ✓ الإشهار ونشر الإعلانات
- ✓ التجهيزات الإدارية
- ✓ انقعات أخرى للتسيير العادي للمصالح
- ✓ دورات تكوينية وترتيبات
- ✓ التكوين المستمر
- ✓ تطوير واستغلال المنظومات الإعلامية
- ✓ اقتناء واستغلال وصيانة التجهيزات الإعلامية
- ✓ ترابط الشبكات الإعلامية
- ✓ مصاريف الخطايا والتعويضات
- ✓ اقتناء أراضي وتصفية الوضعية العقارية للمباني

- ✓ بناءات بالإدارة المركزية
- ✓ تهيئة الإدارة الجهوية ومقرات الفرق
- ✓ صيانة المساكن الإدارية والبنيات

أما بالنسبة للأنشطة المرتبطة بالمؤشرات فهي كالآتي:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2016	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
-	- دراسات عامة	40	%	المؤشر 1.1.1.9 : نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة	الهدف 1-1-9
-	-	83	%	المؤشر 2.1.1.9 : نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	
-	-	67	%	المؤشر 3.1.1.9 : نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر	
93.275 م د	- التأجير العمومي	15,7	م د	المؤشر 1.2.2.9 : تطور كتلة الأجور	الهدف 1-2-9
0.229 م د	- حلقات تكوين ودورات للرسكلة وملتقيات - تریصات بالخارج - مراحل التكوين المستمر	5	يوم تكوين	المؤشر 2.2.2.9 : عدد أيام التكوين لكل عون	

3. نفقات البرنامج

1.3 تقديم ميزانية البرنامج :

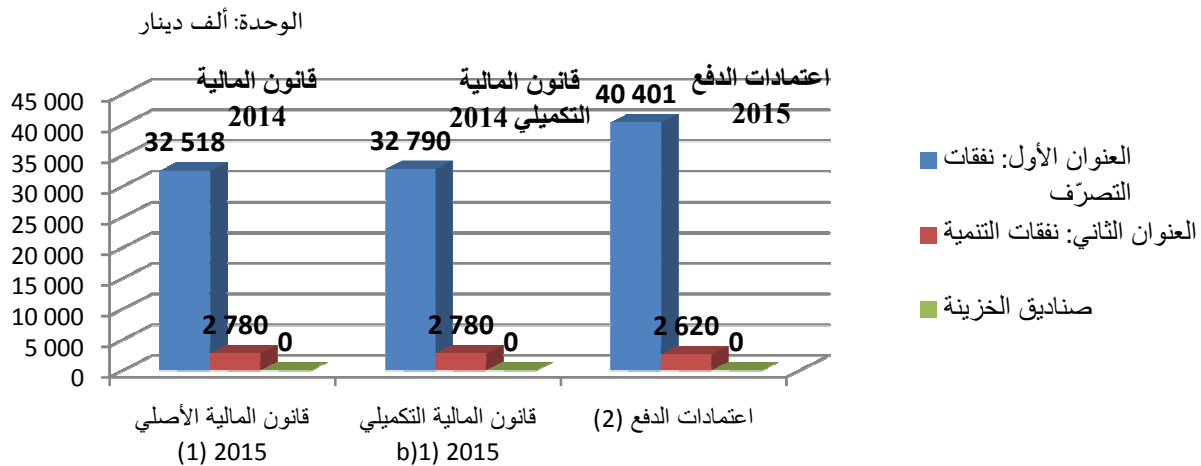
تم تقدير اعتمادات الدفع لبرنامج القيادة والمساندة بعنوان سنة 2016 بمبلغ 38.213 م د موزعا حسب طبيعة النفقات على النحو التالي:

جدول عدد 1: تطور اعتمادات برنامج "القيادة والمساندة"
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

أصناف النفقات	إنجازات 2014	ق.م الأصلي 2015	قانون المالية التكميلي 2015	تقديرات 2016		التطور (ق.م أصلي) (2016-2015)		التطور (ق.م تكميلي) (2016-2015)	
				اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
العنوان الأول: نفقات التصرف	23 071	32 518	32 790	35 593	40 401	7 883	24%	7 611	23%
التأجير العمومي	16 822	26 235	26 735	29 252	34 116	7 881	30%	7 381	28%
وسائل المصالح	5 320	5 521	5 293	5 539	5 538	17	0%	245	5%
التدخل العمومي	929	762	762	802	747	-15	-2%	-15	-2%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	1 687	2 780	2 780	3 310	2 620	-160	-6%	-160	-6%
الاستثمارات المباشرة	1 687	2 780	2 780	3 310	2 620	-160	-6%	-160	-6%
على الموارد العامة للميزانية	1 687	2 780	2 780	3 310	2 620	-160	-6%	-160	-6%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0	-	0	-
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	-	0	-
على الموارد العامة للميزانية	0	0	0	0	0	0	-	0	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0	-	0	-
صناديق الخزينة	0	0	0	0	0	0	-	0	-
مجموع البرنامج	24 758	35 298	35 570	38 903	43 021	7 723	22%	7 451	20,9%

اعتمادات الدفع



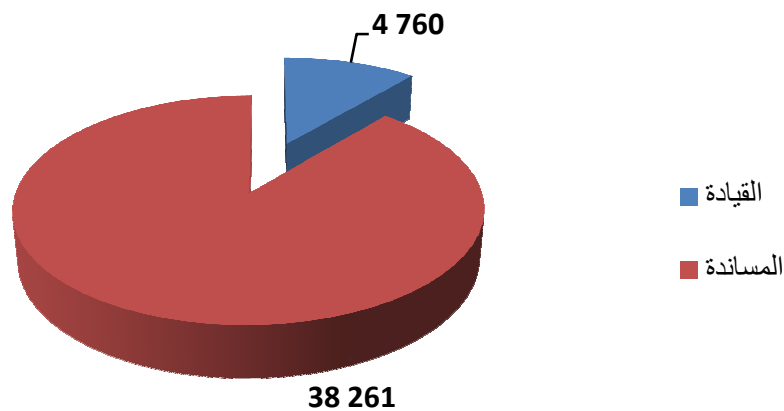
جدول عدد 2: توزيع ميزانية البرنامج 9 "القيادة والمساندة" لسنة 2015
حسب طبيعة النفقة و البرامج الفرعية

الوحدة : ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	المساندة	القيادة	البرامج	طبيعة النفقة
40 401	35 641	4 760		نفقات التصرف
34 116	29 733	4 383		التأجير العمومي
5 538	5 263	275		وسائل المصالح
747	645	102		التدخل العمومي
2 620	2 620	0		نفقات التنمية
2 620	2 620	0		الاستثمارات المباشرة
2 620	2 620	0		على الموارد العامة للميزانية
0	0	0		على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0		التمويل العمومي
0	0	0		على الموارد العامة للميزانية
0	0	0		على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0		صناديق الخزينة
43 021	38 261	4 760		المجموع حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج 9 :

- تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،
- تقديم إطار النفقات متوسط المدى لكل برنامج فرعي،

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج:

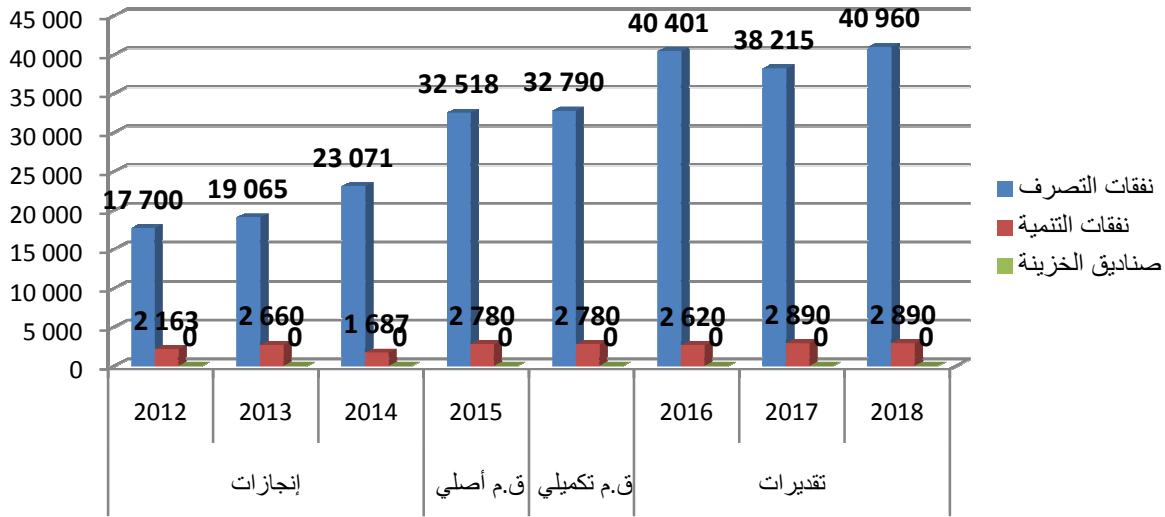
إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 9 " القيادة والمساندة " التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م تكميلي	ق.م أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012		
40 960	38 215	40 401	32 790	32 518	23 071	19 065	17 700	نفقات التصرف
34 146	31 642	34 116	26 735	26 235	16 822	13 734	12 295	التأجير العمومي
6 012	5 771	5 538	5 293	5 521	5 320	4 550	4 755	وسائل المصالح
802	802	747	762	762	929	781	650	التدخل العمومي
2 890	2 890	2 620	2 780	2 780	1 687	2 660	2 163	نفقات التنمية
2 890	2 890	2 620	2 780	2 780	1 687	2 660	2 163	الاستثمارات المباشرة
2890	2890	2620	2780	2780	1687	2660	2163	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
43 850	41 105	43 021	35 570	35 298	24 758	21 725	19 863	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

اعتمادات الدفع

الوحدة:ألف دينار



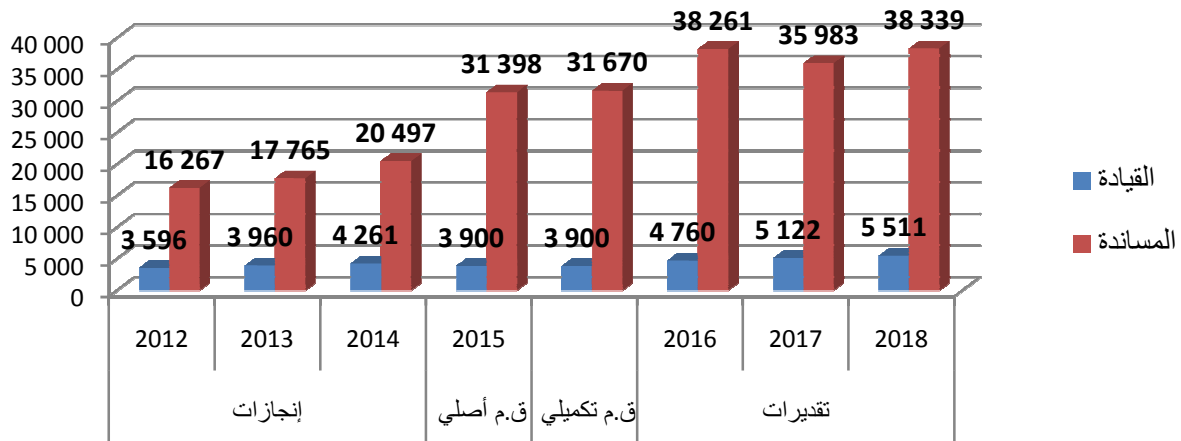
إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 9 " القيادة والمساندة "
التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م. أصلي	ق.م. تكميلي	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
5,511	5,122	4,760	3,900	3,900	4,261	3,960	3,596	القيادة
38,339	35,983	38,261	31,670	31,398	20,497	17,765	16,267	المصالح المشتركة
43,850	41,105	43,021	35,570	35,298	24,758	21,725	19,863	المجموع

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرامج الفرعية:

البرنامج الفرعي 1 القيادة

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م تكميلي	ق.م أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
5 511	5 122	4 760	3 900	3 900	4 261	3 960	3 596	نفقات التصرف
5112	4734	4383	3523	3523	4068	3788	3485	التأجير العمومي
297	286	275	275	275	102	93	75	وسائل المصالح
102	102	102	102	102	91	79	36	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	نفقات التنمية
0	0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
5 511	5 122	4 760	3 900	3 900	4 261	3 960	3 596	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

البرنامج الفرعي 2 المساندة

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م تكميلي	ق.م أصلي	إنجازات			أصناف النفقات
2018	2017	2016	2015		2014	2013	2012	
35 449	33 093	35 641	28 890	28 618	18 810	15 105	14 104	نفقات التصرف
29 034	26 908	29 733	23 212	22 712	12 754	9 946	8 810	التأجير العمومي
5 715	5 485	5 263	5 018	5 246	5 218	4 457	4 680	وسائل المصالح
700	700	645	660	660	838	702	614	التدخل العمومي

2 890	2 890	2 620	2 780	2 780	1 687	2 660	2 163	نفقات التنمية
2 890	2 890	2 620	2 780	2 780	1 687	2 660	2 163	الاستثمارات المباشرة
2 890	2 890	2 620	2 780	2 780	1 687	2 660	2 163	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
38 339	35 983	38 261	31 670	31 398	20 497	17 765	16 267	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة
تاريخ تحيين المؤشر: شهر مارس من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: القيادة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.
4. تعريف المؤشر: قياس درجة رضا المتعاملين على الخدمات الإدارية المسداة
5. نوع المؤشر: منتج
6. طبيعة المؤشر: جودة
7. تفرعات المؤشر: وطني

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأشخاص الذين عبروا عن رضاهم/ العدد الجملي للأشخاص المشاركين في الاستبيان
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: نتيجة الإستبيان
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: موقع وab الوزارة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر سبتمبر.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 45 % في موفى 2018.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الديوان

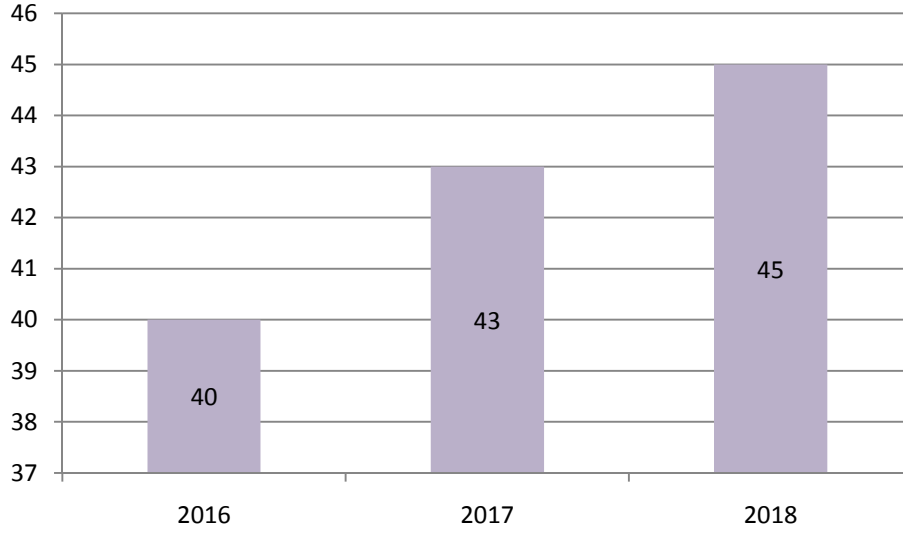
III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2015	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
45	43	40	-	-	-	-	%	المؤشر 1.1.1.9: نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- * تحسين نوعية الخدمات المسداة على موقع الواب
- * تبسيط وتقليص الإجراءات الإدارية للمواطنين
- * تحسين مناخ الأعمال للتشجيع على الاستثمارات الخاصة بضمان إسداء خدمات على موقع الواب تساعد على النفاذ للمعلومات الضرورية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- * النقص في الوسائل المادية والبشرية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج

تاريخ تحيين المؤشر: شهر جوان من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: القيادة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.
4. تعريف المؤشر: قيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج مقارنة بالتقديرات المرسومة.
5. نوع المؤشر: نتيجة
6. طبيعة المؤشر: جودة
7. تفرعات المؤشر: وطني

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.
2. وحدة القيس: النسبة المئوية (%).
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقرير السنوي للقدرة على الأداء.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: * إحصائيات ذات صبغة إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان من كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: العمل على تحقيق نسبة 88 % في حدود سنة 2018
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

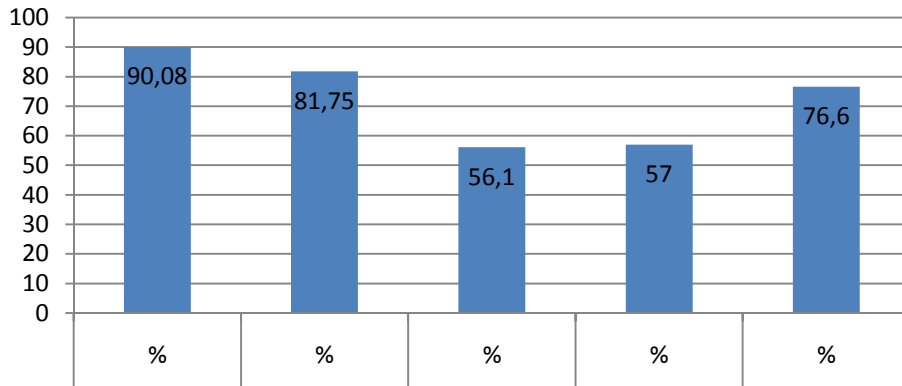
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2015	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
88	86	83	80	76.4	-	-	%	المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- تعتبر نسبة تحقيق أهداف المهمة لسنة 2014 جيدة بإعتبارها تتجاوز الـ75% حيث حقق البرنامج 1 "الجسور والطرق" أهدافه بنسبة تناهز الـ90% وحقق البرنامج 2 "حماية المدن والشريط الساحلي" أهدافه بنسبة تقارب الـ82% والبرنامج 9 "القيادة والمساندة" حقق جملة أهدافه بنسبة الـ98% ، في حين حقق البرنامج 3 "التهيئة الترابية والمدن" أهدافه بنسبة الـ56% حيث حقق الهدف 1.1.3 نسبة الـ75% والهدف 2.2.3 نسبة الـ43% والهدف 3.3.3 نسبة الـ50% ويرجع ذلك بالأساس إلى تحقيق المؤشر 1.2.2.3 "عدد مراجعات أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات" لنسبة ضعيفة (2%) ويعود ذلك إلى التأخير الملحوظ في إنجاز مختلف مراحل دراسات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وفي إجراءات المصادقة عليها وكذلك تدني نسبة إنجاز المؤشر 1.3.3.3 "عدد المساكن الإجتماعية المنجزة" (12%) حيث لم ينطلق الإنجاز الفعلي بالنسبة للبرنامج الخصوصي للسكن الإجتماعي. كما قدرت نسبة تحقيق أهداف البرنامج 4 "المنشآت المفوضة" بـ 57% حيث حقق الهدف 1.1.4 نسبة الـ83% والهدف 2.1.4 نسبة الـ87% والهدف 1.2.4 نسبة الـ0% ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم تحقيق المؤشر 1.1.2.4 "نسبة مشاريع الموانئ البحرية المنجزة في الأجل" لأهدافه المرسومة حيث لم ينجز أي مشروع في آجاله التعاقدية ويعود ذلك لعدة أسباب منها العوامل المناخية الصعبة، قلة التنسيق بين الهياكل الإدارية، قلة مكاتب الدراسات والمقاولات المختصة في المشاريع البحرية وعدم توفر معدات الموانئ ذات الخصوصية الفنية.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* التركيز على تحسين الأنشطة المتعلقة بالمؤشرات التي حققت نسبا متدنية مقارنة بالتقديرات المأمولة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يعتمد المؤشر على إحتساب معدل تحقيق كافة الأهداف لإنجازاتها مقارنة بالتوقعات المأمولة وتمكن هذه الطريقة من تحديد الهدف الذي عرف أقل نسبة إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة ثم تحديد المؤشر المسؤول عن هاته النتائج وبالتالي يتم العمل إما على معالجة الصعوبات المتعلقة بالمؤشر المعني والتي تمكن من معالجة النقص في تحقيق الأهداف أو إعتبار المؤشر غير مجدي والعمل على تغييره بمؤشر ذو فعالية.

البرنامج 9: القيادة والمساندة

ويبرز المؤشر 2.1.1.9 "نسبة تحقيق الأهداف لمختلف البرامج" عدم تحقيق البرنامج 3 والبرنامج 4 لنسب إنجاز(حوالي 56%) تناهز النسب المحققة لبقية البرامج (حوالي 90%) ويرجع ذلك بالأساس لمحدودية المؤشر 1-2-2-3-3 المتعلق بأمتلة التهيئة العمرانية للبلديات وإلى النقص في الوسائل البشرية وعدم تشريك المؤسسات والمنشآت العمومية بالنسبة للمؤشر 1-3-3-3 المتعلق بتطوير السكن الاجتماعي وإلى النقص في الوسائل البشرية والمادية بالنسبة للمؤشر 1-2-1-4 المتعلق بتحسين جودة الدراسات والأشغال لمشاريع الموانئ البحرية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 3.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر.
تاريخ تحيين المؤشر: بداية شهر أكتوبر

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: القيادة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات.
4. تعريف المؤشر: تأمين صرف اعتمادات الدفع بنسق تصاعدي يعادل النسبة المقدرة.
5. نوع المؤشر: مؤشر جودة
6. طبيعة المؤشر: -
7. التفرعات: قطاعات البنية الأساسية الخاصة بالوزارة.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: نفقات التنمية المأمور بصرفها / اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: الاعتماد على قاعدة بيانات نظام أدب ونظام سياد.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية.
6. تاريخ توفر المؤشر: بداية شهر أكتوبر.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 70 % في موفى 2018.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية)

III. قراءة في نتائج المؤشر:

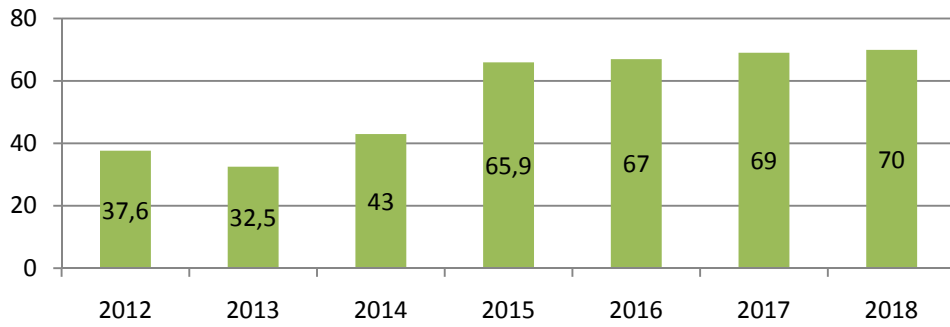
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2015	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
70	69	67	65.9	43	32.5	37.6	%	المؤشر 3.1.1.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

حققت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2015 نسبة 65.9 % متجاوزة بذلك التقديرات المبرمجة للسنة الحالية والمقدرة بنسبة 50 % ويرجع ذلك أساسا إلى إعادة انطلاق العديد من المشاريع المعطلة بفضل مساعي المسؤولين لحل الإشكاليات العالقة نذكر منها خاصة تلك المرتبطة بالوضعيات العقارية والمتابعة المستمرة لإنجاز المشاريع وعقد الجلسات الدورية للحث على مزيد الرفع من نسق صرف الاعتمادات .

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية
- مباشرة زيارات ميدانية لتذليل مختلف الصعوبات التي قد تعيق نسق الإنجاز
- متابعة مستمرة لإنجاز المشاريع
- تحيين النصوص الترتيبية المتعلقة بالمشاكل العقارية نذكر منها قانون الانتزاع

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: لاشئ

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.2.9

تسمية المؤشر: تطور كتلة الأجور.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر سبتمبر.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9: "القيادة والمساندة"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2 "المساندة"
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية
4. تعريف المؤشر: المتابعة سنوية لتطور حجم اعتمادات التأجير
5. نوع المؤشر: منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفريعات: المصالح المركزية والجهوية للتجهيز

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: (اعتمادات التأجير المستهلكة للسنة الحالية- اعتمادات التأجير للسنة الفارطة)/اعتمادات التأجير المستهلكة للسنة الفارطة*100
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: معطيات ذات مصدر إداري
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصائيات ذات مصدر إداري
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: منظومات "إنصاف" و "أدب" و "أمد" والمنظومة الداخلية لمتابعة تأجير الأعوان
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: التحكم في نسبة تطور كتلة الأجور من خلال الحفاظ على نسبة 8.5 % في موفى 2018
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون المالية

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2015	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
8.5	8.5	15.7	12.2	-4.8	8.04	13.4	%	المؤشر 2.1.2.9: تطور كتلة الأجور

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف المؤشر إلى التحكم في استقرار نسبة تطور كتلة الأجور في حدود 8.5 % ولكن في قراءة للجدول أعلاه نلاحظ عدم استقرار في هذه النسبة من سنة إلى أخرى والتي تفسر بعدم استقرار المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد خلال تلك السنوات مما نتج عنه كثرة المطالبية من زيادات في أجور بعض القطاعات وتسوية العديد من الوضعيات.

- سنة 2012:

سجلنا نسبة تطور في الأجور تقدر ب 13.4 % تعود أساسا إلى:

- انتداب عملة المناولة والذين بلغ عددهم 169 عون
- تسوية وضعية المؤجرين على العنوان الثاني في مختلف الأصناف والرتب وترسيمهم على ميزانية العنوان الأول ضمن قسم التأجير

- انتداب جرحى الثورة والذين بلغ عددهم 126 عون

- إعادة إدماج الأعوان المنتفعين بالعفو التشريعي العام والذين بلغ عددهم 334 عون

- تسوية وضعية العملة المؤجرين على الإعتمادات المفوضة والذين بلغ عددهم 198 عون

- سنة 2013

: تقدر نسبة تطور كتلة الأجور ب 8.04 % ترجع لعدة عوامل وهي:

* عامل التأجيل EFFET REPORT : هو تأثير الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية حيث قدر تأثير هذه الزيادة بعنوان سنة 2012 ب 4.368 م د على ميزانية سنة 2013 وبالتالي كانت نسبة تأثير هذا العامل على مجمل الزيادة 6.59 %

* عامل التعويض EFFET NORIA الفارق المسجل بين كتلة الأجور المسندة للأعوان المؤجرين الجدد (نقلة بين الوزارات، إنتدابات، إستئناف العمل إثر نهاية إلحاق) وما كان سيتقاضاه الأعوان المغادرين (الإحالة على التقاعد، الإحالة على عدم المباشرة، إلحاق) بعنوان نفس السنة، ويكون هذا العامل عادة سلبي.

وعلى خلاف ذلك فقد سجلنا سنة 2013 نسبة إيجابية تقدر ب 0.61 % ويفسر ذلك من خلال إنتداب عدد 355 عون من مختلف الرتب والأصناف مقابل عدد 214 عون مغادر.

* عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية EFFET GLISSEMENT

يحوصل هذا العامل مدى تأثير التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية على مجمل حجم الأجور. حيث سجلنا سنة 2013 نسبة تقدر ب 0.84 %

- سنة 2014 :

سجلنا نسبة تطور سلبية لحجم كتلة الأجور تقدر ب -0.03 % ويفسر ذلك ب:

* عامل التأجيل : 0 % نظرا لعدم إقرار زيادة في الأجور سنة 2013 .

* عامل التعويض : 2.182 - % وذلك لعدم التعويض الكلي للمحالفين على التقاعد وحالات عدم المباشرة وحالات الإلحاق بإنتدابات جديدة، حيث تمت إحالة 316 عون على التقاعد و 22 عون على عدم المباشرة و 26 عون في حالة إلحاق، في المقابل لم يتم إنتداب سوى 116 عون. إضافة إلى الفارق في كتلة الأجور بين الأعوان المحالفين على التقاعد والمنتدبين الجدد في نفس السلك.

* عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية : سجل هذا العامل ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات الفارطة قدر ب 2.512 % بمبلغ جملي 1.550 م د منها 0.8 م د خصصت للترقيات الإستثنائية التي إنتفع بها الأعوان المنتدبون في إطار العفو التشريعي العام.

- سنة 2015 :

تم رصد 80.561 م د لإعتمادات قسم تأجير أي بنسبة تطور تقدر ب 12.22% مقارنة بسنة 2014 حيث تفسر هذه الزيادة كما يلي :

- صرف الدفعة الأولى من زيادة في الأجور بعنوان المنحة التعديلية والتي تتراوح بين 40 و 60 د لكل عون حسب الأسلاك.

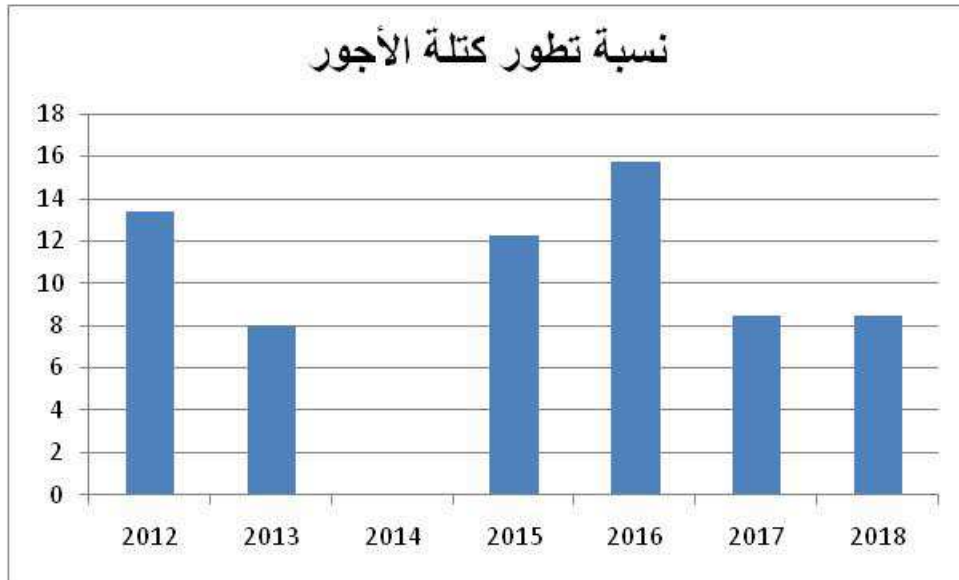
- صرف زيادة الأجور بعنوان سنة 2014 و المقدرة ب 50 د لكل عون

- برمجة باقي الانتدابات بعنوان السنوات السابقة على ميزانية سنة 2015

- سنة 2016 :

ستشهد كتلة الأجور نسبة تطور ملحوظة سنة 2016 تقدر ب 15.7% تعود أبرز أسبابها إلى برمجة زيادة في الأجور بعنوان سنتي 2014 و 2015 والتي تدخل حيز التنفيذ سنة 2016 إضافة إلى تأثير برنامج الانتدابات للسنوات السابقة على ميزانية سنة 2016.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق الهدف من مؤشر تطور كتلة الأجور هي :

- تحقيق معادلة بين الانتدابات و الأعوان المغادرين حسب الشغورات المسجلة مع مراعاة التطابق بين الخطط و المؤهلات المطلوبة.

- إعداد قاعدة معطيات تشمل جميع المعلومات حول المسار المهني للعون مما يسهل عملية إعداد المؤشر على الوجه المطلوب.

- فتح مناظرات ترقية وإعداد حلقات تكوينية لفائدة الأعوان للحفاظ على نسبة تأطير عالية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: لاشئ

- عدم توفر قاعدة معطيات شاملة ودقيقة

- عدم توفر قانون إطار

- تتسم المعطيات المدرجة بمنظومة "إنصاف" أحيانا بعدم الوضوح

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.2.9

تسمية المؤشر: عدد أيام التكوين لكل عون.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر سبتمبر.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2 "المساندة"
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية
4. تعريف المؤشر: يبين المؤشر المجهود المبذول للرفع من عدد أيام التكوين التي ينتفع بها أعوان الوزارة على المستوى المركزي والجهوي خلال السنة بهدف تطوير قدراتهم ومؤهلاتهم و مواكبة المستجدات خاصة التي تهم قطاع نشاط الوزارة.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتوج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: المصالح المركزية والجهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد أيام التكوين × عدد الأعوان المشاركين) / العدد للأعوان
2. وحدة المؤشر: معدل
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين وعدد أيام التكوين والعدد الجملي للأعوان.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول تأليفية تخص عدد الأعوان المتكونين وعدد أيام الدورات التكوينية وعدد أعوان الوزارة المسجل بمنظومة إنصاف.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (بطاقات الحضور وقوائم الأعوان من منظومة أمد وعدد أيام التكوين).
6. تاريخ توفّر المؤشر: شهر سبتمبر.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ معدّل 7 أيام تكوين للعون الواحد في سنة 2018.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإدارات (إدارة تكوين الإدارات).

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

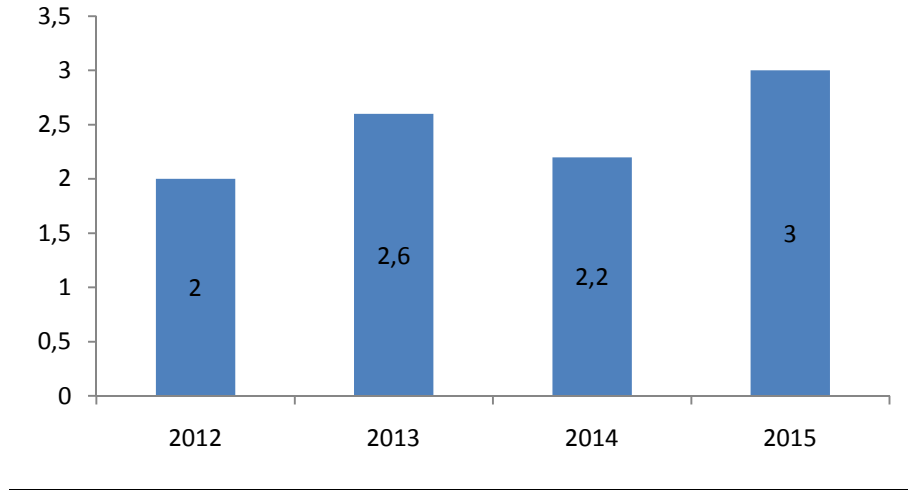
تقديرات			توقعات 2015	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
7	6	5	3	2.2	2.6	2	يوم تكوين	المؤشر 1.1.2.9: عدد أيام التكوين لكل عون

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

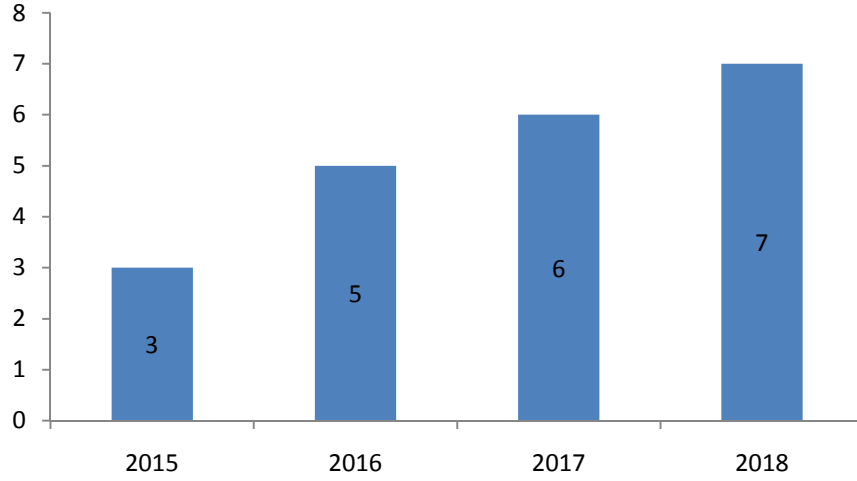
- يبين المؤشر ارتفاع معدّل أيام التكوين للعون الواحد خلال الفترة (2012-2013) حيث إرتفع من يومين إلى 2,6 أيام ويعود ذلك إلى نوعية الدورات التكوينية التي تم إعدادها بمخطط التكوين وإقبال الأعوان نظرا لأهميّة المواضيع المطروحة وعلاقتها بمجال تدخل الوزارة. أما فيما يتعلّق بإنجازات سنة 2014 فقد شهدت تراجعا طفيفا مقارنة بسنة 2013 ويعود ذلك أساسا إلى التقليل في الإعتمادات المخصصة لبرنامج التكوين في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2014 وبالتالي عدم قدرة الإدارة على إنجاز كامل الدورات والمراحل التكوينية المبرمجة في إطار قانون الميزانية الأصلي لسنة 2014.
- ومن جهة أخرى يشهد برنامج التكوين بعنوان سنة 2015 تقدّما ملحوظا في الإنجاز وبالتالي من المتوقع إرتفاع المؤشر بالنسبة لهذه السنة عن التقديرات الأولية، بإعتبار زيادة إعتمادات ميزانية التكوين لسنة 2015 حوالي 31 % مقارنة بسنة 2014 بالإضافة إلى التوجه نحو أنشطة تكوينية تمتد لفترات تكوين أطول.
- أما فيما يتعلّق بالتقديرات خلال الفترة (2016-2018) فإنّ مصالح التكوين بالوزارة سوف تسعى إلى تحقيق النتائج المرتقبة بالإعتماد على برامج تكوين متنوعة مع توسيع قاعدة المشاركة لفائدة الأعوان على المستوى المركزي والجهوي وإحكام التصرف في الإعتمادات المخصّصة للبرنامج السنوي للتكوين مع الإشارة إلى أنّ الإدارة تعمل على أن يستفيد العون الواحد بما يناهز 7 أيام تكوين خلال سنة 2018.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:

الإنجازات (2012-2014)



التقديرات (2015 - 2018)



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- حلقات تكوين ودورات للرسكلة وملتقيات.
- تریصات بالخارج.
- مراحل تكوين مستمر.
- التكوين في الإعلامية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- يمكن للعون الواحد المشاركة في دورة تكوينية تدوم عدّة أشهر (مراحل التكوين المستمر) أو عدة دورات تكوينية قصيرة المدى وبالتالي يتم سحب هذه المدة على بقية الأعوان عند إحتساب المؤشر.
- يمكن لنفس العون المشاركة في أكثر من تكوين.